جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية
(دراســـــــة حـــــــــالة تونس)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل. م. د) في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبين:

الطالب: بهنوس محمد إسماعيل

الطالب: قيراطي عبد المؤمن

إشراف الدكتور:

د. بوقنور

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. حميداني سليم	قـــــالمة	رئيسا
د. بوقنور إسماعيل	قـــــالمة	مشرفا ومقررا
أ. شرايطية سميرة	قـــــالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2015-2016

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل في حلته النهائية.

نتقدم بشكرنا إلى كل من أسدى إلينا عونا في انجاز هذا العمل ونخص بالذكر.

الأستاذ المشرف " **بوقنور إسماعيل** "

الذي قدم لنا العون في إنجاز هذه المذكرة.

ما نتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة.

أيضا نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تكبدوا عناء القراءة والتقويم.

كما لا ننسى الفضل وتقديم الشكر لأساتذتنا عبر

مسارنا الدراسي في الأطوار التي سبقت الجامعة.

خطة المذكرة

مقدمة

الفصل الأول : التأصيل المعرفي والنظري للإنتقال الديمقراطي

المبحث الأول: الإنتقال الديمقراطي: مفهوم واحد وتعاريف متعددة .

المطلب الأول: تعريف الإنتقال الديمقراطي.

المطلب الثاني: الإنتقال الديمقراطي: المفاهيم المرتبطة والمقاربة له.

المطلب الثالث: محددات الإنتقال الديمقراطي .

المبحث الثاني: الإنتقال الديمقراطي: المداخل والإقترابات.

المطلب الأول: المداخل المفسرة للانتقال الديمقراطي .

المطلب الثاني: الاقترابات النظرية المفسرة لآليات الإنتقال الديمقراطي .

المبحث الثالث: عوامل الإنتقال الديمقراطي .

المطلب الأول: العوامل الداخلية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية.

الفصل الثاني : دراسة مسار الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية

المبحث الأول : دوافع الإنتقال الديمقراطي في المغرب العربي

المطلب الأول: الدوافع الداخلية

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية

المبحث الثاني: الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية: بين حتمية التطبيق وطبيعة الإنجاز

المطلب الأول: طبيعة الإنتقال الديمقراطي في دول المنطقة المغاربية

المطلب الثاني: معالم الإنتقال الديمقراطي في المنطقة

المبحث الثالث: تقييم تجارب الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: تحديات ومعيقات الإنتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: فرص وآفاق الإنتقال الديمقراطي

الفصل الثالث : الإنتقال الديمقراطي في تونس: بين واقع الممارسة وطموح التغيير

المبحث الأول: السياق التاريخي ودوافع الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي بعد الإستقلال

المطلب الثاني: أحداث 14 جانفي وبدايات التغيير السياسي

المطلب الثالث: الدوافع والأسباب التي فجرت الثورة

المبحث الثاني: تونس من حالة الثورة إلى بناء الدولة

المطلب الأول: تشكيلة الساحة السياسية غداة الثورة

المطلب الثاني: الحراك السياسي واقتراحات ومبادرات إعادة بناء مؤسسات الدولة

المطلب الثالث: استكمال المسار التأسيسي وبناء مؤسسات الدولة

المبحث الثالث: الانتقال الديمقراطي في تونس: المعوقات والآفاق

المطلب الأول: معوقات الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الثاني: آفاق الانتقال الديمقراطي بتونس

الخاتمة

الفصل الأول

التأصيل المعرفي والنظري للإنتقال الديمقراطي

تقديم:

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى الإطار النظري للانتقال الديمقراطي وهو الموضوع الذي جلب ولا يزال يجلب الكثير من الاهتمام العلمي، ذلك على أثر ما أنتجته الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي من دفع قوي اتجاه الديمقراطية في سبيل توسيع وتعزيز ممارستها، الأمر الذي دفع إلى بروز الكثير من الدراسات والكتب والبحوث التي صبّت جلّ اهتمامها بهذه العمليّة فتناولتها بمختلف جوانبها، بدءاً بالأسباب الدّاعية لهذا الإنتقال، مروراً بطرق الإنتقال، وانتهاءاً بطبيعة النّظم السّياسيّة بعد حدوث هذا الإنتقال.

وعلى هذا قمنا بالتطرق إلى تعريف الإنتقال الديمقراطي وبيان اقترابه وارتباطه بغيره من المفاهيم المتداخلة معه بحكم أن هذا المصطلح دخيل على الأدبيات السياسية العربية ويعاني من مشكلة الترجمة بين التحول/الإنتقال، مع تحديد محددات وشروط الموضوعية للانتقال، وتم بعد ذلك مناقشة واستعراض الخلفية الإيديولوجية لمختلف الاتجاهات النظرية المفسرة له مع إبراز الاقترابات النظرية المفسرة لآليات الإنتقال نحو الديمقراطية، قبل التحول إلى دراسة أهم العوامل/دوافع/أسباب التي دائما ما تقف وراء عملية الإنتقال المماثلة سواء في إطارها الداخلي أو الخارجي.

وتتميز مصطلحات العلوم الاجتماعية تقريبا وفي مجملها حالة من الإبهام /اختلاف/عدم وضوح، وفي هذا لزاما علينا توصيف مضامين ومحتويات الموضوع محل الدراسة، وذلك لأخذ فكرة شاملة وواضحة المعالم، تتمثل كقاعدة للخوض في كل أبعاد الموضوع بالتحليل والتفسير، كما أن إبراز الخلفيات النظرية للموضوع يمنحنا زوايا/مداخل متعددة تمكننا من الوصول إلى التعميمات المطلوبة، وكذا تخول لنا تغطية كافة السيناريوهات التنبؤية المحتملة الوقوع، وعلاوة على ذلك يمكن الإطار ألمفاهيمي من إدراك سياق الظروف/العوامل الداخلية والخارجية المنتجة للانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: الإنتقال الديمقراطي: مفهوم واحد وتعاريف متعددة .

يعتبر مفهوم الإنتقال الديمقراطي من بين المفاهيم التي كان ومازال الاختلاف قائم حولها بوصفه مفهوما حديثا يتميز بالمرونة وينشأ في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي، وما زاد هذا المفهوم تعقيدا هو إشكالية الترجمة المشار إليها مسبقا والذي ولدت خلافا حاد بين من يعتبر أن التحول الديمقراطي والإنتقال الديمقراطي هما مفهومان مترادفان يحملان نفس المعنى، ومن يعتقد أن التحول هو مرحلة تسبق الإنتقال وتمهد له، وفي خضم كل هذا التباين سنقوم بوضع إطار مفاهيمي نعرف من خلاله الإنتقال ونتطرق إلى أهم المفاهيم المقاربة له وكذا نبرز محدداته وسماته، لنخلص في الأخير إلى توصيف يكون أكثر دقة من شأنه أن يسهل علينا دراسة كل حيثيات وجوانب الموضوع محل الدراسة .

المطلب الأول: تعريف الإنتقال الديمقراطي.

تحوز المكتبة المعاصرة في عمومها والعربية منها بصفة خاصة، بالأدبيات التي تتناول قضية الاستبداد والإنتقال إلى نظم ديمقراطية لاعتبارات دولية ومحلية ستبرز في أجزاء لاحقة من الدراسة، مما أدى إلى تعدد الاصطلاحات المستعملة والخلاف على تعريفها، وقد يعزى ذلك بالأساس إلى اعتماد الدراسات العربية على نظيرتها الغربية السباقة إلى تناول الموضوع، فنجدها تستعمل تارة التحول وأخرى الإنتقال في مقابل كلمة ***(Transition)*** والتي تعني الإنتقال والمرور من حالة أو مكان معين إلى غيره[1] .

ويستعمل "**الكواري**" الاصطلاحين الإنتقال والتحول في معالجة ذات السياق، ويشيران حسبه إلى عمليتين متلازمتين لإقامة نظام ديمقراطي، فالإنتقال يرتبط بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة نتيجة لأوضاع متأزمة وفشلها في ضبط المطالبة القوية بالتغيير، كما لدى عموم الشعب بفضل توعية نخبه ومثقفيه بضرورات إقامة الديمقراطية بديلا لحكم الغلبة والوصاية لفرد أو لقلة على الشعب، مما يفضي إلى انفتاح سياسي يسمح بتنامي مطالب التغيير التي تدفع السلطة

[1] – عبد الإله سطي، **أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب**، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، ص 2.

القائمة إلى القبول بتعاقد مجتمعي والاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي، ومن هنا تنطلق عملية الإنتقال الديمقراطي التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع وممارسة المؤسسات الرسمية[1] .

ولقد قامت عدة تعاريف للانتقال الديمقراطي، منها التعريف الذي قدمه "**جوزيف شمبيتر**" ***Joseph Schumpeter*** بقوله أن: "الإنتقال الديمقراطي هو عملية تغيير تهدف إلى إقامة نظام مؤسسي يؤدي إلى توسيع مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية"، وفي نفس السياق يرى "**لاري ديموند**" ***larry diamond*** أن الإنتقال الديمقراطي هو:" الإنتقال إلى نظام حكم يتمكن فيه المواطنون من اختيار حكامهم أو ممثليهم، كما يتمكنون من تغييرهم بطريقة منظمة بواسطة انتخابات حرة ونزيهة "، كما أن " **ريتشارد بنيقاس** ***Richard Benigas*** " أكد على أن "الإنتقال الديمقراطي بكل بساطة هو فترة غامضة لتغير النظام، يمكن تعريفه بأنه فترة الجريان أو المد المؤسسي والتردد، حيث أن القاعدة أو المعيار الديمقراطي يوضع كمقياس للشرعية وتوجيه وإرشاد إرادات وسلوكيات أغلبية الفاعلين " .[2]

وعليه إن أول خطوة في توضيح منظومة الإنتقال الديمقراطي كحقل معرفي، أضحى يأخذ استقلاليته ويصطلح عليه بعلم الإنتقال أو ***(transitologie)***، تبدأ بتعريف الإنتقال الديمقراطي، والذي يطرح بدوره إشكالية منهجية حيث يحيلنا على تعريفين تعريف معياري وتعريف إجرائي:

---

[1] – زكرياء بروني، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي – دراسة حالة الجزائر –**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري/ قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009، ص 35، 36 .

[2] – عبد القادر بن حمادي، **التحول الديمقراطي وإشكالية التنمية السياسية –الجزائر والمغرب دراسة حالة –**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام والاتصال، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010 / 2011، ص 30، 31 .

- **التعريف المعياري:** ويركز على الجانب الشكلي في فعل الإنتقال، حيث يعرف بالإنتقال من حالة اللاديمقراطية إلى حالة الديمقراطية، بمعنى الإنتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح يتيح فرص للتداول على السلطة. لكن رغم ذلك يبقى هذا التعريف عاجز على تبيان سيرورة الإنتقال وتدبير لحظة الإنتقال، مما اقتضى تبني معيار آخر أكثر توضيحا وتفسير .

- **التعريف الإجرائي:** ويمكن أن نستقيه من تعريف "**شومبيتر**" ***Tchampiter*** مبتكر النظرية الجديدة للديمقراطية، والتي في منظوره هي "اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات"، مما يفسر أن الإنتقال الديمقراطي هو انتقال من نظام سياسي يسود فيه الحكم الفردي/الاستبدادي إلى نظام سياسي يتم فيه اختيار صناع القرار بشكل جماعي عن طريق انتخابات حرة تنافسية وعادلة، بحيث تكون النخب التي تفرزها الانتخابات قادرة على الحكم عن طريق مؤسسات دستورية فاعلة .

هذا التعريف يحيل على أن فعل الإنتقال هو عملية تفاعلية وتنازعية تقوم في فترة معينة بين بنيات غير ديمقراطية موروثة عن نظام سياسي قديم وبنيات جديدة ديمقراطية، بحيث عندما تتغلب الثانية على الأولى تتحقق الديمقراطية وينجح فعل الإنتقال .[1]

ويقصد بالإنتقال الديمقراطي عملية التغيير المستمرة التي تتعرض لها النظم السياسية بهدف تحقيق النظم الديمقراطية المتمثلة في توسيع المشاركة السياسية وتحقيق المؤسسية، واحترام حقوق الإنسان وترسيخ الشرعية.

[1]- عبد الإله سطي، **المرجع السابق** ، ص 2 ، 3 .

كما أن عملية الإنتقال هي ذات طابع مرحلي كما تبث في التجارب المقارنة القريبة زمنيا لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية، التي تدعم محاولة التعميم النظري، من ذلك مثلا سيرورة المراحل التي قدمها " **طوماس كاروتيرز "*Thomas* Carothers** كالآتي:

أ–مرحلة الانفتاح:

وهي مرحلة تنضج فيها ممارسة الديمقراطية بفضل توسيع هامش الحرية، وتوفير الشروط الضرورية لفناء النظام السلطوي وإدخال تغييرات سياسية عميقة.

ب–مرحلة الاختراق:

يحل فيها النظام الديمقراطي محل السلطوي، بحيث تمارس السلطة حكومة منتخبة في إطار الحرية والشفافية ومن خلال بناء مؤسساتي يتم إرساؤه عادة بإصدار دستور جديد.

ج–مرحلة الترسيخ:

وتتطلب وقتا أكبر لأجل تعزيز الممارسة الديمقراطية عبر إصلاح المؤسسات، وإرساء آلية الانتخاب بصفة دورية لتكون الفيصل في ممارسة السلطة، وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني التي تمنع الانحراف عن الديمقراطية، وتأصيلها في ثقافة المجتمع. [1]

وأخيرا نستنتج أن عملية الإنتقال الديمقراطي تتطلب بيئة اجتماعية حضارية ترفض الهمجية لإحياء التعامل السلمي، وتتحاشى السرية بالممارسة العلنية وترفض الوحدانية بقبول التعددية، وتقوم على بناء دولة القانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي على السلطة.

[1] – زكرياء بروني، **المرجع السابق**، ص 37، 38 .

المطلب الثاني: الإنتقال الديمقراطي: المفاهيم المرتبطة والمقاربة له.

يرتبط مفهوم الإنتقال الديمقراطي بمجموعة من المفاهيم التي تتداخل معه من ناحية، وتختلف وتستقل عنه من ناحية أخرى، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم التالية: التحول الديمقراطي/الديمقراطية الليبرالية/التنمية السياسية/الصلاح السياسي/التعددية السياسية/الترسيخ الديمقراطي .

1-التحول الديمقراطي:

يعرف التحول الديمقراطي على أنه الزيادة في حجم المشاركة السياسية الشعبية التي يمكن قياسها من خلال عدة متغيرات يمكن أن تأخذ قيما متدرجة وكذلك قدرة المؤسسات غير الرسمية على مسائلة ومحاسبة الدولة وأجهزتها.[1]

2-الديمقراطية الليبرالية:

في الاستخدام الشائع يتم الخلط بين الديمقراطية والديمقراطية الليبرالية (الحرة)، لكن الديمقراطية الليبرالية هي بالتحديد شكل من أشكال الديمقراطية النيابية حيث السلطة السياسية للحكومة مقيدة بدستور يحمي بدوره حقوق وحريات الأفراد والأقليات (وتسمى كذلك الليبرالية الدستورية) ولهذا يضع الدستور قيودا على ممارسة حق الأغلبية، ويجب أن نلاحظ بعض الديمقراطيات الليبرالية لديها صلاحيات لأوقات الطوارئ والتي تجعل هذه الأنظمة الليبرالية أقل ليبرالية مؤقتا إذا ما طبقت تلك الصلاحيات.[2]

3-التنمية السياسية:

بدأ الاهتمام بالتنمية السياسية كموضوع دراسة في العلوم السياسية في نهاية القرن العشرين عقب الحرب العالمية الثانية، وقد أختلف الباحثون في إعطاء تعريفها، فهناك من نظر إليها على أنها" التحديث السياسي" باعتبارها هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السياسي

---

[1] – منيرة فخرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع، ص 125 .

[2] – سعيد صبري، **الديمقراطية**، مصر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 13 .

السوسيو/ اقتصادية، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات، أما **صامويل هانتنغتون** [*] ***Samuel Huntington*** فعرف التنمية السياسية بانها إصباغ الطابع المؤسسي على التنظيمات السياسية .

إذن عملية التنمية السياسية تسعى إلى ترشيد بناء السلطة وتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي، لذا تربط العديد من الدراسات السياسية التنمية السياسية ببناء الديمقراطية، لأنه تسهم في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني من خلال فتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم وحرياتهم، وإيجاد قنوات شرعية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار.[1]

4-الإصلاح السياسي:

يعرف بأنه تعديل أو تغيير غير جذر في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، فيعرفه **صامويل هانتنغتون** بأنه تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة مع عقلنه الحياة العامة والعقلنه في بنى السلطة مع تعزيز التنظيمات المتخصصة باعتماد مقاييس الكفاءة، وغايته هي قدرة النظام السياسي في الاستجابة للمطالب والتعامل مع المتغيرات كون الإصلاح السياسي يعكس وجود خلل داخل النظام السياسي والمؤسساتي للدولة يتطلب اتخاذ كافة الخطوات المباشرة للانتقال من وضع إلى وضع آخر مغاير. [2]

5-التعددية السياسية:

---

[*] **– صامويل هانتنغتون** : مفكر سياسي أميركي، بروفسور في جامعة هارفارد كثر ما عُرف به على الصعيد العالمي كانت أطروحته بعنوان صراع الحضارات ، والتنظير لمفهوم القوة الناعمة وكتاب الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.

[1] – شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية– دراسة مقارنة(تونس/الجزائر/المغرب)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر/ بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013/2012، ص 17 .

[2] – صامويل هانتنغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة : عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار السعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993، ص 193 .

تعتبر التعددية السياسية وسيلة وأداة لتنظيم الحياة العامة ترسي مبدأ احترام التنوع الفكري والسياسي، كما تعتبر شرطا لأي ممارسة ديمقراطية، بحيث تشارك كافة الفئات والاتجاهات والقوى داخل المجتمع في كافة أنشطته، وتحتوي التعددية السياسية على التعددية الحزبية والثقافية والإعلامية ...إلخ .

إن العلاقة بين التعددية السياسية والديمقراطية علاقة وثيقة، فالتعددية السياسية تتيح الفرصة أمام ممارسة مبدأ التداول على السلطة والتناوب على الحكم، وبذلك تساهم في تكريس الديمقراطية، غير أن وجود تعددية سياسية لا يعني بالضرورة وجود انتقال ديمقراطي حقيقي، حيث يمكن أن تستخدم كواجهة شكلية فقط .

6-الترسيخ الديمقراطي: يعرف كل من" **ميشال تايلور**" ***Michael* Taylor** و" **كاسبير**" ***kasspire*** ترسيخ الديمقراطية بأنها عملية تنطوي اعتياد الفاعلين السياسيين على قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية والالتزام بها في الممارسة وفي تسوية الصراعات، حيث تعدل النخبة السياسية من معتقداتها السياسية حتى تتناسب مع القواعد الجديدة للديمقراطية، كما يعرف الترسيخ الديمقراطي أو التماسك الديمقراطي عادة بأنه العمليات التي يتحقق من خلالها القبول لمجموعة القواعد الدستورية الديمقراطية، من قبل جميع أطراف العملية السياسية .[1]

المطلب الثالث: محددات الإنتقال الديمقراطي .

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي اهتمت بعملية الإنتقال الديمقراطي، لم تتوصل إلى نظرية عامة يمكن تطبيقها على مختلف الدول، بقدر ما ساقت بعض الأفكار المشتركة التي تمحورت حول اعتباره هدفا مرغوبا فيه من قبل مختلف الشعوب، وفي إطار هذا السياق طرحت بعض الشروط وهي كالتالي:

1-الثقافة السياسية:

[1] – شهرزاد صحراوي ، **المرجع السابق** ،ص 17 ، 18 .

يرى معظم الباحثين أن الثقافة السياسية شرط أساسي لعملية الإنتقال الديمقراطي، فمن الناحية السياسية وعلى مستوى النخب، هذه الثقافة تعزز الانفتاح الفكري والتعددية و التداول السلمي على السلطة وتقبل هزيمة الأطراف السياسية واحترام إرادة الشعوب، أما من الناحية الاجتماعية فان الثقافة السياسية تساهم في التماسك الاجتماعي والولاء للأمة والوطن.

إن كثير من الباحثين في الستينات والسبعينات قللوا من أهمية هذا العامل في عملية الإنتقال الديمقراطي، إلا أن الأجيال التي تبعتها من الباحثين وجدت في ذلك عنصرا جوهريا، وبخاصة بعد تجارب دول عرفت الإنتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي بفعل تأثير الثقافة السياسية السائدة في تلك البلدان، ففي بداية الستينات قام كل من **"ألموند "** و" **فيبرا "** بإجراء دراسة ميدانية في خمسة دول، لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة، وكانت نقطة التساؤل الأساسية في هذه الدراسة، هي مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي في الدول النامية .[1]

2-دور النخبة:

تشير أدبيات الإنتقال الديمقراطي إلى دور كل من النخبة الحاكمة والمعارضة في عملية الإنتقال، بمعنى قد يحدث التحول بمبادرة من الأعلى بواسطة النظام، أومن أسفل بواسطة المعارضة، وفي هذا السياق أقر" **دانكورت روستو" *Dankwart Rustow*** أن الديمقراطية تبدأ عندما تقرر فئة صغيرة نسبيا من النخبويين في فترات زمنية أوفي مراحل تاريخية بقبول التعدد داخل الوحدة، وخوض صراعات سلميا في إطار قوانين وإجراءات ديمقراطية، حيث أن وجود هذا الانفتاح الفكري على مستوى النخبة، يجعلها تلعب دورا حاسما في نشر الوعي السياسي والتأثير

[1]- ليلى سيدهم، **إشكالية التحول الديمقراطي في تونس**، رسالة ماجستير، يوسف بن خدة / جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009 / 2010، ص 18 ،19 .

على شعوبها لصالح مطالبها الديمقراطية، وعليه فالنخب الحاكمة يمكن لها أن تلعب دور هام في السير نحو الإنتقال الديمقراطي .

ولكن هذا لا يعني تجاهل دور القوى التي تقف خارج النخبة الحاكمة، أو ما يسميه بعض محللي السياسة "النخبة المضادة " [*]، حيث أن المعارضة تلعب دورا هاما على الساحة السياسية وهي عامل أساسي لتحقيق الإنتقال الديمقراطي . [1]

3-المجتمع المدني:

إن الإنتقال الديمقراطي عملية معقدة ومتشابكة الأبعاد لا يمكن اختزالها في مجرد إجراءات شكلية، ولا يمكن اعتبارها مرهونة فقط بإرادة النظام السياسي ولكنها أيضاً مشكلة المجتمع المدني ذاته، فالإنتقال الديمقراطي له طرق عديدة قد يحدث من أعلى أومن أسفل عن طريق القاعدة الشعبية أو الدولة في أحيان أخرى، وعليه فالعملية مرهونة بمدى ما تسفر عليه العلاقة الجدلية بين النظام السياسي والمجتمع المدني وطبيعة التفاعل بين الطرفين، وفي هذا الإطار يرى **هانتنغتون** أن الطبقة الوسطى والمتمثلة في الطلاب والفلاحين ورجال الدين في ظل الأنظمة السلطوية تمثل عاملا مساعدا نحو التغيير.

وقد أثبت ذلك التطورات التاريخية العديدة التي وقعت في العالم، ففي بولونيا لعب المجتمع المدني ما كان يسمى" عمال تضامن" دورا هاما في انهيار النظام الشمولي القائم آنذاك، يضاف إلى هذا تجارب أخرى في بلدان غربية مثل البرتغال وأسبانيا حيث أن سر نجاح الإنتقال الديمقراطي فيها يعود أساسا إلى تأثير المجتمع المدني على مجرى الأمور ، من خلال ترسيخ الديمقراطية كأفكار وثقافة في جميع المجالات السياسية والفكرية، وكذا الاقتصادية والاجتماعية، ففي أمريكا اللاتينية اعتبرت المنظمات المحلية بمثابة عناصر الفاعلة في مواجهة هيمنة أنظمتها التسلطية.[2]

---

[*] – **النخبة المضادة** : وتعبر عن طبقة معينة أوشريحة منقاة تتميز بقوة ثقافية / اجتماعية / سياسية ... تعمل على ترويج ثقافة سياسية مخالفة لتلك الثقافة السياسية التي يروجها النظام الحاكم .

[1] – ليلى سيدهم، **المرجع السابق**، ص 20 .

[2] –منيرة أحمد فخرو، **المرجع السابق**، ص 2 .

4-مجتمع اقتصادي مؤسسي:

يفرق "**لينز**" و" **ستيبان**" بين المجتمع الاقتصادي (الذي يتوسط العلاقة بين الدولة والسوق) والاقتصاد الرأسمالي، حيث ليمكن أن تتماسك الديمقراطية في ظل اقتصاد مخطط مركزيا، لأن استقلالية السوق والتنوع في ملكية الأصول يؤديان إلى استقلالية وانتعاش المجتمع المدني مما سيسهم في تحقيق التماسك الديمقراطي، كما يشيران إلى أن الديمقراطيات ليمكن أن تتماسك في ظل اقتصاد رأسمالي خالص، لأن الدولة وتدخلها في الاقتصاد أمر هام لإقامة اقتصاد سوق حر وكذلك لتصحيح إخفاقات السوق وتوفير السلع العامة وتحقيق قدر من المساواة والعدالة بين المواطنين والتي ليمكن أن تتحقق في ظل الاقتصاد الرأسمالي الخالص .[1]

5-العامل الخارجي:

التحول الديمقراطي ليست قضية داخلية بحثه، بل يمكن أن تتداخل فيها المتغيرات الخارجية بحيث أن المتغير الدولي يمكن أن يؤثر على العملية التغيير سلبيا أو ايجابيا، "حيث لا شك في أن الاستعانة بهذا العامل ضغطا أو مناصرة، إعلاما واقتصادا وسياسة قد يساهم في تسريع الإنتقال الديمقراطي، والنماذج كثيرة في العالم حيث لعب الإعلام الخارجي مثل الصحافة والانترنيت والفضائيات في دول أوروبا الشرقية دورا كبيرا في انهيار الأنظمة التسلطية الحاكمة آنذاك، وازدادت الثقة بالحركة الديمقراطية .

وبالتالي فان السياسة الدولية تلعب دوراً في تحديد توجهات السياسات المحلية والوطنية داخل كل بلد، وأحسن مثال على ذلك هي الضغوطات الخارجية التي قد تدفع الحكومات المحلية للتكيف ولو بشكل مصلحي ومؤقت مع أجندتها السياسية، وآلما تزايد دور تأثير المتغير الخارجي

[1]- محمد محدود صدفة، **مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به**، مصر : جامعة القاهرة، 2013، ص 18 .

فان ذلك يقود إلى تراجع نسبي في تأثير المتغيرات الداخلية، الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لدعم الديمقراطية، إلا أنها لا تكفي وحدها للحفاظ عليها وتدعيمها .[1]

المبحث الثاني: الإنتقال الديمقراطي: المداخل والإقترابات.

لقد اختلفت التفسيرات لظاهرة الإنتقال الديمقراطي والأسباب والدوافع المغذية لها، حيث يؤكد بعض المفكرين على الربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، والتركيز على المتطلبات

[1] – ليلى سيدهم، **المرجع السابق**، ص 26، 27 .

الاجتماعية والاقتصادية لعملية الدمقرطة، في حين يركز البعض على دور التفاعلات السياسية، ومبادرات وخيارات النخبة لتفسير هذه الظاهرة، كما ترجع دراسات أخرى حدوث التحولات السياسية التي تؤدي إلى تفكك الأنظمة التسلطية إلى تغير بنى القوة والسلطة داخل المجتمع، زيادة على ذلك، اتخاذ بعض الباحثين من مفهوم "النظام الدولي" كمدخلا لتفسير عمليات الإنتقال الديمقراطي، لما للعولمة الخارجية (البيئة الخارجية) من تأثير على الممارسات السياسية، والبنى الاقتصادية للدول والمجتمعات المتأثرة بالقيم والسلوكيات الوافدة بخاصة عندما تكون ملازمة للضغوطات والتهديد ...

المطلب الأول: المداخل المفسرة للانتقال الديمقراطي .

وانطلاقا من هذا سوف نتطرق إلى أهم المداخل التي أسهبت في تفسير ظاهرة الإنتقال الديمقراطي وهي:

1- المدخل التحديثي: (التنمية الاقتصادية)

يقيم تيار التحديث في الفكر الغربي علاقة إطرادية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في اتجاه تأثير التنمية الاقتصادية على الديمقراطية، وأن عملية التنمية يمكن أن تتم في إطار نظام سياسي سلطوي أو ديمقراطي، ولكن بمجرد أن يحقق النظام السياسي نموا اقتصاديا، يتكون الأساس (الشرط) الاقتصادي الذي يمكن النظام من توسيع نطاق المشاركة السياسية تدريجيا إلى فئات اجتماعية جديدة.

رغم اعتقاد مفكري هذا المدخل بأهمية التنمية الاقتصادية، كضرورة لانتشار أي قيم سياسية جديدة، إلا أن هناك اختلاف في كيفية واتجاه تأثير التنمية الاقتصادية والديمقراطية حيث يمكن أن نحصر ذلك في فريقين[1]:

---

1 - أحمد باي، **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي و دور العوامل الخارجية – دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة دالي إبراهيم / الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008 / 2009، ص 73 .

ينظر الفريق الأول إلى متطلبات الديمقراطية على أنها متطلبات اقتصادية/ اجتماعية ن حيث يشير **هانتنغتون** إلى أنه بارتفاع المستوى التعليمي للإفراد والاهتمام بوسائل الإعلام والاتصال تزداد توقعات الأفراد في المجلين السياسي والاجتماعي، وهذا مرهون بمستوى معين من النمو الاقتصادي،

وفي المقابل يعبر عن التشاؤم حيث أن زيادة التطلعات الشعبية في المجال السياسي وعدم قدرة مؤسسات الحكومة على التجاوب مع هذه المتطلبات، يشكل ما يسميه نظرية الفجوة * بين التطلعات وقدرة الحكومات على تلبية حاجات الشعب مما يؤدي إلى نوع من الإحباط والشعور بالاغتراب قد تنشأ منه مشاركة سياسية غير طبيعية تتمثل في استخدام العنف كوسيلة للتعبير السياسي، يحصل هذا بخاصة في مرحلة الدمقرطة.

وقد اشترك كل من " **كولمان** " و"**دويتش**" في التأكيد على أن التنمية الاقتصادية وما يقترن بها من تحضر وتصنيع وانتشار التعليم وظهور وسائل الاتصال الجماهيرية، تجعل من الصعب على النظام أن يستمر في التوجه السلطوي.

في حين يذهب الفريق الثاني الذي ينطلق من افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي " **ليبست**" إلى الإشارة أن التنمية الاقتصادية تؤثر بقوة على النظام السياسي وعمله ومشكلاته، إذ يرى ليبست أن الديمقراطية نتاج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليس شرطا لها أو أحد متطلباتها، ووفقا لرؤيته دائما فإن الديمقراطية تزدهر فقط بعد توافر حد أدنى من المتطلبات الاقتصادية، مثل التوزيع العادل للثروة .

لذلك **ليبست** أثار مسألة العلاقة السببية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية حيث أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الشرعية من تأثيرها في اتساع وزيادة مستوى التعليم، وزيادة حجم الطبقة الوسطى، ويعزز **ليبست** نظرته في البحث عن أسباب استقرار الديمقراطيات التي

---

* - **تعبر نظرية الفجوة** حسب- هانتنغتون – على التباعد بين متطلبات المجتمع الذي ينمو مستواه التعليمي و الفكري وبين إمكانيات النظام السياسي التي تتماشى وهذه المتطلبات .

أوعزها إلى العامل الاقتصادي، الذي رفع مستوى التعليم والخدمات والإعلام مما يؤثر على توجهات الإفراد.

إضافة إلى ما سبق، وفي نفس السياق هناك من ينطلق من تصور وجود علاقة وثيقة بين التنمية والديمقراطية[1]،وأن العلاقة في اتجاه تأثر التنمية الاقتصادية إلى حد بعيد بالإطار السياسي، حيث يشكل النظام الديمقراطي في ظل الاستقرار السياسي المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي بمختلف مظاهره، من استثمار وتكافؤ الفرص وشفافية وتوفر الأمن المشجع على الإنتاج والابتكار، هنا يشير "**لوسيان باي**" ***Lucian Pye*** " إلى الديمقراطية اعتبارها متطلبا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن الظروف السياسية والاجتماعية تلعب دورا مهما إلى حد كبير في دفع أو تثبيط التنمية والنمو الاقتصاديين، إذ يتطلب النمو الاقتصادي الرشادة والعقلانية والتأقلم عن طريق المشاركة وحسب – حسب **باي** دائما – تعد الأنظمة الديمقراطية أفضل النظم وأكثرها قدرة على الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية.

كما يمكن الإشارة إلى أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية هي علاقة تفاعل مستمر تقوم على التأثير المتبادل بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي، وهو ما عبر عنه "**ليبسون و ويلز**" اللذان أشارا إلى أن التغييرات الاقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى عدد من الآثار التي سرعان ما تنتقل إلى الحياة السياسية، كم يؤثر الاستقرار السياسي على وتيرة السيرورة الاقتصادية و الاستهلاكية في المجتمع سلبا أو إيجابا على التوالي .

ومهما كان الاختلاف في الرؤى المفسرة لدور التنمية الاقتصادية في سيرورة عملية الدمقرطة، فإن المدخل التحديثي يتميز بالتركيز على نشوء الولاء الوطني يترافق مع وجود قبول المؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وينبثق هذا الولاء على النمو ثقافة

---

[1]–ابتسام علي مصطفي،**التحول الديمقراطي في تركيا في فترة مابين عام 1990–ديسمبر 2004**، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2007، ص32.

القبول بالشرعية السياسية، مع بروز مؤشرات تدل على أطراد نمو دخل الفرد، وانتشار التعليم، وتحسن مطرد في الجانب الصحي[1].

2- المدخل البنيوي :

يركز أصحاب هذا الاتجاه على تحليل ودراسة عمليات التغيير الطويلة المدى للتشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناته، وبخاصة العلاقات الداخلية الدائرة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، أي دراسة طبيعة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبورجوازية والدولة، وكيفية تغير هذه العلاقة وفقا لحركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع.

فحسب هذه المدرسة يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناء على مصالحهم الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية. وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع، وتفسير عمليات التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة، وليس بفعل ودور النخب السياسية، على اعتبار أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو أي شكل سياسي آخر يتشكل أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وأن خيارات أو مبادرات النخب السياسية في هذا المجال لا يمكن تفسيرها إلا من خلال القيود والفرص المحيطة بها .

وتعتبر دراسة **"بارنتجتون مور" *Barrington Moore*** في تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتبعته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة (الديمقراطية الليبرالية) واليابان وألمانيا (مسار الفاشية) وروسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية) خلال عملية التحول التاريخي التدريجي إلى مجتمعات صناعية حديثة من أهم الدراسات الكلاسيكية للمدخل البنيوي في هذا الإطار، حيث توصل إلى أن مسار الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة نمط مشترك من العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة هي: الفلاحون، طبقة ملاك الأرض، البرجوازية الحضرية، والدولة. واشترط

---

[1]- أحمد باي، **المرجع السابق** ، ص ص 73 - 76 .

مجموعة من الاشتراطات لتحقيق التنمية الديمقراطية أهمها، تحقيق نوع من التوازن والتحول نحو الزراعة التجارية وإضعاف طبقة أرستقراطية الأرض، والحيلولة دون بناء تحالف بين الأرستقراطية و البورجوازية ضد العمال والفلاحين وغيرهم [1].

وحاول" **ديتريك روشماير" *Detrick Rochmair*** " وزملاؤه إبراز عدم اهتمام "**مور**" الكبير بدور العلاقات والتفاعلات الدولية، وتأثيرات نمو الطبقة العاملة في تحليلاتهم، ورأو أن تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يكون بتوازن الطبقية، وأن مقاومة عملية الديمقراطية أو الدفع بها إلى الأمام يكون بحسب الديناميات المتغيرة للقوة الطبقية التي تتميز فيما بينها على أساس مصالحها وتوجهاتها المختلفة. وهذه الطبقات هي: طبقة كبار ملاك الأراضي، وطبقة الفلاحين، والطبقة العاملة الحضرية، وطبقة البورجوازية التجارية والصناعية، والطبقة المتوسطة المهنية .

فكما تعمل التحالفات الطبقية على تدعيم أو عرقلة عملية الديمقراطية وتعزز فرص التحول حينما لا تكون الدولة قوية أو ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية، يمكن أن تؤدي التنمية الرأسمالية إلى بروز مجتمع مدني ونمو أحزاب سياسية موازنة لقوة الدولة .[2]

3- المدخل الإنتقالي:

يذهب أصحاب هذا الاتجاه بخلاف المدخلين السابقين إلى تفسير عملية الإنتقال الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية وليس حسب مفهوم وفكرة القوى والسلطة المتغيرة، وإبراز التمايز بين المسار الأولي للانتقال إلى الديمقراطية وبين كيفية تعزيزه. أي دراسة آليات الإنتقال نحو الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل أو الشروط التي تمهد الطريق أمام نشوئها، كما فعل الباحث

---

[1] – بـاربخنون مـور، **الاصـول الاجتماعيـة للدكتاتوريـة والديمقراطيـة** ، ترجمـة : احمـد محمـود ،مركـز دراسـات الوحـدة العربية،المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الاولي، بيروت،2008،ص 516.

[1] – نبيل كربيش، **دوافع و معيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر/ باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007 /2008، ص ص 38 – 40 .

السياسي "**دانكورت روستو**" حينما حدد استنادا على تحليله التاريخي المقارن لتركيا والسويد أربعة مراحل أو طرق أساسية تتبعها كل البلدان خلال عملية الدمقرطة هي:

أ- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: من خلال بدء نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين .

ب- مرحلة الصراع السياسي (المرحلة الإعدادية): الطويل وغير الحاسم بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، والديمقراطية هنا تولد من رحم الصراع وليست نتاج لتطور سلمي، والصراع قد ينتهي إلى توازن اجتماعي جديد أو يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة .

ج- مرحلة القرار: أو اللحظة التاريخية التي يبدأ فيها الإنتقال المبدئي نحو الديمقراطية عندما تقرر أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى مستويات أو حلول وسطي وتبني قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح للجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي .

د- مرحلة التعود: في هذه المرحلة تأتي عملية الإنتقال الثانية من خلال تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها بصورة تدريجية إلى أن تصبح مع الوقت عرفا اجتماعا راسخا[1].

وعليه فإن العمل السياسي ذو الطابع الصراعي الاجتماعي، يحتم في بعض الأحيان تبني الديمقراطية كأداة لإدارة الصراع الاجتماعي سياسيا، وهكذا تشكل الديمقراطية نتائج صراع الإرادات الاجتماعية المتمثلة في نخب سياسية ذات وعي سياسي حاد البعيدة المدى.

المقاربة التي تبناها "**روستو**" قد طورت فيما بعد من طرف العديد من المفكرين ذوي التوجه الإنتقالي مثل: "**أدونيل، جوان لينز، يوسي شين**"، إذ ركز هؤلاء على ما سموها بالمرحلة الإنتقالية والتي تبدأ مع مبادرة النظام التسلطي بالسماح بممارسة بعض الحريات ونوع من الانفتاح

[1]- نبيل كريبش، **المرجع السابق**، ص 40،41.

السياسي غير أن هذا النوع من المبادرات لا يقود حتما إلى نجاح عملية الدمقرطة وإنما قد يفشل ويعود النظام إلى الانغلاق والتسلط . [1]

غير أن اكتساب الانفتاح النسبي" اللبرنة السياسية" * هو نوع من الجدية والزخم حتى تبدأ فئات سياسية، وعديد من الفاعلين السياسيين بالانخراط في سياق الصراع والمواجهة التاريخية بين النظام التسلطي وقوى المعارضة، وذلك بحسبان وجود معتدلين ومتطرفين سواء داخل النظام أو بين قوى المعارضة .

وتتوقف نتائج ومحصلة هذا الصراع على نوعية العلاقة التي تنشأ بين فئة النظام وفئة المعارضة، إن حدث تحالف وتقارب بين معتدلي النظام والمعارضة فإن عملية الإنتقال تصبح أكثر سهولة وهو ما يشكل دافعا قويا نحو الإنتقال الديمقراطي .

4- مدخل التدخل الأجنبي والتحولات العالمية:

إن اعتماد مفهوم النظام الدولي والتحولات العالمية كمدخل في تفسير الإنتقال الديمقراطي في العالم، في تزايد مستمر حيث أصبحت تطرح الكثير من الأسئلة والإشكاليات البحثية حول دوافع التأثيرات والعوامل الخارجية على الإنتقال الديمقراطي، كما أن ظاهرة التدخل الأجنبي في شكل عوامل دافعة إلى بناء أنظمة سياسية وديمقراطية تزايدت وانتشرت منذ بداية القرن العشرين حيث شكلت تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من البلد ن نمط التدخل الأجنبي في تفكيك الأنظمة التسلطية،[2] بل إن السياسة الخارجية الأمريكية جعلت تطبيق الديمقراطية في العالم النامي– ومنها الدول العربية والإسلامية – جزءا أصيلا من جدول أعمالها و مسؤوليتها الأولى، فالسياسة الخارجية الأمريكية ترى أن عليها تطبيق الديمقراطية وتحقيق الحرية لدول العالم، كما جاء في خطاب الولاية الثانية للرئيس "**جورج بوش**" ويقوم هذا الخطاب على فرضية أن الشعوب تريد

---

[1] – احمد باي، **المرجع السابق**، ص 82 .

[*] **– اللبرنة السياسية** : وهي مرحلة الانتقال والتحول المبدئي عن النظام التسلطي نحو النظام الديمقراطي .

[2]– احمد باي، **المرجع السابق** ، ص 83 .

هذه الديمقراطية، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتحرير الشعوب من الحكم الاستبدادي لتحقق لهم الديمقراطية والحرية .[1]

إلى جانب ذلك، يحاول الاتحاد الأوروبي الاهتمام بهذه المسألة، من خلال الاهتمام بقضية حقوق الإنسان وتمكين المرأة، حيث كانت هذه القضايا من أهم شروط اتفاقيات الشراكة التي تبرم مع دول الجنوب، حيث تتضمن هذه الاتفاقيات بنود بهذا الخصوص مثل: نزاهة الانتخابات / سيادة القانون / الشفافية المساءلة / حرية الرأي ...إلخ، وقد عمل الإتحاد الأوروبي على تقديم مبادرات البناء الديمقراطي في العديد من المناطق .

إضافة إلى تأثير الدول تلعب المؤسسات المالية العالمية دورا بارزا كعامل دافع إلى الديمقراطية من خلال الشروط السياسية للمساعدات والقروض المالية التي تقدمها، حيث تبنت فكرة الإصلاح السياسي والديمقراطية لإنجاح التنمية الاقتصادية وإلى جانب ذلك بروز مفهوم المجتمع المدني العالمي، الذي بدوره يمارس ضغوطات على الحكومات لتبني سياسات معينة أو معالجة قضايا تتعلق بحقوق الإنسان، كما يعمد إلى تقديم المساعدات وتمويل بعض النشطات في العديد من الدول.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك العديد من المداخل الأخرى التي أصبحت تعنى باهتمام الباحثين في مجال الإنتقال الديمقراطي، كمدخل الثقافة السياسية / مدخل المجتمع المدني / مدخل التعددية السياسية ..إلخ، كما أن تجارب الإنتقال الديمقراطي تختلف من مجتمع إلى آخر، وأن العوامل الحاسمة في هذه التجارب كذلك مختلفة، فلكل مجتمع خصوصيات ثقافية واجتماعية وحضارية، وعليه فكلما تشكل العوامل الداخلية اشتراطات مهمة للانتقال الديمقراطي، تلعب العوامل الخارجية دورا دافعا ومحفزا في ذلك، وهو ما يشكل تركيبة من عوامل وفواعل أساسية لتكريس القيم و المبادئ الديمقراطية[2].

---

[1]- رفيق حبيب، **حروب الديمقراطية معارك الإصلاح والهيمنة**، الطبعة الأولى، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص 7 .

[1] - رفيق حبيب، **المرجع السابق**، ص 8 .

المطلب الثاني: الاقترابات النظرية المفسرة لآليات الإنتقال الديمقراطي .

لقد تأثر التنظير للانتقال الديمقراطي بالأطر النظرية لمختلف التخصصات الاجتماعية، من نظرية النظم، نظرية الثقافة السياسية، القرار، التحديث، البنائية الوظيفية، والمؤسسية، تم تقديم أطر تحليلية أو مقاربات نظرية لا تشكل جسما معرفيا متماسكا، إذ تتجاذبه مدارس فكرية مختلفة.

إن مثل هذا الطرح يستدعي الوقوف على مجموعة النظريات التي تملك الطابع الاجتماعي والتي تداخلت معها نظريات تفسير الإنتقال الديمقراطي، والتي حملت مجموعة من التصورات عن تطور المجموعات البشرية وصولا إلى المطالبة بالديمقراطية و وسيع مجال ممارستها، ومنها:

1- النظريات التطورية:

لقد قامت النظريات التطورية التي ظهرت مع منتصف القرن التاسع عشر لتصورات عامة للمجتمع والثقافة ذلك أنها وضعت سلسلة من المراحل التطورية التي تنتقل عبرها الشعوب من مرحلة إلى أخرى .

وتتمثل النظريات التطورية كذلك في أعمال الأنثروبولوجي "**لويس هنري**" [*] ***Lewis Henry*** عن هنود "الايروكولي"، وفيها ذكر أن المجتمعات الأزمنة الغابرة لا تشبه المجتمعات البدائية المعاصرة، فالأولى تجمع الإفراد بينما الثانية تجمع من العائلات، ويقوم النموذج الثاني على علاقات الإقليم والملكية وهما اللذان يكونان الدولة، وانتهى من ذلك إلى استخلاص نسق من المراحل التطورية الثانية في المجتمع الإنساني وحددها في المراحل التالية: مرحلة التوحش ثم مرحلة البربرية وبعد ذلك مرحلة الحضارة .

[*] **– هنري لويس:** محامي وأنتربولوجي أمريكي ومن رواد المدرسة التطورية اهتم في بداية حياته بدراسة هنود الايروكولي وغيرهم من سكان الشمال الشرقي الأمريكي الأصليين .

أما نظرية "**هربيرت سبينسر**" **Herbert *Spencer*** عن تطور المجتمع الإنساني فيها، حيث أعتبر التعبير تحولا بطيئا من حالة التماس إلى حالة اللاتجانس، أو هو انتقال من عملية التكامل إلى عملية التمايز في المجتمع، فالمجتمع المركب ينبثق عن المجتمع البسيط، ومركب المركب عن المركب، ويتكون المجتمع البسيط من الأسر، أما المركب من العشائر، ويتكون المركب المركب من عشائر تتخذ في شكل أمم ودول وفي هذا الأخير يكون مبدأ التخصص والتعاون المتبادل [1].

2-النظريات الدياليكتية:

لقد ظهرت نظريات المتغير الدياليكتي بظهور الفكر الخلدوني و"**هيجل**" و "**ماركس**" و"**فيبر**"، فقد تصور ابن خلدون تفسيرا دياليكتيا، وفي رأيه أن عناصر الوجود ذات بداية ونهاية، وهي تخضع لعوامل النمو والفناء، فالملكيات تذهب ثم تعود ثم تنحل ثم يعاد بناؤها في تكرار، تظهر فيها الفضيلة ثم تتلاشى، ولقد تناول ابن خلدون تحول المجتمع من البداية إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الترف والخصب، ومن الإشراك في المجد والسلطات إلى إنفراد الواحد له، ولقد انتهى إلى كثير من القواسم والأفكار التي لتكاد تصدق إلا على الأمم التي لاحظها ومنها شعوب العرب والبربر، غير أن هذه الظواهر هي متباينة في كل مجتمع سواء أكانت متقدمة أم متأخرة .

وناقش "**كارل ماركس**" ***Karl Marx*** مجرى التاريخ واعتبره صراع مستمر بين الملاك والعامل، حيث تناقضت مصالح الناس في علاقات الإنتاج، ففي المجتمع الرأسمالي البرجوازي تتراكم الأرباح لدى أصحاب رؤوس الأموال فضل قوتها الاقتصادية، وتكون قادرة على ممارسة السلطة، أما العمال فهم يشيدون طبقة دون إدراك منهم أنهم يفعلون دلك، وينتهي الصراع بانتصار البروليتاريا، ثم تختفي دكتاتوريتها لتزول الطبقات و الدولة في آن واحد بانتصار البروليتاريا[1] .

وتبرز مجالات الإفادة في هذه الأطروحات الفلسفية لتطور المجتمعات البشرية منذ الأزمنة الغابرة تبعا لسيرورة كرونولوجيا مضبوطة بشكل مختلف بين المفكرين والفلاسفة في أن العملية

---

[1] – عبد القادر بن حمادي، **المرجع السابق**، ص78 .

[1] – عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية : دار المعارف، 1996، ص 163 .

التطورية للمجتمعات حملت في سياقها تطور مبادئ الحياة الاجتماعية والمفاهيم المتداولة من فترة إلى فترة أخرى لاحقه لها، حيث شكل هذا السياق التراكمي التطوري تنظيمات وصيغ تسييريه مركبة لشؤون الحياة الاجتماعية، ومن تم اعتبار الديمقراطية كأفضل إنتاج لحركة التطور في مجال تسير العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبالتالي فإن هذه النظريات مهدت للانتقال من نظم بسيطة / تسلطية إلى النظم المركبة الديمقراطية .

المبحث الثالث: عوامل الإنتقال الديمقراطي .

إن محور الاهتمام في دراسة الإنتقال الديمقراطي ينصب دائما حول تحديد العوامل المتحكمة في هذه العملية، حيث تمخضت الأدبيات السابقة عن عدد من العوامل، أين ركز كل باحث على جانب منها حسب الزاوية التي ينظر منها أو المدخل الذي يتخذه في معالجة الموضوع، ومن هذا المنطلق سنحاول إجمال مختلف هذه العوامل مع تصنيفها حسب طبيعتها وأولويتها، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل تكتسي في أغلبها أهمية نسبية على طول مسار الإنتقال انتهاءا بتعزيز الديمقراطية وترسيخها .

المطلب الأول: العوامل الداخلية.

أولا: العوامل السياسية:

يعتبر المعطى السياسي عامل مهم جدا في دراسة الإنتقال الديمقراطي إذ يتمثل كعصب وشرايين لأي حركة تغيير ودفع نحو الديمقراطية، وسوف يتم تناول هذا العامل من زاويتين أساسيتين:

1-دور القيادات والنخب السياسية:

تلعب القيادة السياسية دورا هاما في إقامة الديمقراطية، فالقيادة السياسية تبادر إلى اتخاذ قرارات الإنتقال الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة، قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية القيام بعملية الإنتقال الديمقراطي لأن تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة، أو نتيجة اهتزاز وتردي شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتجاجات ومطالب شعبه، ويمكن أن يرجع السبب إلى اعتقاد القادة أن الإنتقال الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم للعديد من المنافع مثل: زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم[1]، وهذه الظاهرة استوقفت انتباه متخصصين في حقل الإنتقال الديمقراطي على غرار "**دايموند**" و"**ماكفول**" الذين انشغلوا بانتقال الأنظمة الهجينة، و"**ماكفول**" كما يبدو منحاز لهذا الرأي، هناك من يرى عكس ذلك معتقدا أن السلطة في ظل هذا النوع من النظم قد تجد مرونة كبيرة في مواجهة ضغوط التغيير.[2]

2-انهيار شرعية النظم التسلطية:

إن الشرعية تمثل ضمانة استمرار السلطة وتجديدها من حقبة إلى أخرى على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى القوة والإستلاء، فيرى العالم الألماني "**ماكس فيبر**" أن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، وتقوم علاقة الحاكم والمحكوم على التفاعل وتبادل الرأي، فالمحكوم يندفع إلى المشاركة بفعل اعترافه بالحكم، والحاكم يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم[3]، ولكن عند الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية / اجتماعية / سياسية ... إلخ .

---

[1] - شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص18 .

[2] - زكرياء بروني، **المرجع السابق**، ص 71 ،72.

[3] - شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 19.

كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات يفقد شرعيته وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو التحرك إلى الديمقراطية لإستعاب المعارضة، وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح النظام التسلطي وتمهد لمرحلة الإنتقال الديمقراطي، ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه الإنتقال الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانيات الإنتقال في فترات تالية، فالتنمية الاقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي [1] .

يمكن استنتاج بأن أي نظام تغيب فيه الديمقراطية سيعاني من مشكلة غياب الاستقرار ثم مشكلة فقدان الكفاءة في الإنجاز، ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وعلى استقرارها أصبح هناك حل واحد يتمثل في انتهاج الديمقراطية، فإن الأنظمة التي ترفض انتهاج الديمقراطية تعاني من ضعف شرعيتها لذا تلجأ إلى أسلوب القسر الإرغام لضمان استقرارها واستمرارها، إذ لا ينتج هذا الخيار ولا يولد إلا المزيد من غياب الديمقراطية وانتهاك الحريات الفردية والحقوق الأساسية للإنسان[2].

ثانيا: العوامل السوسيو/اقتصادية.

ويعتبر هذا العامل من أبرز دعامات الإنتقال الديمقراطي، كما يمكنه أن يتحول إلى مثبط لأي حركة تغيير نحو الديمقراطية في حالة تردي المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، إذ نجد أن هناك

---

[1] – حسين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي في العالم العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، 24 فبراير 2013، متوفر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

تاريخ التصفح : 2016/02/21، 09:45.

[2]– شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 19 .

علاقة تبادلية بين ازدياد الديمقراطية وارتفاع معدل إجمالي الناتج القومي للفرد وازدياد الاحترام لحقوق الإنسان وانخفاض معدلات الفقر، لكن هناك جدل دائر حول مدى ما يمكن أن ينسب من فضل للديمقراطية في ذلك، وهناك العديد من النظريات التي طرحت في هذا المجال وكلها موضع جدال[1] .

نظرا للعلاقة التكاملية والأساسية بين التنمية السياسية والاقتصادية فغنه يصعب تصور قيام نظام ديمقراطي دون الأخذ بالتوجه الرأسمالي على الصعيد الاقتصادي، ثم ليمكننا تجاهل علاقة الدولة الديمقراطية والاقتصاديات الرأسمالية، وهيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية هو في الأخير تسلطية وهيمنة سياسية [2].

حيث يشير "روبرت دال" إلى أن فرصة الدولة كي تتطور وتحافظ على وجود نظام سياسي تعددي قائمة على قدرة اقتصادها على توفير مقومات التعليم والاتصال، وخلق نظام اجتماعي تعددي، مع تحقيق العدالة التوزيعية بين طبقات المجتمع، حيث يرى دال دائما بأنه من شان التنمية الاقتصادية أن تساهم في توفير الشروط المطلوبة لنظام اجتماعي تعددي يمارس مجموعة من الضغوط على النظام السياسي .

وفي هذا الصدد يشير "**ليبسيت**" إلى أن هناك ارتباط بين مستوى الثروة وإمكانية حدوث انتقال ديمقراطي فتزايد الثروة من شأنه أن يؤثر على الدور السياسي للطبقة الوسطى، وأن يعيد تشكيل الهرم الطبقي بحيث يزداد حجم الطبقة الوسطى اتساعا لتلعب دور الوسيط في حل الصراعات والخلافات التي يواجهها المجتمع من خلال دعمها وتأييدها للأحزاب المؤيدة للديمقراطية ومواجهة الجماعات المتطرفة، وفي حال كون الدولة تعاني اقتصاديا – وهو ما يظهر في العلاقات الاجتماعية التي تعبر عن معاناة المواطنين– فإن الطبقة الوسطى ة التي تعتبر الدعامة الأساسية

---

[1]– سعيد صبري، **المرجع السابق**، ص 25 .

[2] – هشام لوبيشي، **التنمية السياسية بالوطن العربي دراسة تحليلية وصفية للإختلالات البنيوية والإصلاح السياسي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3 – دالي إبراهيم –، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010 ، ص 139 .

للانتقال الديمقراطي لم تتجه لتدعيم المزيد من المساواة والمشاركة و يرتبط ذلك بتدني ما تحصل عليه من منافع[1] .

ومنه يمكن بحديد تأثير العامل الاقتصادي في الإنتقال الديمقراطي من خلال ما قدمه "**ليبسيت**" و"**هانتنغتون**"، فالأول قدم نموذجا سببيا مبسطا للديمقراطية، وهو يعتقد أن الثروة الاقتصادية تؤدي إلى التصنيع / التحديث الإعلامي / التمدن / زيادة مستوى الاتصال، لذلك فهو يعتقد أن الأساس في العملية الديمقراطية هو عملية التنمية الاقتصادية.

أما الثاني فيرى أن الطبقة الوسطى وسيلة مهمة لقيام الديمقراطية وأن التنمية الاقتصادية عامل مسبب للتنمية السياسية، كما يرى أن مرحلة الدمقرطة قد تؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي، وفي مقابل هذه التطلعات نجد عجز مؤسسات الحكومة على التجاوب، ولكنه يشير أيضا إلى أنه على المدى البعيد تتحقق التنمية السياسية وتترسخ الديمقراطية، ولكن ليست بالايجابية والطردية كما رأى "**ليبسيت**"[2] .

ثالثا: العوامل الثقافية:

يعد مفهوم الثقافة السياسية، الذي برز من إرهاصات المدرسة السلوكية النصف الثاني من القرن العشرين في معرض البحث عن الدقة والموضوعية العلمية في الحقول الاجتماعية و بينها علم السياسة، ودشنه العمل الرائد "**غابرييل ألموند**" ***Gabriel Almond*** و "**سيدني فيربا**" ***Sidney Verba*** بعنوان "الثقافة المدنية" سنة 1963، محور الربط بين الثقافة والسياسة والمدخل لتحليل النظم والعمليات السياسية في ضوء المواقف والقيم والسلوكيات الفردية والجماعية مفردا مكانة مميزة لمنهج المقارنة، مع أن بوادر هذا العمل ظهرت في الفلسفة الإغريقية عند أرسطو وسقراط من خلال الربط بين قدرات المواطنين ونوعية مشاركتهم السياسية .

---

[1] – احمد باي، **المرجع السابق**، ص 48 .

[2] – احمد باي، **المرجع السابق** ، ص 50، 51 .

وقد وجد هذا المفهوم مجالا خصبا لازدهاره في دراسات الإنتقال الديمقراطي، ويعبر **"دايموند"** عن ذلك قائلا: " في إطار علم السياسة المقارن قليلة هي المشكلات التي تبدو من منظور الثقافة السياسية قابلة للتوضيح أكثر مما تبدو أصول نشأة الديمقراطية واستمراريتها "[1]، ولهذا الغرض اهتم البعض برصد ويحلل أسباب تعثر الإنتقال الديمقراطي، من خلال مدخل الثقافة السياسية باعتبار أن التسلطية تستند في جانب منها إلى بنية ثقافية تنطوي على تبرير التسلط والاستبداد، وبالمقابل فان الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب، بل لها متطلباتها وأبعادها الثقافية التي تتمثل في ما اصطلح على تسميته بثقافة الديمقراطية .

ومن غير الممكن للديمقراطية كبنية أساسية وآليات وقواعد؛ أن تنتج وترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلاَّ في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، غير أن تعميق الثقافة المدنية، التي تقوم على إقرار تداول السلطة بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية، والاحتكام إلى مبدأ الأغلبية والأقلية، والإيمان بحرية الصحافة، يتطلب إرساء قواعد جديدة في مجتمعات الدول النامية، ويبقى التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية أمراً جوهرياً لاستمرار النظام.

وعليه يمكن القول أن تعريف الإنتقال الديمقراطي هو ذلك الشكل من الحياة السياسية الذي يتطلب توفير الحماية، للتنوع والاختلاف، وتأمين الظروف الملائمة داخل المجتمع ليكون ديمقراطياً، وعليه أن يعبد الطريق لتكوين ثقافة الحوار والتسامح بين مكونات الشعب، بوصفها تلك الثقافة التي تحافظ على الهوية الثقافية الديمقراطية، وتبدأ مسيرة الاستنبات الثقافي الديمقراطي أولى خطواتها في كنف الأسرة[2].

---

[1]- زكرياء بروني، **المرجع السابق**، ص 85 .

[2]- منذر السيد أحمد، **الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر / غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2009، ص 38، 39 .

المطلب الثاني: العوامل الخارجية.

ان العوامل الخارجية المساهمة في دفع الإنتقال الديمقراطي، خاصة في البلدان النامية يمكن تقسيمها إلى خمسة عوامل تتمثل في الظروف والمساعي الدولية/ النظام الدولي/ ضغوط المؤسسات المالية والدولية/ التدخل الخارجي/ ظاهرة العدوى والمحاكاة .

1-الظروف والمساعي الدولية:

ان أفكار الديمقراطية الليبرالية لاسيما حقوق الإنسان تدعم مؤسساتيا من شبكات تضم طيفا واسعا من المنظمات الدولية، بعضها حكومية كهيئة الأمم المتحدة التي ترصد القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وأخرى غير حكومية بات لها دور تتعاظم أهميته في الدعاية لمبادئ الديمقراطية ونشر المعلومات عنها وتوفير المعونة المالية للمجموعات السياسية التي تدافع عن قيم الديمقراطية، وبذلك أسهمت قيم الديمقراطية الليبرالية في بلورة الحوار العالمي حل الإنتقال الديمقراطي وسبل التواصل وتبادل الخبرة السياسية بين الدول[1] .

فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تسارع ظاهرة العولمة بزوال الحاجز الإيديولوجي، واتجاه العالم بشكل مطرد نحو وحدة في المعايير التي تحكم شؤونه المختلفة، تنسجم مع العقيدة اللبرالية للمنتصر (الديمقراطية، حقوق الإنسان، اقتصاد السوق)، ومع مراعاة أهمية المزايا التي يتيحها التقدم التكنولوجي في الاتصالات، والدور المتزايد لما يسمى المجتمع المدني العالمي في نشر هذه المعايير وفضح تجاوزها عبر التقارير التي ينشرها، فإن تغير بنية القوة في النظام الدولي كان عاملا حاسما بالنسبة للمساعي الدولية لعولمة الديمقراطية، وذلك عبر المنظمات الدولية وآلياتها المستحدثة، كمبدأ التدخل الإنساني[*]، هذا التدخل الذي لا يجد سندا واضحا من الميثاق يرتبط بجدول عمل

---

[1]- نويل كلهون، **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية**، ترجمة : ضفاف شربا، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، الطبعة الاولي، 2013 ، ص 38 .

[*] **– مبدأ التدخل الإنساني** في إطار مجلس الأمن الذي يجيز تطبيق الإجراءات العقابية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة الأزمات الداخلية التي ينتج عنها انتهاكات لحقوق الإنسان .

لإقامة الأمن أحد بنوده الرئيسية إعادة بناء الدولة وتشكيل منطق الحكم وفق المرجعية الليبرالية، التي فرضت أيضا من خلال الضغط المؤسسي كما يظهر في تعامل الاتحاد الأوربي مع دول وسط وشرق أوربا الراغبة في الانضمام إليه، والمشروطية من قبل المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية بتطبيق سياسات انفتاح اقتصادي مقابل الاستفادة من إعادة جدولة الديون والحصول على قروض جديدة، التي توسعت إلى المطالبة بالحكم الصالح أو الرشيد وجوهره الديمقراطية .

هذه المساعي التي تقف عليها القوى الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم أيضا على ما بات يعرف بالمساعدة الديمقراطية أي الدعم المالي لجهود إقامة الديمقراطية في الدول النامية الأكثر انكشافا أمام الضغوط كما الحوافز الخارجية، ومن الأمثلة على ذلك الصندوق القومي للديمقراطية الأمريكي الذي أسس سنة 1983 ومؤسسة "**ويستمنستر**" للديمقراطية في بريطانيا عام 1992، ومن العوامل الخارجية للدمقرطة محاولة منظمات دولية منها غير حكومية الترويج لحكم ديمقراطي أشمل من خلال وضع مجموعة من المقاييس التي تتجاوز إجراء الانتخابات والتعددية إلى توسيع أفق الحقوق والحريات، المساءلة، وسيادة القانون، وفعالية الحكومة ومكافحة الفساد وغيرها، التي تصب في قالب الحكم الرشيد، كتلك المقاييس التي يتبناها البنك الدولي، و"بيت الحرية" * وترتب أو تصنف الدول على أساسها بالإضافة إلى التوصيات التي تقدمها هيئات كالمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1] .

2-النظام الدولي:

*– **بيت الحرية** : هي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، تدعم و تجري البحوث حول الديمقراطية / الحرية السياسية / حقوق الإنسان وتأسست هذه المنظمة في أكتوبر سنة 1941 .

[1]- زكرياء بروني، **المرجع السابق**، ص 41، 42 .

بنت الولايات المتحدة والقوى الغربية المروجة للديمقراطية سياستها في دعم الديمقراطية على المستوى العالمي انطلاقا من مبدأ أن الديمقراطية هي قيمة كونية، تتعدى الفضاء الجغرافي الحضاري الغربي لتشمل العالم بأسره، ومادام الأمر كذلك، فإن دعم الديمقراطية يصبح هو الآخر قيمة عالمية، وعلى الرغم من أن الديمقراطية تحظى بقبول واسع في عالم اليوم بصفتها النظام الأمثل للحكم من بين الأنظمة الموجودة الصالحة كونيا لكل الأزمنة و المجتمعات البشرية[1] .

ولقد سادت علاقة دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة سياسة المشروطية التي تهدف إلى الربط بين أداء الدولة على طريق الإصلاح والفوائد والمنافع التي سوف تعود عليها من ذلك الطريق، و تتنوع هذه الفوائد والمنافع بين مساعدات اقتصادية ومالية وتكنولوجيا والأخذ باقتصاد السوق، وقد تعدت الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة المشروطية السياسية لنشر الديمقراطية إلى التدخل العسكري تحت غطاء هذه الشعرات كما حدث في العراق وهو أسوأ الحلول وأبهظها ثمنا في الحاضر والمستقبل .

وفي هذا السياق يتضح دور الإتحاد الأوروبي في عملية الإنتقال الديمقراطي من خلال رغبة العديد من الدول الانضمام في عضويته ومشاركة أعضائه المستوى المعيشي المرتفع التي يتمتعون به، حيث تؤدي العضوية فيه إلى التمتع بالعديد من الامتيازات الاقتصادية وتحول دون ارتداد هذه الدول إلى النظام السلطوي، لذا أصبح على الدول التي ترغب في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي سواء للاستفادة من الامتيازات الاقتصادية، أو الانضمام إلى التكتلات إحداث تعديلات على نظام الحكم يتوافق مع باقي الأعضاء أي نظام حكم ديمقراطي أو على الأقل أكثر ديمقراطية عما عليه .

لقد أصبحت المنظومة الديمقراطية الدولية تتريث في دعم الإنتقال الديمقراطي في النظم التسلطية من خلال استخدام أسلوب إصلاحها أو تعديل أسلوب عملها، ومنه نصل إلى أن القوى تسعى

---

[1]-عبد الله هواد، **مبدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012/2011، ص 47 .

لدعم عملية الإنتقال الديمقراطي في كل أنحاء العالم، وأن موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية متطابقان حول دعم هذه العملية حيث تم استخدامها كورقة ضغط على الدول المناهضة لسياستها [1].

3-ضغوط المؤسسات المالية:

يظهر دور المؤسسات الدولية في دعم عملية الإنتقال الديمقراطي في بلدان العالم الثالث من خلال ربط منح مجموعة من التسهيلات والمساعدات المختلفة (اقتصادية / فنية / مالية / إدارية)، أو تبني برامج التعديل الهيكلي القائم على الخصخصة للقطاع العام ودعم القطاع الخاص مقابل تبني الديمقراطية وتساهم المؤسسات المالية ومنها الصندوق النقد الدولي في عملية دفع الإنتقال الديمقراطي في الدول الممنوحة من خلال التأييد المادي والمعنوي كإنشاء مشاريع تنموية بها، وفرض العقوبات الاقتصادية أو تخفيف الديون الخارجية، وتعتبر هذه الأخيرة وسيلة لممارسة الضغوط على الحكومات التسلطية لتشجيع الديمقراطيات الناشئة [2].

غير أن هذه المساعدات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية العالمية لها أثرها السلبي على الوضع الاجتماعي للدول الممنوح لها، حيث تؤدي إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة في الدول المعنية، الأمر الذي أوجد ظروفا مواتية لتنامي ظواهر الاحتجاج الجماعي والعنف التي درج البعض على تسميتها باضطرابات صندوق النقد الدولي وبالمتابعة التاريخية يبدو أن المساعدات المقدمة من الدول والمؤسسات المانحة أصبحت تمثل سلاحا سياسيا إستراتيجيا يستخدم للحصول على تنازلات سياسية واقتصادية من جانب النظام المتلقي لها [3]، والمطالب ذات الطابع السياسي التي تطرحها هذه المؤسسات عادة ما تشمل ضرورة

---

[1]- شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 22، 23 .

[2]**– المرجع نفسه**، ص 23، 24 .

[3] -مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 / 2008)**، أطروحة دكتوراه ن جامعة بن يوسف بن خدة / الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2009 / 2010، ص 37 .

تبني الحكم الراشد أو الحكم الصالح الذي يحدد عناصره البنك الدولي في الشفافية / المسؤولية / دولة القانون / المشاركة / اللامركزية / التنسيق ... وكثيرا ما تطبق الدول هذه الشروط بصورة شكلية للحصول على امتيازات هذه المؤسسات [1].

4-التدخل الخارجي:

بالرغم من أهمية الاعتقاد السائد بأن الديمقراطية لا تفرض من الخارج و أن إدارة هذه العملية واستمراريتها وترسيخها متوقف بالأساس كما رأينا على اعتبارات داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وبخاصة دور القوى السياسية المستنيرة التي تؤمن بالديمقراطية وتناضل من أجل تحقيقها، لا يمكن تجاهل العامل الخارجي الذي برزت أهميته بصفة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عند تفكك الاتحاد السوفيتي وتحول الكثير من دول أوربا الشرقية إلى الديمقراطية في ظل الدور الذي لعبه الإعلام الخارجي في زعزعة الحكم التسلطي وتدعيم الحركة الديمقراطية ماديا ومعنويا .

فمن الناحية التاريخية ارتبط الحديث عن البعد الخارجي في عملية الإنتقال الديمقراطي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بحالتين أساسيتين هم ا: حالة اليابان وحالة ألمانيا الغربية المتحولتين بفعل عسكري خارجي [2] .

كما قد تؤدي هزيمة الدول في الحرب أو وقوعها تحت الاحتلال إلى سخط الشعب على النظام و المطالبة بتغيير الحاكم، كما أنه يمكن الغزو الخارجي من بلدان ديمقراطية أن يسقط النظام السلطوي و يقيم النظام الديمقراطي [3] .

5-ظاهرة العدوى أو الانتشار أو المحاكاة:

---

[1] - شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 24 .

[2] - نبيل كربيش، **المرجع السابق**، ص 51 .

[3] - شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 25 .

يقصد بأثر العدوى والمحاكاة أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، وعبر عنها "**صامويل هانتنغتون** "بكرات الثلج بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية، فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت، وتتم عملية الإنتقال بالمحاكاة سواء نتيجة لتشابه المشاكل التي تواجه الدول المعنية أو الاعتقاد بأن نجاح التحول الديمقراطي يوفر الحل لهذه المشاكل، أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية أصبحت قوية وتعتبرها الدول الأخرى نموذجا سياسيا يقتدى به، كما أن نجاح التحول يثبت للقيادات السياسية إمكانية إنهاء النظام السلطوي، وإرساء النظام الديمقراطي عن طريق تقليد ومحاكاة الأساليب التي اتبعتها الدول التي نجح فيها التحول الديمقراطي، ومما ساعد على أهمية عنصر المحاكاة كعامل من عوامل التحول، الثورة الهائلة التي حدثت في وسائل الاتصال، ورغم ذلك ظل تأثير المحاكاة العامل الأقوى بين الدول المتقاربة جغرافيا[1].

إن في ظل الثورة التكنولوجيا العالمية وثورة الاتصالات، أصبح من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي ،أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى، كما جعلت من استخدام العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لتخص دولة بعينها، مما شكل قيدا على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي وكشف نزيف الديمقراطيات السلطوية، خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات والجمعيات والروابط الدولية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة[2] .

---

[1] – مصطفى بلعور، **المرجع السابق**، ص 38 .

[2] – سمير العبدلي، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن**، أطروحة دكتوراه، بيروت : مركز الوحدة العربية، 2007، ص 52 .

خلاصة وإستنتاجات:

وأخيرا يمكن القول أن عملية الإنتقال الديمقراطي تحمل طابع الخصوصية في سيرورتها من منطقة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، لذلك لا يمكن الجزم أن الإنتقال الديمقراطي يخضع لهذه العوامل دون غيرها أو العكس، وعلى هذا الأساس قمنا بتقديم مجموعة من العوامل التي قد تسهم بشكل قوي في تجسيد الإنتقال الديمقراطي في دولة ما وتكون ثانوية في دولة أخرى، لذلك تم تقديم كل العوامل التي تتمثل كسياقات ظرفية تساير عمليات الإنتقال الديمقراطي في كل الدول، وذلك سواء على الصعيد الداخلي، لأن المعطى الاقتصادي / السياسي / الاجتماعي يؤثر على

كل حركات التغيير إن لم يكن مسببها الأساسي، زد على ذلك السياق الخارجي الذي ما فتئ يفرض نفسه وبقوة وذلك من خلال التحولات الحاصلة في البيئة الدولية أو ضغوط القوى الدولية الكبرى، سواء القوى الدولاتية أو ما فوق الدولاتية، وحتى الاختلالات الأمنية والاقتصادية التي تسجل في بعض الأحيان على الساحة الدولية (الأزمات الاقتصادية / الأمنية)، فهي في مجملها دوافع وعوامل تقف وراء عمليات الإنتقال الديمقراطي بغض النظر عن نجاحها من فشلها .

الفصل الثاني :

دراسة مسار الإنتقال الديمقراطي

في المنطقة المغاربية

تقديم:

نظرا إلى أن الإنتقال الديمقراطي لا يأتي من فراغ بل من تضافر مجموعة من الجهود والدوافع التي تمثل السياق الظرفي أو حتى الإرادي المنتج للإنتقال الديمقراطي، وهذا ما يميز منطقة المغرب العربي التي شهدت حزمة من العوامل والدوافع المتعددة الأبعاد ومتباينة التأثير، ومن منطلق وجوب عدم خلو أي دراسة من مسببات الظاهرة محل الدراسة تم التطرق في مستهل هذا الفصل إلى حيثيات وإحداثيات والخلفية السببية التي شكلت ارهاصات والمؤشرات الأولى لبداية حركة الإنتقال في المنطقة، خاصة بالنظر إلى الاختلاف والتباين النسبي وحتى الكبير في بعض المواضع بين كل قطر من أقطار المنطقة فيما يخص مخاضات ومدارات وأوجه الصراع فيها التي أسست لدعائم وركائز الإنتقال الديمقراطي.

ودائما في إطار الاختلاف والتباين فقد تمايزت مسارات الإنتقال الديمقراطي في منطقة المغرب العربي، إذ انفردت كل دولة بنموذجها الإنتقالي الذي عكسته طبيعة الأحداث العنيفة / والسليمة / الديمقراطية أو غير الديمقراطية التي صنعت الإنتقال فيها، فاختلفت النماذج من حيث المنحى الاقصائي العنيف الذي ميز المشهد الليبي، وذلك بالانحراف الخطير نحو الانفلات الأمني وبين الأقطاب المحافظة التي أنتجت نفس الأنظمة الحاكمة ونقصد بذلك الجزائر وموريتانيا، والمسار المغربي/ التونسي الذي تميز بحد من التوافق والتشارك الديمقراطي المختلف حول تقييمه بين النجاح والفشل.

المبحث الأول : دوافع الإنتقال الديمقراطي في المغرب العربي

اتجهت دول المنطقة المغاربية إلى الإنتقال الديمقراطي بفعل تأثير مجموعة من الدوافع الداخلية والتي تباينت من حيث طبيعتها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية حيث تزعزعت شرعية الأنظمة الحاكمة وأثير سخط وغضب شعبي كبير حولها، جعل المنطقة تعيش مرحلة حراك واسع دفع بالنخب الحاكمة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات للإنتقال نحو الديمقراطية، وذلك لدرئ مخاطر الأزمة المتعددة الأبعاد، فتوالت الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية وأقيمت الانتخابات التعددية لتكريس مبدأ التداول مع السلطة وتم الأخذ بمبادرات تدعيم مؤسسات المجتمع المدني ... الخ

بالإضافة إلى العوامل الداخلية تضافرت مجموعة من الدوافع الخارجية ساهمت في دفع الإنتقال الديمقراطي في المنطقة، وعلى ضوء ما سبق سنقوم بدراسة وبيان مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي مهدت الطريق للشروع في عملية الإنتقال بالمنطقة.

ولا يخفى علينا انه ابتداء من أواسط الثمانينات بدأت الدول العربية والمغاربية على الخصوص تتأقلم تدريجيا مع ما كان يعرفه العالم من تطورات متلاحقة الأحداث، مما أدى بها إلى الإقبال على التحولات الديمقراطية. فالتحولات الديمقراطية بالمغرب العربي ساهمت فيها عدة عوامل داخلية وخارجية لأجل النهوض بالأنظمة السياسية المغاربية.[1]

المطلب الأول: الدوافع الداخلية

فمن بين العوامل الداخلية التي ساهمت في بناء الصرح الديمقراطي المغاربي الانكباب على بناء دولة وطنية قوية وفاعلة يمكن ان تؤثر على التركيبة الاجتماعية وأثنية للدول المعارضة، قصد تفكيك البنى التحتية والهياكل القبلية التي تتنافى وبناء الدولة الديمقراطية.[2]

فبالنسبة لتونس مثلا، وكما يرى الأستاذ عبد الله العروي، فقد كانت دائما اقرب إلى دولة عصرية على الشاكلة الأوروبية وقادرة على تحقيق الانصهار الذي لطالما تأخر انجازه، حتى يحصل توافق وتلاءم بين المجتمع والدولة وقد ساعد في تحقيق هذا التقدم المجتمع التونسي نفسه المتميز بالعقلنة والعلمنة، اللتان ساهمتا في تجنيبه كثيرا من التصادمات، وكذا تركيز السلطة بيد حكومة مركزية وأحداث دولة قوية، كما نهجت تونس وحدة التعليم بهدف الوصول إلى إرساء منظومة تربوية عصرية غير نخبوية وتجنب إقامة نوع من الازدواجية في التعليم كما حصل في المغرب.[3]

---

[1] – سمير باهي، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: –دراسة النموذج الليبي–**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010، ص 36.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 37.

[3] – أمحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، أستاذ جامعي، كلية الحقوق بالمحمدية، ص 2.

وفيما يتعلق بالجزائر فالقطعية تكاد تكون مطلقة بين " **المخزن التقليدي**" والدولة الجديدة مادام الاستعمار قد حطم القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسطى وقضى على جميع الرموز فكان لابد أن تأتي المبادرة من القواعد الشعبية لا من المركز.

ومنه قد سعت الدولة المغربية بعد حصولها على الاستقلال إلى بناء دولة الحق والمؤسسات منذ أواسط الخمسينات، فالمغرب منذ انتقاله إلى عهد الحرية والسيادة لم يذخر جهدا في إيجاد إطار المؤسساتي الممثل لممارسة الديمقراطية فسار على النهج الفرنسي باختياره لنمطين من الديمقراطية، أي الديمقراطية النيابية والديمقراطية شبه المباشرة.[1]

أما فيما يخص الجزائر ذلك القطر المغاربي الأكبر من حيث المساحة الذي لم يعرف حكما مركزيا حقيقيا إلى بعد أن استقل عن فرنسا سنة 1962، فقد تبنى النهج الاشتراكي على الطريقة السوفياتية شكلا، ونظرا لتبنيه نظام الحزب الواحد، فقد كان البرلمان المنتخب آنذاك أو المجلس الشعبي ذا لون واحد وأعضائه كلهم ينتمون إلى جبهة التحرير الوطني، ولم تكن هناك معارضته بطبيعة الحال لكن بعد وفاة هواري بومدين بدأت الجزائر تعتمد أسلوبا جديدا في عهد الرئيس الشادلي بن جديد حيث انتقلت الجزائر خلال أواخر حكمه من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية سنة 1989 بناء على الدستور الجديد كنتيجة للاضطرابات والاحتجاجات السلطة لسنة 1988 في نطاق ما اصطلح عليه خريف الغضب.[2]

وهكذا ظهر على الساحة السياسية الجزائرية ما يزيد عن خمسين تنظيما سياسيا ومن أبرزها جبهة الإنقاذ الإسلامية، كما أجريت في الجزائر انتخابات تشريعية سنة 1991، كان فيها النصر المطلق لجبهة الإنقاذ الإسلامية الشيء الذي أثار دهشة العسكريين والأوساط السياسية، فإضطر القادة العسكريون إلى إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، باعتباره انه المسئول عن هذه التطورات التي ليست في صالح البلاد، هذه المحاولات الانتخابية أفرزت اختلالات خطيرة في

---

[1] – أمحمد الداسر، **المرجع السابق**، ص 80.

[2]-*Pierre-Robert Baduel,**l'impasse algérienne de la cransitia démocratique**,1993,p8.*

المجتمع الجزائري، وفتحت الباب على مصرعيه للتشرد أو التشتت والعنف الذي حصد المئات الاف من الأرواح البريئة.[1]

وفيما يتعلق بتونس، فإنها كذلك أقدمت على عدة انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية، من اجل إفراز مؤسسات التمثيلية حقيقية تذوب فيها كل القرارات والخلافات الداخلية بين مختلف الفرقاء السياسيين وتتميز تونس بخاصتين هامتين.

- وجود حزب مهيمن على الحياة السياسية والدستورية بالبلاد.
- التوجه الليبرالي الذي نهجته البلاد منذ الاستقلال.

وبعد التغيير السياسي الذي عرفته تونس في يوم السابع من نوفمبر استحوذ الرئيس زين العابدين على السلطة، مؤكدا أحقيته في تنحية الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بناء على تقرير طبي مفصل يثبت عجز الرئيس عن أداء مهامه الدستورية، استنادا إلى الدستور التونسي الذي يعطي الحق للوزير الأول أن يحل محل رئيس الجمهورية في حالة وفاة أو العجز أو أي عائق آخر.[2]

أما بالنسبة لموريتانيا التي تعرف مجتمعا قبائليا وعشائريا يتشكل من فصائل وعرقيات مشتتة فان العملية السياسية تبقى معقدة ويصعب بالتالي توزيع الأدوار وتقاسم السلطة بها، لقد شهدت موريتانيا تطورات سياسية متلاحقة من المرحلة الإنتقالية نحو الاستقلال سنة 1959 ثم مرحلة المختار ولد دادة الذي جمع بين يديه كل السلطات بناء على دستور 1961 إلى مرحلة الانقلابات العسكرية التي أطاحت به سنة 1978، حيث استأثر الضباط العسكريون بالسلطة إلى أن فترتهم لم تعرف استقرارا كبيرا حتى مجيء معاوية ولد سيدي احمد ولد الطايع إلى السلطة فعمل على إصدار دستور جديد وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية في ظل التعدية الحزبية[3]، فيما يخص ليبيا فإنها لم تنهج نفس التحول كما في مثيلاتها الدول المغاربية حيث أنها

---

[1]- منصور الخضاري، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005/2004، ص 88.

[2]- *Olfa Lamloum, **Tuinisie:quelle transitier democratique**? 6 avril 2009, P2.*

[3]- خيري عبد الرزاق جاسم، **التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 43، ص 23.

ترفض التعددية ولا تجري فيها انتخابات في إطار التنافس من اجل إنشاء مؤسسات تمثيلية تعكس مختلف التوجهات والآراء، كما رفض النظام الليبي العمل بالمؤسسات الوسيطة والنخب وطبقة البيروقراطيين والأحزاب، وذلك للحد من النفوذ القبلي الذي قد يهدكين الدولة، وتر الاعتماد فقط على اللجان الشعبية والمؤتمر الشعبي العام لتقوية الوحدة والتضامن والانصهار للحفاظ على الدولة.[1]

لم يقتصر جهد دول المغرب العربي على بناء الدولة الوطنية وتدعيم الاستقلال السياسي، بل حاولت كل دولة من بينها عصرنة الأجهزة الإدارية والقضائية، فكل الدول ما عدا ليبيا أخذت بنفس النظام المطبق في فرنسا فيما يخص التنظيم الإداري، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة ترابية وقد عمل المغرب في البداية على ترسيخ مفاهيم وأسس الإدارة الحديثة باعتماد أساليب المركزية واللاتركيز الإداري ثم اللامركزية الإدارية وذلك بناء على ديمقراطية محلية تدريجيا.[2]

وهكذا فتحت ورشات كبيرة منها عقلنة تسيير الشأن العام وخوصصة القطاعات ذات الطابع التجاري وتحديث التسيير بالنسبة للموارد البشرية .

هذه الإصلاحات الإدارية لم تعرف بالطبع نفس التطور الذي كل الأقطار المغاربية لا سيما الجزائر وليبيا، فالجزائر خضعت لنظام الحزب الواحد والاقتصاد الموجه منذ الاستقلال، ولم يبدأ فيها مسلسل الإصلاحات إلا مع سنة 1988 التي يعتبرها الخبراء سنة التحولات الكبرى في مجالات السياسة والدستورية والإدارية والاقتصادية، وهكذا بدأنا نلاحظ تلاشي التيار المركزي المنشد على مستوى القرارات الإدارية وتم الحد من هيمنة الدولة باشتراك فعاليات جديدة من المجتمع المدني فيما يخص التسيير وإدارة الشؤون الجهوية والإقليمية والمحلية.

أما فيما يخص موريتانيا فلا تنفي عنها إرادتها الطموحة لعصرنه أجهزتها الإدارية ،حيث أقدمت منذ سنة 1988 بتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تطبيق برنامج واسع

---

[1]- امحمد الداسر، **المرجع السابق**، ص 4.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 5.

للاصلاح الاقتصادي، يهدف إلى إيجاد التوازن الداخلي بالنسبة للتفاوت الملاحظ والى إعادة هيكلة الاقتصاد وتأهيله للدخول في اقتصاد السوق.[1]

إن كل هذه الإصلاحات السياسية والإدارية والقضائية، الهادفة إلى تحقيق انتقال ديمقراطي في دول الغرب العربي، لا يمكن تحقيقها وانجازها دون وجود أطراف فاعلة تشارك بشكل جدي وتنخرط في العملية الديمقراطية.

دور الأطراف الفاعلة في الإنتقال الديمقراطي فالدول المغاربية أولا نجد المجتمع المدني ، الذي يعتبر السند الرئيسي الذي تقوم عليه مقومات النهضة الديمقراطية فالدولة التي تتوفر على مجتمع مدني قوي وفاعل، غالبا ما لا تكون مؤهلة للتقيد بالحلول الديمقراطية، ورغم حداثة هذا المجتمع المدني، فان له تجربة و تراكما لا باس به على مستوى الممارسة في دول الغرب العربي.

فمن بين مكونات المجتمع المدني، نجد الأحزاب السياسية والنقابات العمالية التي تساهم بدور طلائعي في مسلسل التحولات الديمقراطية، ويبقى الغرب هو البلد الوحيد الذي تبنى التعددية الحزبية منذ الاستقلال، في حين اغلب دول المغرب العربي تبنت نظام الحزب الواحد.

من ضمن الأحزاب المغربية التي ساهمت في المسلسل الديمقراطي، أن الأحزاب التي أطلقت على نفسها اسم أحزاب الكتلة أثناء النداء لخلق جو ملائم لتخفيف التناوب، وفي المقابل شكلت أحزاب من اليمين تجمعا آخر أطلق عليه الوفاق، ولقد عملت هذه الأطراف لاسيما أحزاب للكتلة على تأطير وتنظيم المجتمع المغربي، كما كان لها دور كبير في الاصلاحات السياسية والدستورية لسنة 1992 و1996 وهي إصلاحات تنصب بالأساس على تقوية وتعزيز البناء الديمقراطي، وكذا تدعيم حقوق الإنسان بالمغرب وتصفية ملف المعتقلين[2].

أما في تونس، وهي أكثر البلدان المغاربية جمعيات غير حكومية حيث وصل عددها عام 1988 إلى 6 آلاف جمعية، ولا شك أن هذا الرقم قد زاد كثيرا في السنوات الأخيرة، وتاريخيا

---

[1] – أمحمد الداسر، **المرجع السابق**، ص 6،5.

[2] – عبد الجليل مفتاح، **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 7.

استطاعت النقابات التونسية باستغلالها وحرية مبادراتها للوصول في بعض الأحيان إلى درجة التأثير السياسي عن الحزب الدستوري الذي سيطر على كل مقادير الحكم في تونس.[1]

القطر ألمغاربي المجاور للمغرب أي الجزائر، فان أحزابها السياسية لم يكن لها نفس الدور الذي لعبته الأحزاب بالمغرب وذلك راجع لنظام الحزب الوحيد الذي استأثر فيه حزب جبهة التحرير الوطني بالعمل الغربي، وبالتالي لم يبذل أي مجهود للدفع بمسلسل الديمقراطي على اعتباره لم يسمح بوجود نخب منافسته متعطشة للوصول إلى السلطة.

غير أن تحريك المسلسل الديمقراطي كان يأتي من الخارج غير حزب جبهة القوى الاشتراكية بزعامة الزعيم التاريخي حسين أيت احمد، الذي كافح من اجل جزائر ديمقراطية حتى سنة 1989، حيث أصبحت جبهة القوى الاشتراكية تعمل في نطاق الشرعية، بناء على قانون الأحزاب الذي رخص بذلك، إلى جانب جبهة الإنقاذ الإسلامية التي تأسست سنة 1989[2]، ففازت فوزا ساحقا في الانتخابات التشريعية، مما أدى إلى حدوث فوضى عارمة في البلاد حصدت ألاف من الأرواح، وبالتالي تم طي صفحة المسلسل الديمقراطي الذي كان موجودا رغم أن الجزائر نظمت انتخابات أخرى غير أنها لم تكن في المستوى المطلوب.

نجد تونس التي استحوذ فيها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على الحكم الذي يعد امتداد للحزب الدستوري البورقيبي الأمر الذي لم يفسح المجال للمعارضة للمشاركة في الحكم وبناء الديمقراطية رغم ذلك فقد عمل الرئيس التونسي على بناء صرح ديمقراطي لكن على الطريقة التي حافظ الحزب الحاكم على هيمنته.[3]

---

[1] – احمد الداسر، **المرجع السابق**، ص 6.

[2] – حسينة شرون وآخرون، **التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر ، ص 130.

[3] – حسن الشامي، **تقرير التحول الديمقراطي من موريتانيا عام 2011**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3705-2012/ 2274، 17:29،متوفر على الرابط التالي :

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=304496

تاريخ التصفح : 2015/03/17, 11:50.

أما بالنسبة لموريتانيا التي انخرطت في المسلسل الديمقراطي ابتداء من أواخر الثمانينات بعد وصول معاوية ولد احمد الطابع إلى السلطة سنة 1984 الذي اسس الحزب الجمهوري ورخص بإقامة تعددية حزبية، وقد نظمت انتخابات تشريعية وبلدية وإقليمية انفتح فيها النظام على المعارضة التي حازت على بعض المقاعد في البرلمان غير أن الحزب الحاكم حافظ على تواجده على مستوى الساحة السياسية بحيازته للأغلبية.[1]

على غرار المجتمع المدني تقوم المؤسسات السياسية بدور مهم في عملية الإنتقال الديمقراطي في المغرب العربي، وعندما تتحدث عن المؤسسات السياسية ينصرف دينونا إلى الأجهزة الرسمية كالبرلمان والحكومة، هذا إضافة إلى مؤسسات أخرى كالمجلس والمحاكم الدستورية وكذا ديوان المظالم والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المتواجدون بالمغرب.

أول هذه المؤسسات نجد البرلمان الذي يناضل من الداخل أو الخارج قصد شفافية الانتخابات ونزاهتها نظرا لما يشوبها من تزوير، هذا النضال تميز به المغرب منذ بداية الاستقلال مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى، نظرا لإيمانه بالتعددية الحزبية ويبقى موعد إجراء الانتخابات الموعد المنتظر الذي تتحرك فيه الأحزاب سواء منها المتمثلة داخل البرلمان المنتظر الذي تتحرك فيه الأحزاب سواء منها المتمثلة داخل البرلمان المغاربية أو سواء تلك التي تناضل خارجها للمطالبة بالمزيد من الدعم الديمقراطي والضمانات التي تعلو الأمان لهذه الأحزاب من اجل المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية قصد تحقيق بعض المكاسب الديمقراطية.[2]

من بين المؤسسات الرسمية التي تساهم في الإنتقال الديمقراطي في المغرب العربي هناك القضاء، الذي يعتبر من الناحية الدستورية مستقلا عن السلطات الأخرى في الأنظمة السياسية لهذه البلدان ولا احد ينكر دور القضاء وهيبته في الحفاظ على الديمقراطية وتحصينها من أي انحراف.

---

[1] – سيدي احمد ولد احمد سالم، **المسار السياسي الموريتاني الحديث**، الجزيرة نت، متوفر على الرابط التالي :

www.Aljazeera.net/special files/page/7629517D-4040.

تاريخ التصفح : 2015/03/17, 11:58 .

[2] – أمين البار، **المرجع السابق**، ص 88.

إلا أن القضاء في المغرب العربي يبقى عملة ذات وجهين: يستعمل لتحقيق الحق بين الخصوم، ويستعمل في قمع الحريات والتطاول على حقوق الآخرين، كما هو الأمر حينما تتم محاكمة معارضين سياسيين، ويرجع ذلك إلى أن القضاء لم يرقي بعد إلى مؤسسة مستقلة تمام للاطلاع بالدور الذي ينبغي أن تقوم به، ورغم ذلك، فقد تم إنشاء واحداث مؤسسات أخرى ذات طابع قضائي وسياسي في بعض الدول المغاربية، كالمغرب الذي احدث المجلس الدستوري والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في سياق تصالح الدولة مع المجتمع ورد الاعتبار لمن أهدرت حقوقهم خلال سنوات القمع لدفع الإنتقال الديمقراطي.[1]

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية

يشهد العالم منذ بداية القرن العشرين إلى نهايته تزايدا مطردا في درجة تأثير العامل الخارجي على الداخلي، وفي إطار هذا التأثير يشهد الألم حاليا اختراقا كثيفا من الخارج والذي تأكلت و تهاوت، معه الحدود السياسية للدول ولم يعد هذا الاختراق قاصرا على المستوى السياسي بلا تعداه للمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فقد برز دور للهيئات الدولية المانحة ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي تربط مساعداتها المالية والفعلية بالإصلاح والانفتاح الديمقراطي ومعها للنظم التي تنتهك فيها حقوق الإنسان وتمنع مواطنيها من ممارسة حقوقهم السياسية.

وقد فرضت سياسات صندوق النقد الدولي إستراتيجية التكيف للهيكلة والخصخصة منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقد سعت هذه السياسة لاحداث تغيير وتحول في علاقات الإنتاج داخل البلدان المغاربية، وقد ترتب على هذه العملية عدة نتائج، لعل أهمها يتمثل في أن الفراغ المترتب على انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي أتاح الفرصة لفئات جديدة لاحتكار الموارد الوطنية والسيطرة على جهاز الدولة وتوجيهه لخدمة المصالح الاحتكارية رغم محاولات تصحيح مسار سياسة الخصخصة، أدى التداخل بين الثروة والسلطات منذ منتصف

[1] – المنتدى الدولي حول، **مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما**، 2011، ص 1.

التسعينات إلى تضخم ظاهرة الفساد وفشل الدولة، وبالتالي تزايد القابلية لانهيار النظم السياسية وحدوث تصاعد في المشكلات الاقتصادية وتفاقم ونقص الخدمات العامة والبطالة والفساد.

ومع تطور برامج التحول الاقتصادي طرحت الدول الغربية عبر صندوق النقد الدولي ما اصطلح عليه بالمشروطية السياسية، وهي صيغة تربط ما بين المساعدات الاقتصادية والقروض ومدى التقدم في الإنتقال السياسي والديمقراطي، وخلال العقد الماضي وضعت مجموعة من المعايير والمسارات للإنتقال نحو الديمقراطية الليبرالية وذلك بالتركيز على مداخل حقوق الإنسان والمجتمع المدني والحريات العامة وحريات الرأي والتعبير واستخدام الأنترانت، فرغم تضاؤل انجازات المشروطية السياسية إلا أنها وفرت مناخا مناسبا للإنتقال للديمقراطية.[1]

وعلى ضوء ما سبق سوف يتم معالجة أهم الضغوطات وتأثيرات البيئة الخارجية التي تشكلت كموجة دافعة للإنتقال الديمقراطي في المنطقة دالك لامتلاك تلك الهيئات لقوة كبيرة تتشكل كمهندس للتحولات والإنتقالات السياسية في المنطقة.

فالجزائر تأثرت ببيئة كل من النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي، ففي السبعينات والثمانينات تنامى الدور السياسي والاجتماعي للعديد من التنظيمات الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية، وتأثرت الجزائر بتجارب هذه الدول وخاصة التي فتحت المجال أمام القوة الاسلامية للمشاركة في الحياة السياسية، وكذا تطورات القضية الصحراوية، حيث مع استنتاج ضرورة بناء مغرب عربي الذي لا يتحقق إلا بتحقيق توافق جزائري مغربي الذي ذلك انتشار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، والتي شملت الكثير من بلدان العالم الثالث.[2]

أما على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي ظلت الجزائر ومنذ عقود تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا محددا يقوم على ملامحه العامة على اهتمام مركزي بقضية التصنيع او على التوجه نحو البناء الاقتصادي الداخلي، لكن مع الصعوبات الاقتصادية التي عرفتها الدولة واللجوء إلى

---

[1] – عماد خيري، **آفاق التحول السياسي في بلدان شمال إفريقيا**، متوفر على الرابط التالي:

www.sis.gov.eg/1090/112/sis تاريخ التصفح:2016/03/19 ، 09:30

[2] – شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 60، 61.

المؤسسات المالية الدولية، التي قدمت جملة من الإصلاحات تمثلت في سياسات التكيف الهيكلي والتثبت الاقتصادي، وإعادة تشكيل الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة مما يشكل وظائف جديدة للدولة الجزائرية تتماشى مع قيم الليبرالية الرأسمالية وهي جملة القيم الضرورية للإنتقال الديمقراطي.[1]

حيث كانت المساعدات الاقتصادية المشروطة للدولة الجزائرية التي فرضت عليها ملزمة للدولة للقبول بالشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي سواء تقديمه للمساعدات الجديدة أو في تخفيض الديون، وبالتالي كانت القرارات الحاسمة التي يصدرها النظام الحاكم بمجرد انعكاس لما تمليه هذه المؤسسات الدولية.[2]

أما المغرب فقد تلقى ضغوط إقليمية ودولية متمثلة في تصاعد تفوق التيار الأصولي * في الجزائر وتونس، كما تواصلت الضغوط الدولية على المغرب للاستمرار في تنفيذ سياسات التكييف الهيكلي رغم معاناة أغلبية المواطنين ونتيجة لكل هذا طرحت القوى الديمقراطية وفق برنامج محدد للإصلاح السياسي والدستوري بينما أصرت دوائر في الحكم على ا ن اي استجابة لهذه الدعوة

[1] – احمد باي، **المرجع السابق**، ص 266، 267.

[2] – لطيفة بن عشور، **آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2014/2013، ص 32.

ستعرض هيبة النظام للابتزاز، وانتصرت في النهاية الدعوى الدولية إلى الديمقراطية، وتحقق قدر هام من الانفراج السياسي وبدا في مرحلة جديدة في المغرب أساسها الإنتقال الديمقراطي.[1]

وعلى خلاف ذلك، لا تزال الأوضاع في كل من تونس وليبيا وموريتانيا، تتأرجح بين الحسم المسلح وبين إجراء إصلاحات دستورية، وهذا ما يطرح نمطين لتغيير النخبة السياسية، فأما النمط الأول، فهو ما يتمثل في اندلاع الصراع المسلح على ليبيا سوف يؤدي إلى تغيير جذري وكثيف للنخبة السياسية وخاصة بعد تدخل أطراف إقليمية ودولية في الصراع المسلح بين الليبيين، أما النمط الثاني، فهو نوع الحكم في تونس وموريتانيا إلى التغيير عبر تعديلات دستورية واسعة، لا يضمن حدوث تحول سياسي مماثل في الجزائر والمغرب، وذلك لغياب فكر المحاسبة على أداء النظام الحاكم بطريقة قضائية.[2]

ولطالما شكلت منطقة المغرب العربي عبر التاريخ هدفا لصراع القوى العظمى في العالم، لانها وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، ولقد اعتبرت المنطقة المغاربية منطقة نفوذ فرنسية، إلا أن النفوذ الفرنسي بالمنطقة مهدد بشكل فعلي من طرف الجانب الأمريكي الذي دخل بقوة غير مسبوقة على خط الصراع مع فرنسا من سحب البساط من تحت نفوذها بالمنطقة، وهذا التجاذب بين الطرفين ذريعة تحقيق الديمقراطية بالمنطقة، فبغض النظر على الوجه السلبي للصراع، فانه يعبد الطريق ويوفر المناخ المناسب لتحقيق نقلة نوعية ديمقراطية في كل دول المغرب العربي.[3]

---

*– **التيار الأصولي**: وهو إيمان مجموعات معينة بإتجاه فكري/ سياسي/ ديني مستحدث يشير إلى نظرة متكاملة للحياة بكامل جوانبها السياسية / الاجتماعية/الإقتصادية /الثقافية.

[1]– عبد الغفار شكر، **الانتقال الديمقراطي ومشاكله**، الحوار المتمدن، العدد 978-2004، متوفر على الرابط التالي: www.alhewar.org/alhewar/47/08 .13:33،2016/03/20 تاريخ التصفح:

[2]– عمر خيري ، **المرجع السابق**، ص 7.

[3] – أمين البار ومنير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 91.

وفي آخر هذا المبحث، يمكن أن نخلص إلى خلاصة استنتاجيه تعكس حقيقة الدوافع التي تقف خلفها عوامل الإنتقال الديمقراطي بالمنطقة، وذلك لان تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية وعجز النخب السياسية المغاربية عن مواجهة الأوضاع الداخلية والدولية وظهورها بمظهر غير قادر على مواجهة ما يحيط بالمنطقة من تحديات ويكتنفها من مصاعب على تنافي الأدوار لدى قطاعات واسعة من الجماهير بان غياب الحريات الأساسية وعجز البنية الفكرية المغاربية على التطور هو سبب تلك الأوضاع السياسية/الاقتصادية/الاجتماعية، مع جمود المؤسسات السياسية سواء على صعيد الأحزاب الحاكمة أو المعارضة وتمسكها ببنية تقليدية ذات طبيعة عشائرية وإقليمية وجهوية.

فبالنسبة للمغرب والجزائر راوغ النظامين وخرجا بعدة إصلاحات قانونية ودستورية منحت المزيد من الحرية في العمل السياسي التي كرست لمرحلة جديدة في مسار الإنتقال الديمقراطي، أما ليبيا وتونس فالثورات العربية كسرت شوكة الاستسلام في مواجهة دكتاتورية حكامهم وخرجت تونس بنظام ديمقراطي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، وبقيت ليبيا تغش حالة من الفوضى وانفلات الأمني، أما موريتانيا فهي منحصرة بين الانقطاعات العسكرية وسيطرة المؤسسة الأمنية على مقاليد الحكم رغم حراك الشعب المتواصل للمطالبة بحكم مذنب ومزيد من الحقوق والحريات ، فالشعوب المغاربية تسقط شيئا فشيئا الحواجز الداخلية وحتى الخارجية لإنجاح الإنتقال الديمقراطي بالمنطقة.

المبحث الثاني: الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية: بين حتمية التطبيق وطبيعة الإنجاز

شهدت المنطقة المغاربية في السنوات الأخيرة حراك سياسي غير مسبوق، رفعت من خلاله شعوب المنطقة شعارات الديمقراطية والحرية والتحرر، لكن بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى، حيث حافظت بعض الدول على غرار الجزائر وموريتانيا والمغرب على نفس النظام لاكن مع

استحداث تغيرات لامتصاص الغضب وتحسين صورة النظام الحاكم كخطوة هامة في مسار الإنتقال الديمقراطي على غرار ليبيا وتونس اللتان شهدتا ما يعرف بالثورات العربية أو الربيع العربي، فهنا تغير شكل النظام كليا بإزاحة السلطة الدكتاتورية، فنجحت بتونس لكنها أدخلت ليبيا في دوامة الاضطراب والانقلاب على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي ما قد يشكل خطرا محددا على دول الجوار.

المطلب الأول: طبيعة الإنتقال الديمقراطي في دول المنطقة المغاربية

يختلف مسار الإنتقال الديمقراطي في منطقة المغرب العربي من حيث النماذج السياسية والأمنية، فلكل قطر/ منطقة/ دولة طبيعة انتقال شكلت خصوصية وطابع عام يعكس نموذج منفرد عن كثير من مناطق الجوار، فاحدها نموذج إقصائي كثيف على ليبيا وأخر توافقي تشاركي كما في تونس والغرب، أما الجزائر وموريتانيا فبالرغم من الاضطرابات والمحطات السياسية الهامة يبقا محافظين (إنتاج نفس الأنظمة الحاكمة)، في حين تظل معاملة الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي رهينة منطق القوة والصراع.[1]

بالقدر الذي يتشكل المشهد العالمي في دول الغرب العربي من دول تتحول نظام أو وضع سياسي مختلف (تونس/ ليبيا) أو ذات تجربة سياسية جديدة (المغرب)، وهو ما يفترض أن يمثل قاعدة ممكنة لإرساء نماذج ديمقراطية للحكم في المنطقة، فان هذه المسارات السياسية مازالت تواجه تحديات داخلية، تتمثل في ضعف عناصر التوافق بين الفاعلين السياسيين فيها، وأخرى خارجية تتمثل في محاولات إيقاف مسار التحولات التي شهدتها عدد من دول المنطقة ، فان هناك تكون ديناميات منذ أخله تحكم في المشهد الليبي، والتي ظهرت بشكل كبير مع سيرورة للأحداث، فلولاها، المواجهات العسكرية الداخلية/ ثانيها التدخلات الخارجية، ثالثها جهود الحوارات وبروز محطات مهمة عكست الفاعل الخارجي في الأزمة الليبية.

حيث عرضت منطقا ملحوظا على المستويين الأمني والسياسي، وادى تزايد دور اللواء المتقاعد خليفة حفتر*، بما يمثله من أراءات خارجية على المزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية

[1] – أمين البار ومنير بسكري، **المرجع السابق** ، ص 92.

في ليبيا، وعرف الآونة الأخيرة قمة الاصطفاف السياسي، والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة التي يقودها حفتر، التي انطلقت في 16 ماي 2014 بمدينة بنغازي، وبين عملية فجر ليبيا التي تضم ثوارا من مناطق مختلطة.

وأنتجت تفاعلات سياسية بشرعيتين متنازعتين، مؤتمر وطني عام في طرابلس متمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الأعراف الخارجية، وهو البرلمان الذي انتخب في جويلية 2014 في خضم أحداث سياسية تمثلت في الخلاف بين اكبر المكونات السياسية.[1]

ورغم تأثر العامل الخارجي في المسار الأمني والعسكري في ليبيا، فان هذا الخيار لم يحقق انجازات كبيرة لسببين رئيسيين، أولهما: عدم وجود رؤية غربية منسجمة لحل الأزمة الليبية، كما لم يستطع بعض الأطراف العربية – التي تتدخل في ليبيا بعدة اشكال، من تشكيل اتجاه عربي موحد للأزمة، وثانيهما: وجود دافع عسكري ميداني يعقد عملية البحث عن حل سياسي بعيدا عن الحسم العسكري، وعرفت الآونة الأخيرة تطورا لافتا من حيث دخول عنصر الطاقة في معادلة الصراع بشكل متزايد، وينعكس ذلك السياق نحو السيطرة على جغرافية للنفط والمواجهة مع المجموعات العسكرية التي تسيطر على موانئ التصدير بقيادة ابراهيم الجضران الذي يشكل معادلة خاصة في مشهد الصراع.[2]

ومن ناحية أخرى عرفت الخارطة الأمنية في ليبيا والحزب العربي بشكل اكبر، تطورا بخصوص علاقته بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالمجموعات الجهادية في مدينة "درنة" شرق ليبيا، التي تعرف انتشارا لمجموعات مسلحة لأنصار الشريعة العاندين من القتال الدائري في سوريا

---

[*] – **خليفة حفتر**:(مواليد 1943 في أجدابيا) عسكري ليبي، انشق عن نظام العقيد السابق معمر القذافي، في أواخر الثمانينات القرن العشرين، وعاد إلى ليبيا مع انطلاق ثورة 17 فبراير سنة 2011 وشارك في العمل السياسي والعسكري لإسقاط القذافي، وتولى قيادة جيش التحرير الذي أسسه الثوار.

[1] – كمال القصير، **جيوبوليتيك المغرب العربي : قواعد في ديناميات عام 2014**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص3، 4.

[2] – كمال القصير، **المرجع السابق**، ص6.

ومالي، حيث يتبع المجلس فكريا وحركيا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهذا ما يؤهل مدينة درنة لان تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجد تنظيم الدولة في شمال إفريقيا .

وفي حين تتعثر ليبيا خلال مرحلتها الإنتقالية في بناء دولة ما بعد الثورة، فقد كانت الآونة الأخيرة مفصليا في تحديد معالم المستقبل السياسي لتونس ومثل نهاية للمرحلة الإنتقالية بشكل سلس، لان ما طبع التجربة التونسية في الإنتقال الديمقراطي وخاصة في مراحلها الأولى، هو التردد وغياب اليقين في الطريق إلى المستقبل، وقد بذا ذلك التردد واضحا منذ اللحظة التي شغر فيها منصب الرئاسة وإعلان "الغنوشي" نفسه رئيسا للبلاد، لاشك أن للتغير المفاجئ الذي حصل بمغادرة الرئيس السابق التراب التونسي قد ولد حالة من الحيرة لدى من بقي يمسك بزمام الأمر، وأربك حسابات المسؤولين وسادت بينهم الخشية من انهيار مؤسسات الحكم ودخول البلاد في دوامة اللأمن، فدفعهم ذلك إلى اعتماد تأويل مستعجل لنصوص الدستور سرعان ما استدل به تأويل مختلف، كما أن تساقط الحكومات في ظرف وجيز ومحاولة المزاوجة في إدارة المرحلة الإنتقالية بين رموز النظام القديم وللوجود الجديد لم تصمد طويلا، فكانت الإنتقالات تحدث من الجانبين، غير أن ذلك لا ينسينا دقة تلك المرحلة وتعقيداتها ، لا سيما مع افتقاد الجميع للخبرة مـــن جاؤو للحكم حديثا وإنما يجدر الإشارة هنا هو قدرة النخبة التونسية رغم تلك التعقيدات على إدارة المرحلة الإنتقالية لنجاح وتفادي مخاطر الانزلاق إلى العنف أو الانتكاس إلى الخلف.[1]

وفي اتجاه آخر يمكن اعتبار المغرب حالة منفردة ضمن دول المنطقة، وذلك من حيث انتهاج سياسة متوازنة في علاقته: سواء مع التجارب التي تمثل تجاه التحول والثورة من جهة، أو مع

[1] – عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس14 فيفري 2013، متوفر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

تاريخ التصفح : 2016/03/30 ،11.10.

القوى المضادة للثورة من جهة أخرى، وقد اظهر المغرب كذلك انفتاحا واضحا على الدول التي تعيش انتقالا سياسيا، وتمثل ذلك في زيارة تونس عام 2014 ، و زيارة الملك لتركيا في ديسمبر 2014.

وفي حين يواجه الإسلاميون أوضاعا وتحديات داخلية وخارجية صعبة في المنطقة مع تراجع حركة النهضة خطوة الى الوراء في تونس، بقي الإسلاميين المغاربة في التواجد في هرم السلطة حتى اللحظة، حيث نجح إسلاميو العدالة والتنمية من تحقيق قدر كبير من التطبيع مع الملك ومراكز القوى داخل الدولة، وهي خطوة كانت مطلوبة لتامين وحماية تجربة هذا الفصيل السياسي في فترة ما بعد الاحتجاجات التي عرفها المغرب عام2011.[1]

وما يمكن أن يقال في هذا الصدد أن الإنتقال الديمقراطي في المغرب لم يحمل في طياته طابع العنف الاقصائي أو طابع التوافق الجماعي أو المحافظة على مقادير الحكم كما هي، بل جاء في شكل تجربة شراكة سياسية بين المؤسسة الملكية والإسلاميين لتحقيق قدر واسع من الإنتقال الديمقراطي.[2]

أما عن موريتانيا، فقد عرفت هيمنة الجيش على السلطة ما يزيد على ثلاثة عقود بعد الاستقلال وصارت سلطة النظام السياسي فيها عسكرية الطابع، حتى غدا من الصعب الحديث عن إصلاحات سياسية في ظل تنافس وتدافع قادة الجيش للهيمنة على السلطة، بالشكل الذي لم يسمح بترسيخ أسس الدولة ومؤسساتها السياسية ، فلا يكاد حدوث انقلاب عسكري إلا وتبعه انقلاب آخر وأعاد الأمور إلى نقطة البداية من جديد.[3]

---

[1] – كمال القصير، **المرجع السابق**، ص 60.

[2]– *BOUAZZA BENACHIR, **le maroc entre la transition démocratique et une nouvelle remaissance socioculturelle et politique**,P7.*

[3] – عبد الرزاق جاسم خيري، **التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي**، دراسات دولية، العدد 43، ص 23.

ومنذ عام 2008، وقع في موريتانيا انقلابان عسكريان، ففي عام 2008 أطاح انقلاب عسكري غير دموي بالرئيس معاوية ولد الطايع*، الذي كان هو نفسه قد جاء إلى السلطة اثر انقلاب وقع عام 1984، وفي جويلية 2006، تم إقرار دستور جديد عن طريق الاستفتاء، ثم بموجبه تقليص الولاية الرئاسية إلى خمس سنوات، ولا تزيد على دورتين، ويحتوي الدستور على حقوق محدودة تعتبر غير قابلة للانتهاك والانتقاص[1]، وفي 2007 فاز " سيدي ولد الشيخ عبد الله في الانتخابات الرئاسية، وبذلك اكتملت عملية تسليم زمام السلطة الموعودة إلى الحكم المدني الذي لم يدم طويلا، فبعد مرور عام، أي في 2008 أطاح ضباط الجيش بالرئيس سيدس الشيخ عبد الله واعتقلته وفي عام2009 فاز محمد ولد عبد العزيز* القائد السابق للتغمة العسكرية بأغلبية بسيطة في الانتخابات من الجولة الأولى، وقد استقال رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وشكك على مصداقية النتائج.[2]

وما يزال المشهد في موريتانيا رهينا بعقدة العسكر والسياسة، وموريتانيا السياسية مازالت غير قادرة على التغلب على موريتانيا العسكرية، وهذا ما يشير إلى أن تجربة الإنتقال الديمقراطي قد وصلة إلى درجة متقدمة من الضعف، وقد شهدت البلاد انتخابات رئاسية في سنة 2014،

---

* – **معاوية ولد الطايع**: ولد في سنة 1941 رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية من عام 1985 إلى 3 أغسطس 2005 في الأربعاء، 12 ديسمبر 1984 قاد انقلابا عسكريا أدى إلى خلع الرئيس محمد خونة ولد هيدالة ومن خلال دستور 1991 أعلن عن نظام تعددي أجريت بموجبه انتخابات رئاسية فاز بها.

[1] – عبد الرزاق جاسم خيري، **المرجع السابق**، ص 24.

* – **محمد ولد عبد العزيز عبد الله**: ولد في 20 ديسمبر 1956 هو رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية فهو ثامن من رئيس لموريتانيا منذ الاستقلال وسادس رئيس عسكري منذ إطاحته في انقلاب عسكري في 6 أغسطس 2008 بأول رئيس منتخب بشهادة الجميع، حيث انتخب رئيسا لموريتانيا يوم 18 يوليو 2009 وفاز من الشوط الأول.

[2] – تقرير منظمة العفو الدولية، **مقدمة إلى آلية المراجعة الدولية العالمية (موريتانيا)**، الدورة التاسعة لمجموعة العمل الخاصة بالية المراجعة الدورية العالمية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مطبوعات منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010.

وعكس نتائجها فوز الرئيس محمد ولد عبد العزيز استمرارا لوضع السياسي القائم منذ انقلاب صيف عام 2008.[1]

أما عند الحديث عن طبيعة الإنتقال الديمقراطي في الجزائر، يمكن توصيف المشهد السياسي على انه يعيش حالة انسداد سياسي، ففي الآونة الأخيرة عرفت الجزائر محطات انتقال أساسية لكنها لم تسهم بالقسط الكبير في توفير البيئة الملائمة سياسيا لتجديد ضروري في بنية السلطة ضمن مسار انتقالي صار يفرض نفسه بإلحاح، بدأت الأولى بإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة في افريل 2014، وعلى الرغم من صعوبة قيامه بمهام الرئاسة وذلك بسبب تدهور حالته الصحية التي تحولت إلى مصدر لعدم الاستقرار، وافتقار العارضة لخيارات سياسية بديلة، وذلك مع ضعف تأثيرها في المشهد السياسي، وقد عكست انتخابات الرئاسية وجود صعوبة حقيقية في إدارة الإنتقال في الجزائر، فلم تتمكن الأطراف الفاعلة في السلطة سواء في المؤسسة العسكرية أو المخابرات، وباقي الفاعلين في دوائر السلطة من التوصل إلى اتفاق حول خلافة الرئيس، أما المحطة الأخرى فتمثلت في بعض الإصلاحات ذات الطابع الاقتصادي / السياسي سنة 2011، وفتح ورشة مشاورات واسعة حول تعديل دستوري، كله يعكس طبيعة الإنتقال البطيئة لا كن السلمية في الجزائر .[2]

وأخيرا يمكن القول أن منطقة المغرب العربي عرفت ديناميات ومحطات ديمقراطية فارقة انعكست في المشهد الحالي في المنطقة من دول تنتقل نحو نظام أو وضع سياسي مختلف، وأخرى تدخل في تجارب سياسية جديدة، وهو ما يفترض أن يمثل قاعدة ممكنة لإرساء نماذج ديمقراطية للحكم في المنطقة، ففي حين تستمر الجزائر في حالة الانسداد السياسي المرتبط بإشكالية الرئاسة والتعديل الدستوري وما يدور حولها من تفاعلات داخلية بين مؤيد ومعارض، يواصل المغرب تجربة الشراكة مع الإسلاميين والمؤسسة الملكية، وتنتفي تونس مرحلتها الإنتقالية بأقل الأضرار السياسية.

---

[1]– *Politique Africain**, la Mauritanie: un tournant démocratique**,novembre 05,octobre 2015,P12*.

[2] – كمال القصير، **المرجع السابق**، ص 7.

فحين لم تتمكن ليبيا من إيجاد صيغة سياسية لمواجهة مشاكلها السياسية والأمنية، بينما لم تنتج الانتخابات الرئاسية في موريتانيا أكثر من الحفاظ على الوضع السياسي القائم واستمراره.[1]

المطلب الثاني: معالم الإنتقال الديمقراطي في المنطقة

لقد ساهمت بالفعل العوامل الداخلية والخارجية في تحريك رياح التغيير والنقلة السياسية في المغرب العربي ابتداء من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حيث سجلت خطوات مهمة على درب الإصلاح السياسي والديمقراطي بهذه الدول، عن طريق تحقيق المنجزات الديمقراطية الهامة المتمثلة بالأساس في المراجعات الدستورية التي طالت جل المنطقة، وتسجيل خطوات اقتصادية واجتماعية هامة، وكذا تنمية حقوق الإنسان مع توظيف الخصوصيات المحلية ومزجها مع المبادئ الغربية.

وهكذا عرف المغرب مراجعتين دستوريتين خلال التسعينات الأولى سنة 1992 والثانية سنة 1996، طبعهما انفتاح المؤسسة الملكية على المعارضة وإعطائها إمكانية المشاركة في الحكومة وتحميل المسؤولية لكن هذه المشاركة لن تأتي إلى مع دستور 1996 بتشكيل حكومة التناوب [*] ومنه فإن هاتين المراجعتين الدستوريتين جاءتا ببعض الإيجابيات الأخرى منها تقييد سلطة الملك نسبيا مجال إصدار الأمر بتنفيذ القانون وتقوية دور البرلمان بتعزيز وظيفته التشريعية، وكذا منح الوزير الأول الحق في اختيار أعضاء الحكومة واقتراحهم على الملك.[2]

كما طبع المرحلة إحداث المحاكم الإدارية وإنشاء وزارة مستقلة تتكلف بحقوق الإنسان، إضافة إلى إحداث ديوان المظالم، والمعهد الملكي للدراسات الأمازيغية والمجلس السمعي البصري،

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 8.

[*] – **حكومة التناوب**: انطلقت فكرة التناوب التوافقي مع الملك الحسن الثاني في 1992 ملازمة لنقاش عام عرفته البلاد حول الإصلاحات السياسية والديمقراطية وفي 4 فبراير 1998 كلف الملك الحسن الثاني عبد الرحمن اليوسفي سكرتير أول الحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لتشكيل الحكومة السادسة وعشرون توافق على تسميتها بحكومة التناوب.

[2] – أمحمد الداسر، **المرجع السابق**، ص 12.

وهي مؤسسات أحدثت مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة لتلعب دورا مهما وبارزا في تعزيز المكاسب الديمقراطية وتوسيع مجال الحقوق والحريات. [1]

وبعدها بسنوات جاءت مبادرة الملك الحالي محمد السادس باعتباره " أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة" حسب الفصل 19 من الدستور المغربي في سياق انقلبت فيه معادلة الحكم حيث تمت الإطاحة بكل من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك فيم تعيش دول أخرى في نفس المحيط على مطبخ ساخن وعلى رأسها ليبيا واليمن والبحرين.

وقد دفع السياق العربي الشباب المغربي إلى الخروج في مظاهرات ومسيرات دعت إليها حركة شبابية تسمي حركة 20 فبراير[*] وهي نفسها الحركة التي دعت عبر الفايسبوك إلى تنظيم مظاهرات

جديدة في 20 مارس2011، ورفع هؤلاء الشباب حزمة من المطالب أبرزها إقرار إصلاحات سياسية عميقة من بينها دستور ديمقراطي. [2]

بعدها تم وضع الدستور الجديد موضع التنفيذ في 29 يوليو 2011 الذي ينص على العديد من حقوق الإنسان التي لم يسبق الاعتراف بها ، أما في مسألة الحكومة لا يزال الملك في مركز الحياة السياسية والدستورية فبإمكانه وحده مراجعة الدستور فالملك وحده يحتفظ بسطوة كبيرة في عملية منع القرار في الحكومة فعندما تجتمع الحكومة برئاسة الحكومة يسمى " المجلس الحكومي" أما إذا ترأس الملك اجتماع الحكومة فيسمى " المجلس الوزاري". [3]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 13.

[*]- **حركة 20 فبراير**: وتظم نشطاء من خلال صفحتها عل الفيسبوك ويطالبون بالإصلاحات في المغرب، وقد أنظمة اليها قوي سياسية وحقوقية يطالبون بالعيش في كرامة وحرية و ديمقراطية.

[2]- الجزيرة نت، **مضامين الإصلاح الدستوري بالمغرب**، متوفر على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/news/repertsandinterviems/2011/3/11/

تاريخ التصفح: 14:20،2016 /03/29

[3]- محمد مذبن و إدريس المغربي، سلوي الزرهوني، **دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011**، المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات 2012، ص 6.

ومنه سنعرض أهم مبادئ هذا الدستور وقيمه الأساسية:

1-من ناحية النظام السياسي وأسسه يعرفه الدستور بأنه " ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية".

2-هوية المملكة بإقرار أن الوحدة الوطنية قد صيغت بإنصهار المكونات العربية- الإسلامية والأمازيغية، والصحراوية- الحسانية ، الغنية بميراثها الأفريقي والأندلسي والعبري والمتوسطي.

3-الأحكام الإسلامية حيث تصف مقدمة الدستور المملكة بأنها ذات سيادة كاملة تقر بان المغرب دولة إسلامية والإسلام دين الدولة حيث في الدستور السابق كان مكتوب في الدستور بان الإسلام دين الدولة الرسمي وهذا ملاحظ بأنه مكتوب بمرونة في الدستور الجديد. [1]

4-حقوق الإنسان: حيث جاء الدستور الجديد بمجموعة من الحقوق لم يكن يتضمنها دستور 1996. [2]

5-في المقابل أفرد الدستور الحالي عددا من الفصول للحديث عن صلاحيات الوزير الأول للحد من النفوذ السياسي والاقتصادي للملك ومحيطه حيث قالها الملك محمد السادس " من مرتكزات الإصلاح الدستوري تقوية مكانة الوزير الأول كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية يتولى المسؤولية كاملة على الحكومة والإدارة العمومية وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي". [3]

6-أيضا دسترة الأمازيغية حيث جاءت في المرتبة الأولى على مستوى المرتكزات الأساسية السبعة للإصلاح الدستوري متقدمة على مبدأ الفصل بين السلطات وإصلاح القضاء[4].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 18،19.

[2] - محمد مذني وآخرون، **المرجع السابق**،، ص 20.

[3] - خطاب الملك محمد السادس 9 مارس 2011.

[4] - الجزيرة. نت، مضامين الإصلاح الدستوري بالمغرب، **المرجع السابق**.

أما بخصوص ليبيا التي يشكل نظامها السياسي نموذجا فريدا في المنطقة بخصوصياته المؤسساتية ونهجه الإديولوجي، فالنظام الليبي رغم إقدامه على بعض الإصلاحات الاقتصادية فإنه يعاني من فقر الديمقراطية، فإحتكار القرار السياسي من قبل نخبة عسكرية حاكمة بقيادة معمر القذافي يجعل إقامة نظام ديمقراطي بليبيا شبه مستحيلة، في ظل الواقع الحالي حيث لا وجود لمجتمع مدني ولا أحزاب سياسية ولا إنتخابات ولو صورية ولا حقوق الإنسان ولا وجود لدستور يوزع السلطات.

فبفعل هذه التراكمات لأربعة عقود مضت جاءت الثورة الليبية التي تعتبر الثورة الثالثة التي تطيح برئيس عربي بعد ثورتي تونس ومصر[1]، حيث اندلعت الثورة في 17 فبراير 2011 في شكل احتجاجات ومظاهرات ضد نظام القذافي الذي يصنف بأنه قمعي حيث انطلقت يوم 15 فبراير إثر إعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم (فتحي تربل) في بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه، وتلتها يوم 16 فبراير مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء وتلتها عدة مدن ومناطق ليبية، وفي 26 فبراير تم الإبلاغ عن قمع عنيف للمظاهرات، لكن المحتجين قاموا في 27 فبراير بتأسيس المجلس **الوطني الإنتقالي** * الذي أصبح حكومة الثورة حينها ثم رفع علم إستقلال ليبيا في 1951 الذي كان قد ألغاه القذافي في 1969 لتتحرر بعد ذلك معظم مناطق البلاد وخاصة العاصمة طرابلس في 28 أغسطس 2011. [2]

---

[1] – الجزيرة .نت، **ثورة ليبيا وأطول حكم بالتاريخ**، متوفر على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/10/15.

تاريخ التصفح : 2016/04/03 ، 09:30 .

*– **المجلس الانتقالي**: تشكل أثناء إندلاع الثورة الليبية 27-02-2011 وكان يطالبه برحيل معمر القذافي، وإقامة مؤسسات جديدة للدولة.

[2] – حسن الشامي، **تقرير التحول الديمقراطي في ليبيا عام 2011**، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3719، 2012/5/6، 16:07.

أما بعد 17 فبراير وتشكيل المجلس الوطني الإنتقالي وبعد الإطاحة بنظام القذافي كاملا بإعلان التحرير في 23 أكتوبر 2011 تشهد ليبيا مرحلة انتقالية لتأسيس دستور ونظام حكم جديد [1]، حيث تعتبر المرحلة الحالية مرحلة هامة في مسيرة التحول الديمقراطي، فهي التي تؤسس للدولة الديمقراطية الجديدة، حيث أن الدستور الذي سيضعه الليبيون لدولتهم هو الضامن لإرساء الديمقراطية والحامي لها، حيث قاد المجلس الوطني الإنتقالي مرحلة الإنتقال الديمقراطي وذلك حسب الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس بتاريخ 2011/8/3، وشهد الليبيون أول تجربة لممارسة الديمقراطية الحقيقية، حيث تكرر ذهابهم إلى صناديق الاقتراع لإختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام، ومرة أخرى لإختيار أعضاء البرلمان وربما رئيس الدولة، ولأول مرة يمكن لهم أن يعبروا عن آرائهم ويسمعون بعضهم البعض فهذا السلوك من سمات الديمقراطية التي حرمهم منها النظام السابق أكثر من أربعة عقود.[2]

صحيح الدستور الليبي سيوضع من طرف مختصين وخبراء في القانون والعلوم السياسية تحت إشراف المؤتمر الوطني العام، لكن مع صيانة مطالب ورغبات وطموحات أبناء الشعب الليبي وخاصة الشباب اللذين قاموا بهذه الثورة، كما أن الدستور سيمرر من قبل الشعب من خلال الاستفتاء عليه وإقراره، أيضا من الموضوعات الهامة في الدستور الليبي المرتقب هو حقوق الإنسان (المواطن)، أيضا مسالة أخرى تتعلق بالدستور الجديد وهي على بساطتها إلى أنها مهمة وتتعلق بإسم الدولة جمهورية أم جماهيرية، أيضا ما يلاحظ في التجربة الليبية أنه هناك تقسيم إداري جديد أدرجت فيه عدة معايير تم مراعاتها عند وضع هياكل الحكم المحلي والتنظيم الإداري للدولة. [3]

---

[1] – **المرجع نفسه** ، ص 30.

[2] – البشير على الكوت، **أفاق التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس 2/10/2011، 06:53، متوفر على الرابط التالي:

www.libya-ab-mostakbal.org/news,clicked/13682

تاريخ التصفح: 2016/04/03 ، 15:07.

[3] – البشير على الكوت، **المرجع السابق**.

ومنه نقول أن التغيير في ليبيا تحقق دون سيطرة أحد على احد فقامت انتفاضة ليس لها من يقودها أو يدعي ملكيتها لأنها هبة لا احد يمتلك تبني إنجازها رفعت الظلم والاستبداد وتفكيك مخزن الاحتكار السياسي وذلك رغم مآلات والانفراجات التي آلت إليها تلك الانتفاضة من دمار وتخريب وقتل وتهجير للشعب الليبي. [1]

عرفت الجزائر قفزة نوعية في مسيرة نظامها السياسي الذي عرف تحولات كبيرة، كانت منذ بداية أحداث أكتوبر 1988، بميلاد مؤسسات جديدة، وظهور فواعل حديثة، وتداول مصطلحات كانت مصنفة في قائمة ممنوع الخوض فيها والكلام عنها، فظهرت الأحزاب، وعلا صوت المعارضة ، وتجذرت التعددية في مختلف مناحي الحياة السياسية الإقتصادية/ الإجتماعية/ الثقافية... فأصبحت ممارسة السياسة وامتهانها مفتوحة لشرائح الشعب، بعدما كانت حكرا على بعض الأطراف.

وقد تعددت أسباب مسار الإنتقال الديمقراطي، واختلفت أشكاله ومظاهره، بين منظومة قانونية وتنظيمية جديدة، رافقها تغير في مفهوم الحرية، التي ولدت مؤسسات ومنظمات سايرت التطور التشريعي الحاصل، فامتلأت البلاد بالأحزاب، والجمعيات والنقابات... وغيرها من قنوات التعبير عن الإختلاف والتعددية التي كانت الانتخابات كآلية لترجمتها، كما كانت سببا لوقفها.

تعد الجزائر واحدة من الدول التي اتجهت نحو الديمقراطية منذ إقرار دستور 23 فيفري 1989، الذي انتقلت بموجبه من نظام سياسي قائم على نظام الحزب الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب، يتجه لتكريس هذا التوجه منقطة إنطلاق لإخراج النظام السياسي من أزمته التي بلغت ذروتها سنة 1988، وانعكست في أحداث الخامس من أكتوبر كنقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر المستقلة بشهادة الكثير من الملاحظين [2]، ويظهر ذلك جليا في المادة 93 من دستور

---

[1]– *Mencef Djaziri,**Etat et transition démocratique en libye analyse et perspectives**,03/03/2013,p.3.*

[2] – صالح بلحاج،" **أبحاث وأراء حول مسالة التحول الديمقراطي في الجزائر**"، الطبعة الأولى، الجزائر، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جوان 2012، ص 28.

1989 والتي تقر بأن حريات التغيير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن كما جاء في المادة 40 من نفس الدستور بأن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به حيث إن المشرع الجزائري استخدم جملة الجمعيات ذات الطابع السياسي بدلا من جملة الأحزاب السياسية وهو ما يعكس مدى عسر ومقاومة هذا التحول.[1]

يعتبر دستور 2 نوفمبر 1996 الخامس في حياة النظام السياسي الجزائري و يعتبر الدستور الثاني في التجربة التعددية ذلك أن له أهمية كبيرة بإعتباره تولد في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي كادت تعصف بالبلاد بعد إلغاء الانتخابات التشريعية لسنة 1991 من جهة ومهد الطريق في إعادة الاستقرار السياسي للبلاد من جهة أخرى. [2]

ويصبح بذلك أو دستور منذ الاستقلال يضبط مصطلح الأحزاب السياسية ويقر بوجودها ونشاطها إقرار صريح، ولقد حذر نفس الدستور من التذرع بحق التعددية السياسية والحريات العامة لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية، وامن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. [3]

وإن من أهم مضامين هذا الدستور التي جاءت لمعالجة نواقص الدستور الذي سبقه وذلك في سبيل تكريس مسار الإنتقال الديمقراطي هي:

- مقدمة الدستور تحدد الهوية الوطنية في ثلاث عناصر هي الإسلام والعربية والأمازيغية.
- يرسم الدستور أصول ممارسة التعددية الديمقراطية من خلال احترام عناصر الهوية الوطنية، ونبذ العنف والحفاظ على الجمهورية.
- من حق الرئيس التقيد لفترة رئاسية ثابتة وصلاحية التشريع بمراسيم " أوامر" في حالات معينة.

---

[1] – بن حمادي عبد القادر، **المرجع السابق**، ص 257.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 258.

[3] – بن حمادي عبد القادر، **المرجع السابق**، ص 288،289.

- يدعو الدستور إلى إنشاء مجلس الأمة إلى جانب المجلس الشعبي الوطني ، ومن حق رئيس مجلس الأمة رفع إلتماسات إلى المجلس الدستوري والقيام بمهام رئيس الجمهورية حال شغور المنصب، ومن حق أعضاء البرلمان اقتراح تعديلات دستورية.[1]
- تحييد المؤسسة العسكرية على الجانب السياسي وممارسة السلطات السياسية في البلاد.

وفي إطار مسعى السلطة الرامي للعودة إلى مسار الإنتقال الديمقراطي، اتفقت مع مختلف الأحزاب السياسية إجراء الانتخابات التشريعية أولا ثم تليها انتخابات محلية ثانيا، ثم تلاها بعد ذلك انتخابات رئاسية فاز بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والذي استطاع أن يجري الحوار ويعمل على تحقيق الوئام المدني، إذ وجه بتاريخ 3 أوت 1999 خطابا بمناسبة استدعاء الهيئة الانتخابية استفتاء 16 سبتمبر 1999 حول قانون الوئام المدني وقد تضمن الخطاب برنامجا شاملا حول استتباب السلم والأمن وإعادة دفع الإقتصاد الوطني ومحاربة الفقر والمشاكل الاجتماعية .

وبعد عهدة رئاسية أولى للرئيس " عبد العزيز بوتفليقة" أعقبها بعهدة ثانية بفوزه بنتيجة كاسحة في انتخابات 8 أفريل 2004، ووفرت هذه النتيجة الكبيرة للعديد من المقومات لتعزيز مسار الإنتقال الديمقراطي، فمن جهة مهدت له الطريق لتنفيذ البرامج السياسية والإقتصادية التي يسعى لتنفيذها، ومن جهة ثانية أعطته شرعية ضد أية ضغوط يمكن أن يتعرض لها من قبل المؤسسة العسكرية.[2]

إلا أن الظروف وأولويات المرحلة لم تسمح له بالمبادرة بتعديلات دستورية عميقة يشارك فيها الشعب عن طريق الاستفتاء لذلك فقد اكتفى بتعديلات جزئية متدرجة لمعالجة تداعيات كل مرحلة، كتعديل قانون الطاقة وقانون المالية ل 2006، وترقية التمازيغت بكل مكوناتها كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية [3]، وبعد ذلك بادر بتعديل دستوري كان مجاله واسعا هذه المرة

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 259، 260.

[2] – مصطفى بلعور، **المرجع السابق**، ص 272،273.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 274.

انصب التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008، على ثلاثة مجالات، تتعلق الأول بالسلطة التنفيذية والثاني برموز الثورة والثالث بترقية الحقوق السياسية للمرأة.

- فعلى مستوى السلطة التنفيذية ثم فتح المجال أما رئيس الجمهورية المنتخب للترشح لأكثر من عهدتين ، إضافة الى ذلك فقد أعاد هذا التعديل تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل، بتقوية مكانة رئيس الجمهورية وتوضيح العلاقة بينه وبين الحكومة، حيث أصبح الأمر متعلقا بوزير أول تقتصر مهمته على تنسيق عمل الحكومة بغية تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الذي يمتلك سلطة تقديرية واسعة في تعيينه وإنها مهامه. [1]
- أما فيما يتعلق برموز الثورة، فقد كان للهدف من وراء تعديل المادة الخامسة من دستور 1996، هو إضفاء طابع الثبات على هذه الرموز، خاصة العلم ونشيد الوطنيين بجعلهما غير قابلين للتغيير وإضفاء طابع الديمومة عليهما.

وبخصوص ترقية الحقوق السياسية للمرأة ، فقد أكد التعديل على إرادة الدولة الجزائرية في العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، تنفيذا لإلتزاماتها الدولية.

بعد موجة الاحتجاجات التي عرفتها المنطقة في بدايات سنة 2011 من سقوط بعض الأنظمة ودخول بعضها في دوامة من العنف ، ومع حدوث أعمال العنف والإحتجاجات التي اجتاحت العديد من ولايات وأقاليم الوطن فأخذت منحنى تصاعدي بداية في جانفي 2011، ولم ينتظر الرئيس بوتفليقة حدوث أي من السيناريوهات السابقة بل فاجئ الجميع بالإعلان عن حزمة من الإصلاحات السياسية في عدة مجالات: الإعلام/ قانون المرأة/ قانون الأحزاب/ قانون الانتخابات، ويرمي رئيس الجمهورية من خلال هده الاصلاحات الدستورية إلى التجاوب مع مطالب الإنتقال الديمقراطي والإنفتاح السياسي للبلاد، والتعامل مع تداعيات التحولات السياسية الإقليمية في أغلب الدول العربية. [2]

---

[1] – عمار عباس، **التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه**، جامعة معسكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 100.

[2] – عمار عباس، **المرجع السابق**، ص 102.

فعلى ضوء الأحداث الإقليمية الحاصلة، سارع صاع القرار في الجزائر إجراء إصلاحات كانت أولها إلغاء حالة الطوارئ في فيفري 2011، والدخول في مشاورات مع التنظيمات المدنية والشخصيات السياسية ، لإجراء سلسلة من التغيرات في بعض القوانين بما يعزز الديمقراطية التمثلية على حد قول الرئيس واهم الاصاحات ندكر مايلي:

- **إصلاح قانون الانتخابات:** شملت الإصلاحات السياسية التي عرفها قانون الانتخاب تعديل بعض المواد من اجل إعطاء مصداقية أكثر للعملية الانتخابية ، فصدر القانون العضوي 12/01 المتعلق بالإنتخابات الموافق ل 2012/01/12 والذي تضمن 8 أبواب تهدف في مجملها إلى تحديد قواعد العملية الانتخابية.
- **إصلاح قانون الإعلام:** صادق المجلس الشعبي الوطني وبالأغلبية على قانون الإعلام متجاهلا بذلك انتقادات المعارضة، حيث يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام القانون.[1]
- **إصلاح قانون المرأة:** يتضمن القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بكيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وتحدد النسبة بعد مقاعد المجالس الشعبية 20% عندما يكون عدد المقاعد 4، و30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 5 مقاعد و35% عندما يفوق 14 مقعد 40% يفوق 30 مقعد و56% من مقاعد الجالية بالخارج.
- **إصلاح قانون الأحزاب:** تضمن أحكاما تتعلق بتنظيم العلاقة بين الإدارة والأحزاب من حيث الإعتماد والتمويل والمقرات والعضوية...إلخ، في إطار متوازن على مبدأ احترام الطرفين خلال ممارسة مهامهما، إضافة إلى الإلتزام بعدم تأسيس لأي حزب سياسي أو مزاولة نشاطات مخالفة لقيم ثورة أول نوفمبر والإسلام والهوية الوطنية وعلى أسس دينية أو لغوية أو ممارسة طائفية. [2]

---

[1] – بلخير آسيا، محاضرات السنة أولى ماستر، مقياس: **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، الموسم 2015/2014 .

[2] – بلخير آسيا، **المرجع السابق**.

أما فيما يخص تونس فقد عمل الرئيس السابق زين العابدين بن على منه توليه الحكم عام 1987 على إعادة بناء الشرعية للنظام التونسي، و اتخذ مجموعة من التعديلات القانونية والدستورية لتحقيق الديمقراطية في ظل سياسة خطوة خطوة، وشملت إصدار قانون الأحزاب والصحافة عام 1988 وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء محكمة امن الدولة والمحاكم الاستثنائية وفتح المجال أمام قوى المجتمع المدني للمساهمة في الديمقراطية.

حيث أن السياسة التي انتهجها زين العابدين سرعان ما برزت حقيقتها بأنها امتداد لسياسة بورقيبة، تآكلت فيها شرعية نظامه وضعفت مؤسساته الدستورية وهذا ما مثل احد أسباب إطاحة الشعب التونسي بنظام زين العابدين في 2011/01/14، ودفع الشعب التونسي للبدء بعملية انتقال ديمقراطي جديدة نابعة منه لا مفروضة عليه من أعلى[1]، وحين الحديث عن أبرز معالم أو منجزات الإنتقال الديمقراطي في تونس فإننا سنتطرق إلى الإطار القانوني والدستوري الديمقراطية في تونس الذي يقصد بهذا الإطار مجموعة القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية في تونس يشكل عام من خلال ما تضمنه بيان السابع من نوفمبر [*] وما تم تعزيزه من خلال التعديل الدستوري 2002 الذي يعتبر أهم تعديل عرفه الدستور التونسي منذ صدوره في 1959، ولذلك فقد تم تعديل المادة التي تنص على الحكم مدى الحياة بإنتخاب الرئيس لخمس سنوات وجواز تحديد انتخابه مرتين متتاليين فقط، وفي عام 1997 أجرى الرئيس بن علي تعديل آخر لهذه المادة بحيث تصبح بموجبه العهدة الرئاسية غير محدودة حيث ترشح للانتخابات الرئاسية في عام 1999 و 2004. [2]

---

[1] – شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 37.

[*] – **بيان السابع نوفمبر**: هي الحركة التي تولى على إثرها الرئيس زين العابدين بل على سدة الحكم في تونس بعد إزاحة الحبيب بورقيبة بإنقلاب استندت للحركة إلى الفصل 57 من الدستور الذي ينص على أن يتولى الوزير الأول رئاسة الجمهورية في حالة عجز أو وفاة رئيس الجمهورية حيث اعتمد بن علي على تقرير طبي فجر يوم 7 نوفمبر عن عجز الرئيس بورقيبة لتولي مقاليد الحكم.

أيضا تم تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات من خلال تعديل دستور لعام 2002 الذي نص على إقامة نظام رئاسي متجدد قائم على تفعيل علاقة الحكومة بمجلس النواب من خلال الحوار البرلماني وتعزيز رقابة مجلس النواب على الحكومة، أما فيما يخص التعددية السياسية فمن المعروف ان إقرار العمل بالتعددية السياسية قد كان في عهد الرئيس بورقيبة عام 1981، لذلك فقد تم إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية الحزبية في أفريل 1988 مع إشتراط على الأحزاب السياسية بالعمل في إطار الدستور والقوانين القائمة ورفض قيامها على أسس دينية [1]، تلتها إصلاحات وتعديلات أدخلت على قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، اما الانتخابات البرلمانية قد تم استخدام هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات المتمثلة في" المرصد الوطني للانتخابات العامة بالإضافة إلى زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 182 مقعدا بدل 163 مقعدا وقد جاء في الدستور المعدل على أن التعددية خيار جوهريا من خيارات التغيير وأنها خير ضمان لترسيخ الديمقراطية ومن مظاهرها وجود أحزاب معارضة وأكثر من 8500 جمعية.

أما من ناحية مبدأ احترام حقوق وحريات الأفراد في تونس أقدم الرئيس بن علي في جوان 1988 على تعديل قانون الصحافة للتخفيف القيود المفروضة على حريات النشر كما جاء في تعديل 2002 في الفقرة الثانية من الفصل الخامس على أن الجمهورية التونسية تقوم على مبادئ دولة القانون والتعددية وتعمل من اجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته .

كانت هذه مجموعة المبادئ الديمقراطية المنصوص عليها دستوريا في النظام السياسي التونسي، التي أراد من خلالها زين العابدين أن ينقل تونس لمرحلة أخرى متميزة عن أطلق عليها إسم " العهد الجديد" [2]، لكن رغم جهود بن علي وإتسام نظامه بوجهين لعملة واحدة إلى أنه لم

---

[2]– عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2007، ص 139.

[1] – **المرجع نفسه**، ص 140.

[2] – عائشة عباش، **المرجع السابق**، ص141، 142 .

يفلح في إرضاء وتلبية احتياجات الشعب التونسي فثاروا ضده في 14 جانفي 2010 وتبعها مرحلة أخرى سنطرق لها في الفصل الثالث.

عانت موريتانيا من هيمنة الجيش على السلطة وصارت تسمية النظام السياسي فيها عسكرية الطابع حتى إد من الصعب الحديث عن إصلاحات سياسية في ظل تنافس وتدافع قاده الجيش للهيمنة على السلطة بالشكل الذي لم يسمح بترسيخ أسس الدولة ومؤسساته السياسية. [1]

حيث تمثل الحكم في موريتانيا المستقلة بثلاث حقب رئيسية هي: الحقبة المدنية (الجمهورية الأولى) المستمدة من 1970 إلى 1984، والحقبة العسكرية الممتدة من 1984 إلى 1991، ثم المرحلة المختلفة بين العسكرية والمدنية من 1991 إلى يومنا هذا [2]، حيث أن بداية نظام التعددية الحزبية في موريتانيا بدأ في 1991 وفاعلة الأساسي هو المجتمع الأهلي حيث إنحصر دوره فقط في التهيئة والتنظيم لإسناد بنيتها البروقراطية الهشة.[3]

وعليه صار واضحا أن موريتانيا لم تشهد أي بوادر الإصلاح السياسي خلال الحقب المذكورة أعلاه، لا بل أن الحقبة الثلاث افتقرت إلى ابرز مرتكزات مهمة الديمقراطية وهي: الحرية والمساواة والتعددية والتداول للسلطة، بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية على حكم موريتانيا.[4]

وهكذا عدت عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الحكم في موريتانيا محور عملية الإصلاح السياسي المتشردة عن طريق إجراءات :

---

[1] – خيري عبد الرزاق جاسم، **التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 43، ص 23.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 24.

[3] – عبد الجليل مفتاح،**دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي**، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص 14.

[4] – خيري عبد الرزاق جاسم، **المرجع السابق**، ص 25.

1-في 18 نيسان/ ابريل 1991 أكد الرئيس الأسبق معاويه ولد سيدي أحمد الطابع أن الحكومة عاقدة العزم على المعني قدما في إشراك كل مواطن في بناء موريتانيا مستقلة قوية ومزدهرة.

2-في 12 تموز يوليو 1991 شهدت موريتانيا استفتاء على الدستور الجديد وتمت المصادقة عليه في استفتاء عام بتاريخ 12 تموز / يوليو 1991 بنسبة تتجاوز 98 % من الأصوات دخل الدستور الجديد حيز التنفيذ في 20 تموز/ يوليو 1991 حيث تميز الدستور الجديد بتشديده على المثل الثقافية والواقع الاجتماعي في البلاد فقد برزت الهوية الإسلامية للدولة على نحو واضح في ديباجة دستور 1991 مرتبطة بنمط تحديثي ديمقراطي. [1]

لكن المهم في دستور 1991 ما يتعلق بالإصلاح السياسي هو مسألة المشاركة السياسية وكيفية تداول السلطة حيث ضمن مبدأ التعددية الحزبية في المادة(11) وهو ما تكرس بالأمرين القانونيين الصادران من اللجنة العسكرية في 25 تموز / يوليو 1991 المتعلقين بحرية إنشاء الأحزاب وحرية الصحافة. [2]

لكن ظل النظام العسكري مسيرا بمجمل العملية، وللتدليل على ذلك يمكن القول أن المرحلة الممتدة من 1991 وحتى 2010 شهدت الكثير من التغيرات وعبرت عن قوة المؤسسة العسكرية، فشهدت انقلابات عسكرية متتالية بدأت مع علي ولد محمد بقيادته انقلاب عسكري في 3 أب أغسطس 2005 وبشكل نظام حكم عسكري لمرحلة انتقالية واستمرت المرحلة الإنتقالية إلى نيسان/ ابريل 2008، انتخب بعدها سيدي محمد ولد الشيخ وكون نظام حكم مدني بوصاية عسكرية لكن رغبته في ترسيخ الحكم المدني قادت العسكر للتدخل والقيام بإنقلاب عسكري في آب أغسطس 2008 بقيادة محمد ولد عبد العزيز، وفي 2009 وفي انتخابات

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص 34،35.

[2] - خيري عبد الرزاق جاسم، **المرجع السابق**، ص 35.

شكك المعارضون بنزاهتها أنتخب محمد ولد عبد العزيز رئيسا لموريتانيا [1]، وما يلاحظ هو انه قبل الإحتجاجات التي طالت دول المغرب العربي رأينا في موريتانيا كيف توافقت إرادة الشعب مع امال العسكر في إزاحة معاوية ولد سيدي احمد الطايع عن كرسي الحكم بعدها شكل حجرة تعثر في سبيل التقدم الديمقراطي. [2]

ولم تمثل موريتانيا استثناء من سيطرة العملية الانتخابية على المشهد السياسي في المغرب العربي عام 2014، وما زال المشهد الموريتاني رهينا بعقدة " العسكر والسياسة"، وموريتانيا السياسة ما زالت غير قادرة على التغلب على موريتانيا العسكرية، وهذا ما يشير إلى ان التجربة الانتخابية في موريتانيا قد وصلت درجة متقدمة من الضعف بسبب الاهتمام بالجانب الشكلي للانتخابات كوسيلة لحل الأزمات، وقد شهدت البلاد انتخابات رئاسية في شهر يونيو/ حزيران 2014 وعكست نتائجها بفوز الرئيسي محمد ولد عبد العزيز استمرار للوضع السياسي القائم منذ انقلاب صيف 2008.[3]

ومنه نقول صحيح اختلف نوع ومسار الإنتقال الديمقراطي في منطقة المغرب العربي وذلك حسب خصوصية كل دولة، بانكسار حاجز الخوف حيث بادرت دول المنطقة ماعدا ليبيا منذ السبعينات من القرن الماضي بالمضي بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية لمواكبة المسار الديمقراطي ما أدى بها إلى الاستقرار السياسي على غرار ليبيا .

---

[1] – محمد الحافظ ولد العابد، **التعديلات الدستورية والديمقراطية في المغرب العربي**، الساحة : وكالة أنباء موريتانيا المستقلة، 14اب اغسطس2014 .

[2] – *Samantha SPOONER ,**abdel aziz continues mauritania's "experiment with democracy"**, mail & guardian africa, 01 JUL 2014,16:50.*

[3] – كمال القصير، **المرجع السابق**، ص 7.

المبحث الثالث: تقييم تجارب الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

تميزت عملية الإنتقال الديمقراطي في دول المغرب العربي بالإختلاف حسب كل دولة وطبيعة النظام، والخطوات التي اعتمدها في تكريس عملية الإنتقال الديمقراطي بها، بإدخال الإصلاحات الدستورية والقانونية، والأخذ بالتعددية السياسية وتنظيم الانتخابات وتكوين مؤسسات المجتمع المدني...، غير أن تطبيق هذه الدعائم كشف على مجموعات من العوائق والتحديات التي تحول دون تحقيق الديمقراطية بشكل صحيح.

ثم إن كل ما سبق ذكره من متطلبات الإنتقال الديمقراطي في المنطقة لا تلغي وجود بعض الفرص وتطلعات مستقبلية للرقي بالممارسة الديمقراطية في المنطقة، وفتح آفاق المجال السياسي بنبذ ثقافة الاقصاء/ الإستفراد بالقرار مع بث قيم المساءلة والشفافية والتداول السلمي على السلطة ...إلخ .

وسنحاول في هذا المبحث للتطرق ودراسة أبرز معيقات وتحديات وكذا فرص وأفاق مستقبل الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: تحديات ومعيقات الإنتقال الديمقراطي

رغم الجهود والإصلاحات التي بذلت على المستوى السياسي والاقتصادي يبقي انخراط الدول المغاربية في هذا المجال ضعيف ومحدود لأن البيئة المغاربية غير ناضجة لتقبل الأساليب الديمقراطية، وتبقى أهم العراقيل التي تواجه كافة دول المغرب العربي دون استثناء رغم وجود بعض الخصوصيات متمثلة في تفشي البطالة والفقر والأمية والحرمان الأمر الذي قد تتولد عنه ظاهرة التطرف وكذا ظاهرة الارتشاء التي تقف أمام كل تقدم اقتصادي وسياسي يخدم المصلحة العليا للبلدان المغاربية.[1]

فالبنسبة لحالة ليبيا التي يشكل نظامها السياسي نموذجا فريدا في المنطقة بخصوصياته المؤسساتية ونهجه الإديولوجي وبالرغم من إقدامه سابقا على بعض الإصلاحات الاقتصادية فإنه يعاني من فقر الديمقراطية بسبب احتكار القرار السياسي من قبل نخبة عسكرية حاكمة بقيادة معمر القذافي ما أعدم إمكانية إقامة نظام ديمقراطي بليبيا سابقا، حيث لا وجود لمجتمع مدني ولا لأحزاب سياسية ولا انتخابات صورية ولا لحقوق الإنسان ولا وجود لدستور ينظم الاختصاصات ويوزع السلطات، ، إضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية لأجل تحقيق التحول والتغير الديمقراطي المطلوب. [2]

لكن بعدها شهدت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي تحولا جذريا في الخريطة السياسية التي تتميز بتعددية اللاعبين السياسيين الجدد وصعوبة التمييز بينهم، وساد نوع من الفوضى، ومنه تبين أن ليبيا تواجه تحديات كثيرة التي تعود لعهد القذافي الذي حكم ليبيا من خلال منظومة تعتمد على شخصه فقط لاكثر من أربعة عقود والتي سقطت مع سقوطه، فضلا عن السياسة المنهجية لهذا النظام من اجل استئصال جذور مظاهر الحياة السياسية كلها في المجتمع الليبي وجميع مؤسسات

[1] – احمد الداسر، **المرجع السابق**، ص 15.

[2] – احمد الداسر، **المرجع السابق**، ص 16.

الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني، كما تعود بما ترتب على إرث القذافي والثورة ضده وما نتج من شرخ اجتماعي واضح وبما آلت إليه البلاد بفعل الدكتاتورية والثورة والعنف والتدخل الخارجي. [1]

إن ليبيا بعدما نجحت في إسقاط النظام المستبد علقت في نفق مظلم من الاختلاف والتنازع السياسي ودارت في حلقة مفرغة من ضعف الأداء وغياب فاعل لسلطة الدولة في ظل انتشار كثيف للسلاح والمليشيات غير المنظوية تحت سلطة الدولة، أيضا غدت النزاعات القبلية والمحلية والمناطقية، حاضرة بقوة لتجعل عملية التخلص من الأسلحة والمسلحين وإدماجهم ضمن مؤسسات الدولة المدنية أو العسكرية والأمنية أمرا صعب المنال مما يعوق بناء مؤسسات الدولة لإنجاح عملية الإنتقال الديمقراطي ويعطل البناء السياسي الجديد بشكل كبير. [2]

فبعد أكثر من ثلاث سنوات على سقوط نظام القذافي باتت ليبيا مقسمة بين حكومتين وبرلمانيين يتنازعان الشرعية، فيما ينزلق البلد في حرب أهلية دون أن تلوح في الأفق بوادر انفراج بحسب محللين ومراقبين، فالليبيون عندما أسقطوا نظام القذافي كانوا يسعون ان تكون ليبيا الغنية بالنفط بمنزلة دبي الجديدة، أما اليوم فإن هاجس سيناريو الصومالي آو عراقي بات يسيطر عليهم،أيضا اعتبر مركز حقوقي ليس معنى بحرية الصحافة والإعلام ان السنوات الثلاث الخيرة هي الأسوء بالنسبة إلى وضع الحريات الصحافية والإعلامية في هذا البلد الأمر الذي ينذر بإرتفاع الانتهاكات على وقع الاضطراب والعنف المسلط ضدهم. [3]

أيضا من ابرز التحديات والمعيقات بالنسبة ليبيا هو عدم وجود رؤية غربية منسجمة لحل الأزمة الليبية كما لم تستطع بعض الأطراف العربية التي تتدخل في ليبيا بعدة أشكال من تشكيل

---

[1] – محمد الشيخ، **إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011**، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد68، صيف 2014، ص 9.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 10.

[3] – جريدة القدس الأسبوعي، **ليبيا عام إضافي من القتل والتدمير وانفراجات تلوح في الأفق**، العدد 7968، السبت 28 ديسمبر 2014، ص 15.

اتجاه عربي وينعكس ذلك في عدم رغبة حتى بعض الدول المجاورة مثل الجزائر الانخراط في ذلك المسعى وهو مما بدد فرص الإنتقال نحو الديمقراطية لبناء دولة ما بعد الثورة.[1]

وبالرجوع إلى الجزائر ومنذ دستور 1989، فقد كان من المتوقع ان تؤدي الإصلاحات السياسية التي وردت فيه إلى تغيير النظام السياسي نحو نظام ديمقراطي مستقر، ولكن مسار الأحداث في الجزائر كشف أن النظام السياسي يعاني عجزا واضحا في إنجاح التحول نحو الديمقراطية، واعترض مسار الأحداث جملة من العقبات المفصلية في سياق الإنتقال الديمقراطي.

فبعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت في ديسمبر 1991م تقرر توقيف المسار الانتخابي خوفا من وصول هذا التيار الإسلامي للسلطة، لتبرير عن دلك تم الإدعاء بان الفوز التي ستحققه الجبهة الإسلامية في الدور الثاني سيؤدي إلى قيام دكتاتورية إسلامية، وقد كسب هذا الطرح تعاطفا كثيرا من الدول الغربية[2]، ما مكن قيادة الجيش من القول بأنها تدافع عن المبادئ الجمهورية والديمقراطية، إلا انه ينبغي القول أن كل الطرفين يتحملان المسؤولية تعثر الإنتقال، فالمؤسسة العسكرية كان بإمكانها عدم التسرع في توقيف المسار الانتخابي، وفي الجهة المقابلة كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضحية خطابها المرعب وغير الديمقراطي. [3]

فأصبح أكبر عائق للإنتقال الديمقراطي المؤسسة العسكرية خدمة لمصالحها وحفاظا على امتيازاتها، ما ادي بالجزائر إلى الدخول في فوضى وحرب أهلية حصدت عشرات الآلاف من الأبرياء بسبب عدم احترام الآراء الشعبية الحقيقية، وهذه الوصاية العسكرية أدت أيضا إلى تهميش الأطراف الأخرى المعنية بالإصلاحات السياسية[4]، كالنخبة السياسية التي تأثرت فعلا باوضاع

---

[1] – كمال القصير، **المرجع السابق**، ص 4.

[2] – لقرع بن علي، **أزمة للتحول نحو الديمقراطية في الجزائر**، جامعة مستغانم/ الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 6.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 7.

[4] – امحمد الداسر، **المرجع السابق**، ص 14.

المجتمع والنظام السياسي القائم، فالمؤسسة العسكرية هي التي وضعت قيودها على النشاط السياسي، وقد لجأت المؤسسة العسكرية لاعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بتطبيق الحريات إلى أدنى الدرجات وتجميع سلطات التشريع والقضاء في يد النخبة الحاكمة.[1]

كما أن الجهاز القضائي يشكل عرقلة قوية باعتباره جهازا مشلولا وغير قادر على إصدار الأحكام والعقوبات في حق المخالفين والمعتدين من رجال الأمن والدرك والعسكريين وغيرهم من المسؤولين عن التصرفات اللاقانونية من تعذيب وقتل جماعي.

كما أن هناك الكثير من المظاهر الدالة على الانتشار الواسع لظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ويمكن إبرازها في ثلاثة مظاهر أساسية وهي، الفساد الانتخابي، والزبائنية السياسية، الفساد الإداري :

يتمثل الفساد الانتخابي في توظيف المال كوسيلة عمل وإخضاع في المجال السياسي والانتخابي سواء في إطار القوائم الحرة أو في دواليب السلطة والإدارة والأحزاب، وكأن للمال دور أساسي في الإنتخابات التشريعية وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث تفشت ظاهرة البزنسة من خلال تقديم رشوة إلى رؤوساء المكاتب الأحزاب من طرف بعض رجال المال والأعمال كي يتصدروا القائمة الانتخابية فيها، أو لشراء الاصوات.

وفيما يتعلق بالزبائينية السياسية فإنها تظهر جليا في العلاقة الزبائنية السائدة بين الجمعيات والأحزاب السياسية من جهة، والسلطة الحاكمة، وهذه العلاقة قائمة على أساس المصلحة بين من يدفع ماليا ومن يستفيد سياسيا، وهنا تظهر الزبائنية كشكل من أشكال الفساد السياسي المعيق للإنتقال الديمقراطي في الجزائر [2].

أما الفسادالاداري فهو يتحدد ،في عدم تكيف الجهاز الإداري مع التحولات السياسية والاقتصادية، واستمرار المركزية الإدارية في اتخاذ القرار، وتفاقم ظاهرة البيروقراطية من حيث طول

---

[1] – زكرياء بيروني، **المرجع السابق**، ص 147.

[2] – لقرع بن علي، **المرجع السابق**، ص 8،7.

الإجراءات والروتين الإداري [1]، وبناء على ذلك فإن الفساد السياسي كان له تأثير مباشر في مسار الإنتقال نحو الديمقراطية في الجزائر.

وكما أن من بين أبرز عوائق الإنتقال الديمقراطي في الجزائر والذي يتمثل في احتكار السلطة وأزمة الشرعية، إذ نشير عدة دراسات متخصصة في الشأن الجزائري إلا أن السلطة السياسية في الجزائر تتحكم فيها مجموعة من القيادات العسكرية وحلفائهم من أصحاب المصالح، والثانية سلطة شكلية ظاهرية في يد مدنيين، تتولى تسيير شؤون ويعتبر رئيس الجمهوريين همزة الوصل بينهما.[2]

وبالرغم من تعاقب الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام في الجزائر، إلا أنها لا تزال تفتقر للالمام بكل أبعاد العملية السياسية فهي غير قادرة على تحقيق النقلة الدافعة للإنتقال الديمقراطي.

أما المتأمل في الواقع السياسي الموريتاني يجد العديد من الانحرافات في كل مسارات الإنتقال الديمقراطي التي تم تبنيها وذلك بعكس التاريخ السياسي الموريتاني المتسم بتأزم / الانقلابات/ التداول غير السلمي على السلطة.

وعند الوقوف على أبرز المعيقات لتعثر تجارب الإنتقال الديمقراطي في موريتانيا، فإننا نبرز ما يلي:

1-**هشاشة البنية السياسية الموريتانية:** يبدو أن الأبنية السياسية في موريتانيا هشة لدرجة أن عمل المؤسسات يرتبط بأوتوقراطية جامدة وغير منتجة تفرز كل مرة نخبة عسكرية ليس لها أي برنامج لتغيير المجتمع، وهدفها الرئيس الانقضاض على السلطة فقط.[3]

2-**ضعف المشاركة السياسية أو تقييدها:** تعني المشاركة السياسية في أحد معانيها النشاط الطوعي للفرد في الشؤون السياسية، وتولي المناصب السياسية لمحاولة إقناع السلطات أو الناس

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 8.

[2]- آسيا بلخير، **المرجع السابق**.

[3] - محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السباق-الوقائع- آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2009، ص 22.

بالعمل بطرائق معينة فيما يتعلق برعاية شؤون الأمة، لذا يرتبط المصطلح ارتباطا وثيقا بالنظم السياسية الديمقراطية، وطبقا لهذا الفهم لمفهوم المشاركة السياسية، فإن الحقبة السياسية الأخيرة التي مرت بها موريتانيا لم يعرف الموريتانيون خلالها المشاركة السياسية إلا عن طريق التعبئة، إذا لم تسهم القنوات (الشرعية)، التي أوجدتها الأنظمة العسكرية في خلق مشاركة سياسية فاعلة.[1]

3-**غياب تقاليد الدولة والثقافة الديمقراطية:** إن الثقافة السياسية الموريتانية التي تبلورت خلال العقود الماضية، ليست إلا جزء من الثقافة العربية المطبوعة بالإستبداد والتسلط، يضاف إليها غياب ثقافة الدولة والمؤسسات بوصفها الحاضنة الطبيعية للنشاط السياسي بصفة عامة وللممارسة الديمقراطية بصفة خاصة، وفي مقابل ذلك تسيطر على المجتمع الموريتاني ثقافة البداوة المطبوعة بالقسوة المعززة بقيم القبيلة، التي هي النقيض الطبيعي للروابط المدنية القائمة في جوهرها إلى روح التعاون والعيش المشترك، والعمل الجماعي في إطار مؤسسات.[2]

4-**إصرار المؤسسة العسكرية على التمسك بالسلطة:** تعتبر تجربة المؤسسة العسكرية في إدارة الشأن العام الموريتاني تجربة كارثية بكل المقاييس، وهو ما جعل الجميع راغب في إبعادها عن الحياة السياسية، لكن طول ممارسة هذه المؤسسة السياسية واستغلال امتيازاتها الكثيرة جعلها تحاول التمسك بها وتسعى العودة لها كلما سمحت الفرصة لها بذلك. [3]

5- **تدني الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية:** تعد موريتانيا البلد الأكثر إرهاقا – بين الدول العربية– بسبب تفاقم المديونية الخارجية والتي تضاعفت خلال 11 سنة بانتقالها من 884 مليون دولار إلى 2299 مليون دولار، وبقي الاقتصاد الموريتاني معاقا بالهياكل التقليدية

---

[1] – عبد الرزاق جاسم خيري، **المرجع السابق**، ص 32،33.

[2] – عبد الرزاق جاسم خيري، **المرجع السابق**، ص 34.

[3] – ديدي ولد السالك، **لماذا تعثرت تجربة الانتقال الديمقراطية في موريتانيا**، مجلة أقلام، جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: تاريخ التصفح:2016/04/16 ، 12:20 *www.04/ome.com/article4638.html*

والإعتماد الكبير على قطاعي الزراعة والمناجم ، وتتدرج موريتانيا ضمن البلدان الأقل تقدما في العالم والأكثر فقرا، وهذا الوضع الاقتصادي المتردي أدى إلى غياب الديمقراطية وقمع الحريات وإنعدام العدالة.

6-**الإنتقال الديمقراطي فرض من الخارج ولم يكن مطلبا داخليا:** رغم توفر دستور عصري يضمن الكثير من الحقوق والحريات الديمقراطية، وتشكل العديد من الأحزاب السياسية وإنشاء المئات من الصحف المستقلة والجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية، إلا أن شروطا أساسية وموضوعية عديدة تدفع في العادة في اتجاه الإنتقال الديمقراطي ظلت ولاتزال غير متحققة في موريتانيا، ذلك ان النظام الذي كان قائما أنذاك أقدم على عملية الإنتقال الديمقراطي ليس استجابة لضغط داخلي، وإنما استجابة لمحيط دولي ضاغط في اتجاه الديمقراطية، لكن ينبغي الاعتراف أن بعد انقلاب أوت 2008 على النظام الشرعي، بدأ الوضع يتغير لصالح توفر بيئة داخلية داعمة الديمقراطية، وبدا ذلك جليا بعد رفض الأطياف السياسية لهذا الانقلاب، وإصرارها على لعب دور مؤثر في عملية الإنتقال الديمقراطي وتأكيد حقها في المزيد من المشاركة في ادارة الشان العام، وهو الرفض الذي أجبر العسكري التفاوض مع الأطراف الرافضة الانقلاب، ما أدى إلى اتفاق داكار* في جويلية 2009.[1]

أما بالحديث عن المغرب فهو يعتبر دولة رائدة وسباقة في مجال الإنتقال الديمقراطي، خاصة وانه تبنى التعددية الحزبية منذ وضعه لأول دستور 1962، إلا أن ما حققه المغرب من عملية الإصلاح السياسي والدستوري يبقى يعاني من مجموعة معوقات تحول دون تحقيق عملية انتقال ديمقراطي حقيقي بالبلاد، ولعل أن سيطرة السلطة التنفيذية ممثلة في الملك والحكومة على السلطتين التشريعية والقضائية، بالإضافة إلى أن عامل ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعلاقة

---

* **– اتفاق داكار**: وهو اتفاق بين قوى المعارضة وقوى السلطة في موريتانية والذي جاء تحت إشراف دولي بوساطة سينيغالية ، سنة 2009.

[1] – ديدي ولد السالك، **المرجع السابق**.

الحركات الإسلامية السياسية بعملية الإنتقال وتدخل الجيش الملكي فيها ساهم في إعاقة عملية الإنتقال الديمقراطي.[1]

وفي محاولة لإجمال أهم معيقات الإنتقال الديمقراطي بالمغرب يمكن إيرازها في النقاط التالية:

1-الوصايا الكلية الملكية على الشأن السياسي والاقتصادي في شتى المجالات وجميع المستويات وإستقوائها سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا وإعلاميا. [2]

2-هيمنة للنظام السياسي على الحياة عموما ، وحجز الحياة السياسية التي تأسس سياسيا على قواعد جديدة تضمن المشاركة الفعلية والواعية للمواطنين في بناء مغرب جديد.

3-ضعف المؤسسة المجتمعية سواء الحزبية أو الجمعوية بكل أصنافها، هو تمييزها عموما بالضعف والتشرذم وغموض الاستراتيجيات والأهداف المرحلية.

4-تقوقع خطط وبرامج المعارضة وضبابية رؤيتها لمستقبل المغرب الديمقراطي مما شكل عنصرا قويا في عجزها عن تعبئة المواطنين والمواطنات لخوض معركة الإنتقال إلى الديمقراطية الحقيقية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

5-تشابك وتداخل عناصر خطاب كل من النظام السياسي الغربي والحركات الإسلامية السياسية فيه أدى إلى ضعف حجة هذه المعارضة، والتي كان واجبا عليها وضع برنامج حزبي عصري ذي مصداقية قادر على التصدي واقعيا لكل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

6-التدخل الكبير للجيش الملكي في المجال السياسي بدعوى دحض الهجمات التي تستهدف المؤسسة الملكية وإبطال الدسائس والأخطار التي تهدد النظام العام.[3]

أما عن الشأن التونسي فقد حالت مجموعة من المعوقات دون تحقيق عملية تحول ديمقراطية حقيقية، وذلك فيها قبيل الثورة التونسية وحتى بعدها، وقد ظهر ذلك جليا في عهد بن علي أين

---

[1] - شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 152.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 153.

[3] - الشافعي مصطفي، **تحرير الحقل السياسي المغربي من هيمنة ووصاية المخزن**، أكتوبر، 2010.

كانت السلطة التنفيذية والحزب الحاكم " التجمع الدستوري" يملكان سيطرة شبه كلية على مجلس النواب، كما تهيمن السلطة التنفيذية على التشريع، والأمر يتعدى ذلك إلى سيطرة رئيس الجمهورية على السلطة القضائية فهو رئيس المجلس الأعلى للقضاء ويضطلع بمهمة تسمية القضاة، كما انه يعين قضاة المحكمة العليا وهذا ما يتناقض مع مبدأ استقلالية القضاء، فهذا التداخل أدى إلى سيطرة مؤسسات الحزب الحاكم على أجهزة الدولة، مع ضعف تدخل الجيش التونسي في المجال السياسي كقرائنه من دول المغرب العربي إلا أنه يبقى غير محيد تماما وله بعض الامتيازات والنفوذ السياسي، وتقريبا هذه الأسباب التي ما فتأت تقف كعوامل معيقة لعملية الإنتقال الديمقراطي قبل الثورة. [1]

أما فيما يخص أعقاب للثورة فقد شاهدت تونس مرحلة صعبة لم تكن فقط كنتاج لمستجدات اللحظة الراهنة فحسب، بل وليدة تراكمات الزمن الإنتقالي الصعب الذي يمكن أن تعيشه أي جماعة بشرية في انتقالها من حال الثورة إلى حال بناء الدولة، فنميز المشهد السياسي في تونس بعد الثورة بحركية متسارعة وبظهور تحديات متعددة تباين الفاعلون السياسيون في التعامل معها، وبرزت العديد من العقبات التي قطعت مسار الإنتقال الديمقراطي في البلاد، والتي تحصي منها ما يلي:

أ- تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية: حيث كان يفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهمة الرئيسية المتمثلة بصوغ الدستور خلال سنة واحدة.

ب- التنازع حول صلاحيات المجلس التأسيسي: خاصة فيما يتعلق بمجال نفوذه وطبيعة مهامه...

ج- التنازع الحاد في صياغة الدستور: كلف كثيرا من الوقت والجهد، وسجلت فروقات واختلافات حادة حول مشاريع الدستور.

---

[1] - أسماء تمام قطاف، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية حركة النهضة نموذجا**، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013/2012، ص 98.

ح- روابط حماية الثورة: وهي تلك الروابط الوطنية التي تشكلت إبان الثورة بشكل عفوي تطوعي، وكانت تهدف بالأساس إلى حماية الأحياء والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة في ظل غياب شبه كلي لأجهزة الدولة الأمنية و حتى الإدارية وشكلت هذه الروابط مدار نزاع بين أحزاب السلطة والمعارضة، إذ أو فيها أنها خطرا على الديمقراطية، ودعوا إلى ضرورة اتخاذ قرار سياسي سيادي وفوري بحلها[1].

ج- تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي: إذ شهد الاقتصاد التونسي عدة مشاكل وهو ما أثر سلبا على الوضع الاجتماعي.

ح- الخطاب الإعلامي التحريضي: شهدت تونس عقب الثورة حالة من الانفلات الإعلامي، فتعددت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، غير أن عدم وجود قانون منظم للقطاع الإعلامي ساهم في نشر كتابات موغلة في التعصب مروجة لمنطق الإقصاء والتخوين. [2]

خ- تنامي ظاهرة العنف السياسي بعد الثورة التونسية: تنامي احتقان شديد بين مختلف للقوى الفاعلة في الساحة، وصل لحد الاعتداءات والتصفيات الجسدية التي تنسب إلى التيار السلفي الجهادي.

كانت هذه في مجملها الأسباب المعيقة لتسارع وتيرة عملية الإنتقال الديمقراطي في تونس، وأهم بؤر ومدارات التنازع بين الفرقاء السياسيين والتي ساهمت في تغذية مشهد الاستقطاب الثنائي بين السلطة والمعارضة.[3]

المطلب الثاني: فرص وآفاق الإنتقال الديمقراطي

رغم المعيقات والعقبات التي ذكرت – فيما سبق- حول مسار الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية كونها تعاني من تموقع حول ذاتها بشكل يهدد كيانها الجيوسياسي، وتعاني أخطارا

---

[1] - أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، العدد الثاني، جانفي 2014، ص ص 9-12.

[2] - أنور الجمعاوي، **المرجع السابق**، ص ص 12-16.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 17.

داخلية تتمثل في الإنفلات الأمني في بعض المناطق والتوتر الدائم في مناطق أخرى، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والإجتماعية والخطر الذي يوصف بالجديد نسبيا على المنطقة والمتمثل في التطرف الديني، علاوة على ذلك التنافس الاستراتيجي بين الجزائر والمغرب وحرص القوى الغربية (الأمريكية/ الأوروبية) على مصالحها في المنطقة مما يعزز من حدة الصراع، ولكن في خضم كل ذلك، تبرز العديد من العوامل الايجابية المساعدة على الاحياء والبحث التدريجي لمسار الإنتقال الديمقراطي في المغرب العربي، متمثلة في شكل أفاق مستقبلية تسعى كل الأقطار المغاربية للأخذ بها للدفع بعجلة الإنتقال إلى الترسيخ الديمقراطي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الجزائر تملك الإمكانيات الكافية لرفع التحدي ومواجهة الصعوبات التي تعترضها إزاء بناء ديمقراطية راسخة، ومنه سنتطرق إلى مختلف الميادين التي بها يمكن أن تتجاوز مختلف الأزمات أن كانت قانونية أو سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية وحتي الخارجية، وهذا كما يلي:

1-**في الميدان القانوني**: وعموما ما يمكن قوله في هذا الباب بأنه يجب توفير الضمانات القانونية الرامية إلى تعزيز الإنتقال الديمقراطي في الجزائر، ويمكننا من هذا المنطلق مباركة تلك المبادرات الإصلاحية للقوانين التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 1999 والتي أدت إلى صدور 159 نصا جديدا و 58 مرسوما تنفيذيا و 13 مرسوما رئاسيا، وكلها إصلاحات ومراجعات للمنظومة التشريعية ينبغي ان تستمر، سعيا إلى تكييف التشريع الوطني مع مقتضيات الإنتقال الديمقراطي وتبني المعايير الدولية، خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان ومطابقته مع الإلتزامات الدولية للبلاد، كخطوة حاسمة وناجعة لتحسين الجهاز القضائي.

2-**في الميدان السياسي**: سياسيا لكي تخرج الجزائر من أزمتها السياسية فإنه يلزم بدء معالجة للثغرات والأخطاء من خلال الممارسة الميدانية ولكن بمزيد من الديمقراطية، وتكريس مبادئ

التراضي والتوافق كقاعدة للمنافسة بين المتنافسين، والاستمرار في سياسة لم الشمل حول جملة المبادئ والاهداف العامة التي من شأنها دفع العملية الإنتقالية للديمقراطية للنجاح. [1]

3-**في الميدان الإقتصادي/الاجتماعي**: رغم ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من سلبيات وعوائق فهناك أرضية ومقومات داخلية كثيرة تمكنه من مواجهة التحديات وتحويلها إلى رهانات يمكن كسبها وتطويرها بما يجعل من الاقتصاد الجزائري وسيلة للخروج من المأزق الذي آلت إليه الأوضاع السياسية والإجتماعية، سيما أن الإصلاحات الاقتصادية الخيرة قد أعطت نتائج إيجابية ومؤشرات ذات فاعلية في مجال البطالة ومديونية وتدعيم التوازنات المالية وكذا ارتفاع احتياجات الصرف التي تجاوز عتبة الـ 200 مليار دولار سنة 2013.

كما تحوز الجزائر إمكانيات مادية وبشرية كبيرة تؤهلها لتجاوز أزمتها، والإمكانيات الطبيعية الكبيرة والموقع الجيوسياسي المتميز الذي ساهم في الاقتصاد لمجموعة متجانسة وقربها من أوربا.[2]

4-**الميدان الثقافي**: ودلك بالقضاء علي التخلف المجتمعي وتنشيط اليد العاملة على النهوض الثقافي والحضاري وتأهيلها للمشاركة في عملية الإصلاح والنهضة ،لان الوقت قد حان والفرص مواتية للحد من ظاهرة التخلف العقلي والعلمي للجزائريين، بإعطاء دفعات قوية للروح الخلاقة والإبداعية وذلك كقاعدة للدفع بعجلة الإنتقال الديمقراطي.[3]

أما عن الشأن الليبي فإنه يعاني من تشرذم وانقسام كبير على مستوى الجبهة الداخلية، بين قوات " فجر ليبيا" وقوات اللواء المتقاعد " حفتر" وبعض القبائل الأخرى، إذ صارت ليبيا مرشحة لكي تصبح أكثر مناطق العالم تهديدا للأمن والسلام العالميين، ورغم ذلك يبقى أمل تحقيق وثب نحو

---

[1] – شايب الذراع بن يمينة، **التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والأفاق)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص ص 76–80.

[2] – إسماعيل بن قانية، **الإقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة، العدد08، 2010، ص 40.

[3] – شايب الذراع بن يمينة، **المرجع السابق**، ص 83،84.

الإنتقال الديمقراطي واردا مع تحرك العديد من الأطراف الخارجية لإيجاد حل الأزمة الليبية، ودارت رحى المفاوضات في ثلاثة مسارات أساسية تديرها أطراف خارجية فاعلة في المسألة الليبية وهي :

- **الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي**: وكلاهما يدير عملية التفاوض الأساسية بين الفرقاء ومن هذا خرج اتفاق "الصخيرات" [1]، بتوقيع أطراف الأزمة الليبية برعاية أممية اتفاقا لتشكيل حكومة وفاق وطني وذلك في 17 ديسمبر 2014 بمنطقة الصخيرات المغربية، وينص الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية وذلك برعاية أممية، تزاول نشاطات الحكم لمدة عامين لتقوم بعد ذلك انتخابات تشريعية. [2]
- **دول الجوار (منفردة)**: حيث تسعى دول الجوار خاصة (مصر، تونس، الجزائر) لرعاية مفاوضات جانبية بين أطراف ترى من وجهة نظرها أنها تسهم في حلحلة الأزمة، ومن هذا المسار خرج اتفاق تونس، وهو ذلك الإتفاق السري الذي تم تعزيزه وكشفه في اتفاق مالطا والذي نص على البنود التالية:

أ- العودة إلى الشرعية الدستورية المتمثلة في الدستور الليبي السابق.

ب- تهيئة المناخ لإجراء انتخابات تشريعية في مدة أقصاها عامين.

ج-تشكيل لجنة تتولى العمل على المساعدة في اختيار حكومة وفاق وطني.

د- تشكيل لجنة تتولى تنقيح الدستور.

---

[1] - أحمد موسى بدوي، **مخاطر تفكيك الدولة: ليبيا بين إرهاصات التحول الديمقراطي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، جانفي 2016، متوفر على الرابط التالي:

تاريخ التصفح:2016/04/17، 09:55. *www.acrseg,org/39813*

[2] - مفتاح الجدي إشتيوي، **قراءة في المشهد الليبي... ما بعد اتفاق الصخيرات**، ميدل إيست أون لاين، جانفي 2016، متوفرعلي الرابط التالي:

تاريخ التصفح:2016/04/20 ، 16:25. *www.middle-east-online.com/?id=214612*

- **مجموعة دول الجوار(مجتمعة)**: ويمثلها وزراء خارجية دول الجوار الليبي، اجتمعت أكثر من مرة غير أنها ككيان، لا تملك الدعم دون الضغط، بسبب اختلاف رؤى هذه الدول. [1]

وفي أية حال فان التجاذبات السياسية العنيفة غير السلمية داخل المجتمع الليبي توخي بعدم وجود مخارج للازمة، وفي مقابل ذلك يتبنى الحراك والمفاوضات الخارجية لدول الجوار وغيرها المحدد الفاعل والرئيسي في تحديد مستقبل الإنتقال الديمقراطي في ليبيا.

أما في ضوء التطورات السياسية وما آلت إليها الأحداث في موريتانيا بعد سلسلة الانقلابات الاخيرة، فتكريس دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع هو أمر يضع التجربة الديمقراطية الموريتانية في أزمة سياسية مستديمة نسبيا وتغيب الدستور الذي جرى عليه الاستفتاء

لكن بالتوجه إلى المستقبل وفي ضوء التطورات السياسية في البلاد، رسمت بعض الأمال ولاحت في الافق بعض البوادر لإنجاح الإنتقال الديمقراطي في موريتانيا [2]، وتمثلت هذه الأخيرة في:

- عمل كل الأطراف على إنجاح المرحلة الإنتقالية وإرساء ممارسة الديمقراطية الحقيقية والشفافية، بتخلي الجيش عن التدخل في الحياة السياسية ودفعه إلى العودة إلى ثكناته.
- وعي النخبة المثقفة والأحزاب بضرورة تجنيب موريتانيا الإنزلاق إلى عدم الاستقرار والحرب الأهلية على غرار تجارب الكثير من الدول الإفريقية.

---

[1] – أحمد موسى بدوي، **المراوغة السياسية: حكومة التوافق والموقف الدولي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، أفريل 2016، متوفر على الرابط التالي:

تاريخ التصفح:2016/04/20، 17:30. *.www.ocresg-org/40075*

[2] – محمود صالح الكروي، **المشهد السياسي الموريتاني ... مشاهد مستقبلية**، مجلة المختصر الإلكترونية، ماي 2009، متوفر الرابط التالي:

www.olmokhtasar.com/new.php?oction=showid=111473

تاريخ التصفح:2016/04/27، 10:45.

- قيام التنافس والصراع بين أطراف الحقل السياسي في موريتانيا على المبادئ والبرامج والمواقف من القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وليس صراعا شخصيا آو من أجل الوصول إلى السلطة كغاية في ذاتها.
- عمل كل الأطراف السياسية وكل من يتعاطي الشأن العام في موريتانيا على إبعاد مدونة سلوك تشكل مرجعية أخلاقية لكل الفاعليين السياسيين، تمنع أي طرف سياسي مهما كان حجمه أو خلفيته الأيديولوجية أن يلجأ إلى أدوات غير سياسية أو غير قانونية للوصول إلى السلطة، بما في ذلك الإستعانة بالمؤسسة العسكرية أو تأييد الانقلابات العسكرية مهما كانت الأسباب والمبررات.[1]

ففي حالة استمر العمل بهذه الضمانات السياسية/ القانونية وحتى الأخلاقية وتم تعزيزها، سوف تتشكل كرادع قوي للمؤسسة العسكرية وتمنعها من العودة إلى السلطة بالإنقلابات العسكرية، كما انها ستعمل على ترميم وتقوية الهشاشة التي يعاني منها الوضع السياسي والإقتصادي والاجتماعي والثقافي القائم في موريتانيا.

أما في حديثنا عن الشأن التونسي الذي عانى من حكم التسلطية التي تبني خطاباتها على أساس الإزدواجية، وذلك بالدعوة إلى تكريس مؤشرات الديمقراطية من تعددية حزبية وتطوير لمؤسسات المجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير وغيرها، وممارساتها تؤكد السيطرة على جميع هياكل الدولة سواء على المعارضة أو الشعب، وهذا ما جعل الشعب ينتفض بقلب الطاولة علي ممارسات النظام السابق، ويخطوا بدولته خطوات سلسلة وعديدة نحو تحقيق الديمقراطية [2]، ويمكن أن نحصي في هذا الجانب النقاط التالية:

---

[1] – ديدي ولد السالك، **علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة والسياسية: ومستقبل الديمقراطية في موريتانيا**، المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، 2012، متوفر على الرابط التالي:

www.cmesmr.org/analyses/17-2012-12-04-17-41-43,html

تاريخ التصفح:2016/04/27، 11:50.

[2] – شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 127.

1-**إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية:** وهذا يتطلب الإصلاح الدستوري القانوني على نحو يكفل صيغة فعالة ومحترمة لمبدأ التداول السلمي على السلطة، ولمبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها .

2-**إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة:** إنجاز انتقال سياسي نحو النظام الديمقراطي من خلال الإنفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية وبروح الإلتزام، بعيدا عن كل أشكال التحايل.

3-**إشاعة الثقافة المدنية:** إذ من غير الممكن للديمقراطية كيفية وآليات وقواعد أن تتضح وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية إذ في ظل بنية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي والتنظيمات السياسية المختلفة.[1]

4-**دخول أطراف جديدة على الحكم**، وتقصد بذلك الإسلاميون والذين مثلوا رؤية جديدة، ونمطا مغايرا، يتعارض مع المبادئ التي تأسست عليها الدولة التونسية الحديثة، لكنهم قد نجحوا في توفير مناخ التغيير في بعده السياسي، وأصبحوا كشريك مقبول به في تأسيس المرحلة الجديدة.[2]

أما المغرب والذي استمر عاهله في سياسة والده منذ 1999 أين أعلن تمسكه بالملكية الدستورية والتعددية الحزبية والليبرالية الإقتصادية وتطبيق الحكومة التناوبية، فصرح " بأن الديمقراطية هي بناء قابل للتطوير ولا يمكن أن يبقى متجمدا دون أن يسقط.

وإختار الملك " محمد السادس" في خطوة إستباقية لمواجهة غليان الشارع المغربي إزاء ثورات الربيع العربي، وللحيلولة دون تطور الوضع إلى المشهد الدموي مثل العديد من البلدان

---

[1] - يوسف لعياضي، **التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية في تونس**، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر/ بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014، ص 64.

[2] - تمام أسماء قطاف، **المرجع السابق**، ص 189.

العربية، بتقديم رؤية للإصلاح الدستوري تتضمن إجراء تعديل عميق على مواد الدستور المعمول به وتستجيب لمطالب الشعب.[1]

فأهم ما جاءت به الإصلاحات هو التعديل الدستوري الأخير لعام 2011 الذي وضع مملكة دستورية ذات طابع برلماني ، قائم على مبادئ سيادة الدولة وسمو الدستور كمصدر لجميع السلطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة في إطار نسق دستوري فعال جوهره فصل السلطات وتوازنها وغايته المثلى حرية وكرامة المواطن[2]، كما قامت السلطات المغربية في خطوة أخرى لتلبية مطالب بإجراء انتخابات تشريعية مسبقة في 2011، فاز بها حزب التنمية والعدالة ، وتعتبر هذه الخطوة إصلاح للمؤسسات الدستورية والتجاوب مع مناخ الإنتقال الديمقراطي الذي يفرضه واقع التطور الحديث للمغرب.[3]

---

[1] –محمد الأمين ولد الكتاب، **الأهمية القصوى للفصل بين السلطات، زوايا مغاربية**، جوان 2012، متوفر على الرابط التالي:

www.zowayo.magharebia.com/arizawaya/opinio/474

تاريخ التصفح :2016/04/30، 13:05.

[2] – يونس الغيلاسي، **الحزب الرابح الأكبر من الحراك العربي، العرب للديمقراطية**، جوان، 2012، متوفر على الربط التالي:

. *www.arabefordemocracy,org/democracy/pages/view/page/d/1428*

تاريخ التصفح :2016/04/30، 17:00.

[3] – شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 168.

خلاصة وإستنتاجات:

وفي مختتم هذا الفصل نقر بتنوع التحديات والمعيقات التي تختلج عملية الإنتقال الديمقراطي في المنطقة، نسبة إلى الصلاحيات الواسعة التي تتمتع به السلطة التنفيذية على حساب غيرها من السلطات وضعف المجتمع المدني والأحزاب السياسية كقناة اتصال مفصلية في عملية الإنتقال، إضافة لدلك الضعف الكبير نسبيا لمؤشرات الديمقراطية الأخرى من تداول سلمي على السلطة / الشفافية والمسائلة.....الخ.

لكن في نفس السياق يجب التنويه بالإقصاء الصارخ للنخبة في تسيير الشأن العام والشفافية السياسية التي تتمتع بها شعوب المغرب العربي، التي تميل للأنظمة الحاكمة أكثر من المعارضة، حيث إن كل هذا لا يعني الخلو التام للمنطقة من الفرص والآفاق المستقبلية للإنتقال الديمقراطي، فهناك تعدو البوادر والإرهاصات التي تحاول فتح متنفس ومخرج ديمقراطي للازمات المتعددة الأبعاد التي تعيشها كل أقطار المنطقة.

فورشة الإصلاحات التي فتحت سنة 2011 في الجزائر والمغرب وأدرت النفع الكثير على البلدين، ورياح التغيير التي عصفت بالنظام الجائر بليبيا، ظف إلى ذلك الإخراج الناجح للمرحلة التأسيسية التونسية، وبعض المفاوضات الجدية الرسمية بخصوص إيجاد حل للشأن الليبي، علاوة على ذلك وعي النخب والمجتمع المدني الموريتاني بضرورة تجميد المؤسسة العسكرية وتكريس الحكم

بما تقتضيه مواد الدستور المتفق عليه، كلها دلالات تلم على وجود جهود كبير وسخية في سبيل التجسيد الفعلي والحقيقي للإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

الفصل الثالث :

الإنتقال الديمقراطي في تونس:

بين واقع الممارسة وطموح التغيير

تقديم:

بعد حقبتين من الزمن، لم يتحقق للشعب التونسي ما يرجى من مشاريع إصلاحية، تستهدف التغيير في أنظمة الحياة وتحقيق اكبر قدر من الحرية والمشاركة السياسية الفعالة والبناءة، وعلى خلفية ذلك قامت انتفاضة عارمة تأمل فيها التونسيون الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وأسست هذه الثورة لمرحلة جديدة من تاريخ تونس المعاصر، فوضعت تونس على رأس طريق الانتقال الديمقراطي.

لهذا فسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى طبيعة نظامين حكما تونس لأكثر من نصف قرن، كما أننا سنقوم بالبحث في أسباب وعوامل قيام الثورة، مع التطرق إلى صفات وخصائص هذه الأخيرة، كما أننا سنبرز ونوضح أهم معالم التشكيلة السياسية التي انتهجتها حركة الأحداث والوقائع التي أعقبت الثورة، ونحمل ذلك الحراك السياسي المتميز بكثرة التجاذبات والمسارات والاقتراحات بخصوص إنجاح عملية بناء دولة تونس الديمقراطية، انتهاءا عند أهم العوائق والفرص التي ستحول أو تفسح المجال لإنجاح التجربة الديمقراطية التونسية.

المبحث الأول: السياق التاريخي ودوافع الانتقال الديمقراطي في تونس

لقد عاش الشعب التونسي فترتين من حقبتي الاستبداد والحكم الشعبي إلى أن قامت انتفاضة وحراك شعبي عارم، فرفعت شعارات حداثية وتقدمية بامتياز كانت مرتبطة في جوهرها بطبيعة المشروع الوطني، وتمثلت بالأساس في مطالب الحرية في مقابل الاستبداد والديمقراطية في مقابل الديكتاتورية معلنة بذلك بداية فعلية لمسار انتقالي حقيقي بالبلاد من شأنه أن يرسي صرحا ديمقراطيا يحمي الشعب التونسي من الفساد والظلم ويضمن لهم الكرامة والعادلة الاجتماعية.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي بعد الإستقلال

منذ نهاية الاستعمار الفرنسي وإلغاء الملكية وتنصيب "**الحبيب بورقيبة**" أول رئيس للبلاد، أعلن هذا الأخير تكريس مبدأ الديمقراطية في البلاد إلا أن مساره السياسي اتخذ منحى ديكتاتوري بدأ بخلافاته مع أنصار القائد صالح بن يوسف، وسجن أنصاره في 1961، مع تعديل الدستور وإسناد نفسه مهمة الرئاسة مدة الحياة ،حيث تم قمع المتظاهرين في عدة احتجاجات منها المعروفة باسم أحداث الخبز [*] ، وكذلك عمليات التصفية والقمع ضد أتباع حركة الاتجاه الإسلامي (حركة النهضة حاليا) واليساريين.[1]

بعده وصل الوزير الأول "زين العابدين بن علي للرئاسة من خلال انقلاب 7 نوفمبر 1987 ضد الرئيس "الحبيب بورقيبة"، وعند وصوله إلى الحكم فتح بن علي الحياة السياسية للجميع وسمح بالتعددية، وأقام الديمقراطية واخرج المساجين السياسيين وقام بانشاء وثيقة الميثاق الوطني لتنظيم الحياة السياسية في البلاد.[2]

ولكن بداية من 1989 وخاصة في 1990، اتخذ بن علي اتجاه سابقه بورقيبة وأقصى جميع معارضيه، خاصة الإسلاميين من حركة النهضة واليساريين والشيوعيين، وبدأت فترة التعذيب والملاحقات والحكم العائلي لزين العابدين بن علي وزوجته "ليلى الطرابلسي"، حيث تم التضييق

---

[*] – **أحداث الخبز**: هو الاسم الذي أطلق على الاضطرابات التي عرفتها تونس في جانفي 1984 بعد زيادة سعر الخبز وعدد من السلع الأساسية.

[1] – محمود هنا، **معلومات أساسية في مجموعة تونس**، آفاق إفريقيا، القاهرة، العدد 7، 2001، ص 158.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 159.

على حرية التعبير والنشر والإعلام والحريات السياسية والدينية، وبعدها بسنوات أيقظت الأحداث التي شهدتها مدينة قفصة في 2008 والمعروفة بانتفاضة الحوض المنجمي جبهة من الرأي العام التونسي أين قمعت السلطات التونسية المتظاهرين في هذه الجهة لمطالبتهم بالتشغيل والحريات لكن سقط العشرات من الضحايا في صمت وطني ودولي كبير.[1]

حكم الحبيب بورقيبة لمدة ثلاثون سنة وزين العابدين بن علي لمدة 23 سنة، يعني أكثر من نصف قرن من عمليات الترهيب والتخويف ضد المجتمع التونسي، والتي خدمت الديكتاتورية في البلاد، واصبح الوعي السياسي تهمة من قبل السلطة لقمع وتصفية السياسيين المنادين بالحرية، هذا ما دفع بالبلاد إلى أن تشهد ثورة شعبية مثلت أولى ارهاصات الانتقال الديمقراطي في البلاد.

المطلب الثاني: أحداث 14 جانفي وبدايات التغيير السياسي

كان الواقع التونسي هو الافتقاد للحريات العامة، التي تعتمد على حرية التعبير والتدين والتحرر من الخوف، والتي تنص عليها مواد الدستور التونسي، ورغم ذلك فقد فشل النظام التونسي وحكومته في توفيرها للمواطنين، وهو ما دفع بالشعب التونسي لأن يثور ويطالب بضرورة توفير هذه الحريات، والقيام بالإصلاحات السياسية مع تحقيق العدالة الاجتماعية ورحيل نظام زين العابدين بن علي، الذي عرف بقمع مواطنيه وسلبهم حرياتهم بجانب انتشار الفساد في عهده بشكل فاق كل حد، إلى جانب العديد من الأسباب التي دفعت لانتفاض شعب تونس.[2]

ففي يوم 14 جانفي 2011 وفي مدينة سيدي بوزيد الواقعة في الوسط الغربي للبلاد التونسية، احرق الشاب **محمد البوعزيزي** بائع الفاكهة والغلال المتجول نفسه أمام مقر الولاية، وذلك احتجاجا على إهانته من موظفين حكوميين، إن حادثة تضحية البوعزيزي بنفسه حرقا

---

[1] – عز الدين عبد المولى، **قسم البحوث والدراسات بمركز الجزيرة**: الخميس 14 فبراير 2013، 10:16.

[2] – علي عبدة محمود، **الثورة التونسية الأسباب... عوامل النجاح... النتائج**، متوفر على الرابط التالي:

www.sis.gov.eg/newvr/34/8.htm

تاريخ التصفح:2016/05/02، 14:00

.

ليست الحادثة الأولى بل سبقها قبل أشهر حادثة إحراق الشاب ترميش نفسه أمام مقر ولاية المنستير، وذلك احتجاجا أيضا على مضايقات مهنية تلقاها من موظفين إداريين.

كان يمكن ان تمر مثل هذه الحوادث دون أن يتجاوز الاهتمام بها الوقت المخصص لقراءة الخبر في صفحات الجريدة، ولكن ما حدث في سيدي بوزيد كان مختلفا، حيث شكلت حادثة موت البوعزيز حرقا "الشرارة" التي أشعلت النار في الحقل كله، وهذه الشعلة لم تنطفئ بعد بالرغم من هروب رئيس الجمهورية في تونس (يناير 2011) بعد أن حكمها طيلة 23 سنة.[1]

حيث تميز هذا اليوم بوصول غضب المحتجين والمنتفضين إلى الدروة، فقد عمت المصادمات مع أعوان الشرطة وأجهزة الأمن المختلفة في الأحياء الشعبية في العاصمة وضواحيها وحتى الأحياء القريبة من القصر الرئاسي بقرطاج، وكان التجمع البارز قد جرى في أشهر شوارع تونس، شارع الحبيب بورقيبة وتحديدا أمام مقر وزارة الداخلية، وفي عشية اليوم ذاته غادر بن علي البلاد صحبة عائلته وقد فر بعض أصهاره فيها تم اعتقال عشرات من أفراد عائلتي الرئيس وزوجته.

فقد مثل هروب بن علي بعد 29 يوم من انتفاضة شعبية وسلمية لحظة فارقة في حياة التونسيين والتونسيات، عبر عنها بأجمل صورة بخروج المحامي عبد الناصر العويني إلى شارع الحبيب بورقيبة في وقت منع التجوال وهو يصيح بن علي هرب... بن علي هرب، صورة بثتها المحطات التلفزيونية وإعادتها عدة مرات علي أنها لحظة التحرر من كابوس الخوف والقهر والادلال التي طاولت فئات واسعة من الشعب التونسي ولعدة عقود[2]، حيث سادت الاحتجاجات جميع المناطق التونسية كثورة شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية، فكانت بداية الانتفاضة ضد الفساد والتهميش، إذن الثورة التونسية بدأت ككرة الثلج بداية بالمطالب الاجتماعية ثم كبرت هذه

---

[1] – احمد كرعود، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**، الطبعة الأولى، دار شرق الكتاب، تموز 2013، ص 30.

[2] – **المرجع نفسه** ، ص 31.

المطالب لتصبح رغبة في تغيير راديكالي لنظام برمته الذي ارتكز على ثلاثية الاستبداد وهي، الاستبداد السياسي، الاستبداد الاقتصادي، الاستبداد الاجتماعي.[1]

المطلب الثالث: الدوافع والأسباب التي فجرت الثورة

لا شك أن الوضع السياسي في تونس يشترك مع الأوضاع السياسية السائدة في البلدان العربية، لاسيما من حيث الحكم التسلطي وانتشار الفساد، ولكن توجد جوانب خصوصية في الحالة التونسية، فسنحاول دراسة الأسباب التي تفسر ظاهرة انتشار التحركات والاحتجاجات التي شهدتها البلاد بل واستمرارها حتى سقوط الرئيس ومنه يمكن تقسيم الأسباب الكامنة وراء اتساع رقعة الاحتجاجات واستمرارها إلى أسباب مباشرة وأخرى هيكلية.

- **الأسباب المباشرة :**

أولا: تفاقم أزمة البطالة: خاصة في صفوف الشباب، حيث تم تسجل مستويات البطالة ارتفاعا بارزا لنسب العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا الذين ارتفع عددهم كثيرا وهو ما يدل على تزايد كبير في عدد المتخرجين سنويا من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وهو ما أكدته المعارضة التونسية بأن الأرقام الحقيقية للبطالة والفقر اكبر من ما هو معلن عنه ، فقد أشارت دراسة مولها البنك الدولي عن بطالة حاملي الشهادات العليا التونسيين إلا أنها ارتفعت إلى أكثر من 20 % من صفوف الفنيين المهرة، وأكثر من 31 % بين المهندسين الزراعيين وتتركز غالبية العاطلين في محافظات الوسط والجنوب والشمال الغربي.[2]

ثانيا: انتشار ظاهرة الفساد: على نطاق واسع من الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية وهو ما تفشى في الشارع التونسي، بالحديث عن التجاوزات واستغلال النقود ونهب المال العام، وجلها

[1] – يوسف لعياضي، **المرجع السابق**، ص 36.

[2] – راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، الطبعة الثانية، القاهرة، 2011، ص 84،85.

ينسب إلى عائلة بن علي وزوجته الطرابلسي فصار لها مواطئ قدم في الأعمال، من السياحة إلى الزراعة مرورا بالعقارات وتوزيع المحروقات وكذلك البناء.[1]

ثالثا: كشف وثائق ويكيلكس: وهو ما كشفته الوثائق السرية الأمريكية التي تم تسريبها ونشرها مؤخرا على موقع ويكيلكس عن تونس وما تضمنته من تقارير عن تفشي مظاهر الفساد والمحسوبية والرشوة في الأوساط المقربة من نظام بن علي ودوائره، حيث شبهت الوسط المحيط به بأنه اقرب إلى المافيا.[2]

رابعا: ظهور نوع مختلفة من الشباب في صفوف المحتجين: يتميزون بروح عالية من العطاء والاستبسال في مواجهة أجهزة الأمن المختلفة، واستمرارهم في التظاهر وتنظيم المسيرات لأسابيع ليلا ونهارا بالرغم من عمليات القتل التي كان ينفذها قناصون مدربون تدريبا عاليا، وهو ما تدل عليه التقارير الطبية التي سجلت الإصابات الدقيقة التي أدت إلى وفاة عشرات الضحايا.[3]

خامسا: استخدام مفرط للقوة في قمع الاحتجاجات: ففي البداية لم ترد قوات الأمن على المظاهرات باستخدام القوة المميتة، ولكن نقطة التحول حدثت في 24 ديسمبر /كانون الأول، عندما أطلقت قوات الأمن الذخيرة الحية على المتظاهرين في منزل بوزيان وهي بلدة صغيرة في ولاية سيدي بوزيد، مما أسفر عن مقتل محمد العماري 18 سنة و شوقي بلحسن الحيدري 44 سنة، ثم امتدت الاحتجاجات كالنار في الشيم إلى تونس العاصمة ثم إلى مدن المناطق الداخلية ومنها القصرين وتالة والرقاب، والى المناطق الساحلية من الشمال إلى الجنوب الشرقي ومنها بنزرت والحمامات ونابل وصفاقس.[4]

---

[1] – جريدة الأخبار، **قصة حكم بن علي: "مافيا عائلية" وقمع وفساد**، العدد 1325، الأربعاء 29 كانون الأول، 2010، متوفر على الرابط التالي:

www.Al-AKHBAR.com/?q تاريخ التصفح :2016/05/04 ، 12:00.

[2] – راغب السرجاني، **المرجع السابق**، ص 85.

[3] –احمد كرعود، **المرجع السابق**، ص 33.

[4] – منظمة العفو الدولية، **تونس في خضم الثورة عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة**، الطبعة الأولى، فبراير 2011، ص 8.

سادسا: خرق المدونين والمدونات للحصار الإعلامي: حيث لم يكتفو بالجلوس أمام الحاسوب بل نزلوا إلى المدن لأخذ الصور وإنتاج الأفلام وجمع الشهادات من الناس، ثم نقل أخبار المظاهرات والاشتباكات مع أجهزة الأمن وتوزيع صور القتلى والجرحى أولا عبر شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة الفايسبوك التي أصبحت المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للفضائيات، وهنا لابد من التأكيد على دور التكنولوجيا المعلومات على تأجيج الحماس بين المحتجين والمنتفعين خاصة بعد نشر تلك المعلومات في القنوات العالمية كمحطة الجزيرة وفرنسا24.[1]

سابعا: الاتحاد العام التونسي للشغل: الذي كان من ابرز الفاعلين في إنجاح الثورة التونسية الذي يعتبر المنظمة العمالية الأولى في الدولة التونسية حيث كانت المظاهرات تنطلق من المقرات الجهوية للاتحاد ويحتمي بها كل من يريد أن يهرب من بطش البوليس، حيث واصلت الكوادر الجهوية تحركاتها إلى جانب الشعب وبقية القوى الحية حتى إسقاط بن علي يوم 14 جانفي وبقايا نظامه من خلال تحركات القصبة "1" والقصبة "2".[2]

ثامنا: رفض قيادة الجيش استخدام القوة لتفريق المتظاهرين واقتصار دورها على حماية المرافق والمؤسسات العامة: وهذا له دور في زيادة الإرباك في اعلى هرم السلطة التي أصبحت عاجزة عن إخماد نار الثورة التي توحدت حول شعار "ارحل" حيينها أعلن رئيس أركان الجيش من 2002-2013 رشيد عمار على أن الجيش سيحمي الثورة.[3]

- **الأسباب الهيكلية :**

أولا: نظام سياسي سلطوي: حيث استند نظام الحكم طيلة 3 عقود إلى دستور سنة 1959 الذي صيغ على مقاس رئيس الحزب الحر الدستوري/ رئيس الجمهورية بحيث احتكر الرئيس اغلب السلطات، وفي سنة 1987 أقيل الرئيس بورقيبة وخلفه الرئيس بن علي الذي حافظ على جوهر

---

[1] – احمد كرعود، **المرجع السابق**، ص 33، 34.

[2] – عفيفة المناعي، **الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي**، برنامج دعم البحث العربي، الدورة الثانية، يناير 2016، ص 4.

[3] – شاران غريوال، **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**، مركز كارنغي للشرق الأوسط، 2 فيفري 2016، ص 4.

النظام (رئيس يحتكر السلطات وجوب يسيطر على أغلبية المقاعد في السلطة التشريعية)، مع إخفاء بعض العمليات التجميلية كالسماح لعدد من الأحزاب السياسية "الصديقة لحزب الرئيس بالتواجد بالسلطة التشريعية بنسبة محدودة وصغيرة ،مع تمكين بعض الأصدقاء من تأسيس بعض المنابر الإعلام الخاصة، ولكن هذا الديكور التعددي لم ينجح في تغطية الطابع البوليسي الشرس للنظام والذي فضحته طيلة سنوات التقارير التي أصدرتها مختلف منظمات حقوق الانسان الوطنية والعربية والدولية، وقد استعان النظام بالعديد من الأجهزة البوليسية والاستخباراتية مع تسخير القضاء لإجراء محاكمات جائرة ... وعندها هبت الجماهير في المدن الداخلية والأحياء الشعبية مطالبة برحيل النظام، فلم يجد النظام من يحميه حتى تلك الأجهزة الأمنية لم تسعفه في أحلك الأوقات، فلقد بينت الاحتجاجات والمواجهات مع أجهزة الأمن المختلفة، افتقاد النظام إلى أي شرعية: لا شرعية تاريخية ولا شرعية ديمقراطية ولا شرعية شعبية.[1]

ثانيا: نظام اقتصادي عمق الفوارق الاجتماعية بين المناطق: حيث أدت السياسات الاقتصادية لنظام بن علي إلى تأكل الطبقة الوسطى وتعميق أزمة البطالة وخاصة بطالة أصحاب الشهادات العليا والعمال المسرحين نتيجة خصخصة المؤسسات، وزادت نسبة الفقر حيث وصلت نسبة السكان الذين يبلغ دخلهم اليومي دولارين27 % سنة 2010، وجاء اندلا ع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2007، وخاصة أوروبا زبون تونس الأول، ليزيد من حدة أزمة الاقتصاد وبالخصوص أزمة التشغيل بتونس، أيضا التأخر الاقتصادي لمحافظات الوسط الغربي وإدراك السكان لمدى الاختلاف غير المبرر بين مناطقهم ومناطق الشمال والساحل وهوما كان من ابرز عوامل تنمية إحساس جماعي "بعقدة إهمال" ما جعلهم أكثر تهيجا للهزات الاجتماعية ولعدم الاستقرار على مستوى كل المحافظات للوسط الغربي لتونس سواء في أحداث 27 يناير 1967 أو في أحداث الخبز في جانفي 1984، أو في أحداث جانفي 2011.[2]

---

[1] – احمد كرعود، **المرجع السابق**، ص ص 36-38.

[2] – أمحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير 2012، ص 75، 76.

ثالثا: سياسة تعليمية تنتج البطالة: يعد تعميم التعليم من ابرز الانجازات التي تحققت في تونس في العقود الخمسة الماضية، على المستوى الكمي تضاعف عدد التلاميذ والطلبة 9.3 % مرات في غضون نصف قرن(بلغ العدد في 2008 مليونين و330 ألف تلميذ وطالب من عدد السكان البالغ عددهم عشرة ملايين)، أما عن توزيع الطلاب والتلاميذ حسب الجنس يلاحظ تفوق الإناث على الذكور فنسبة الإناث بين تلاميذ التعليم الثانوي تصل 54.2 % ، وتصل نسبتهم بين طلبة التعليم الجامعي 59.1 %.[1]

لكن ما يلفت الانتباه هو تصاعد نسبة البطالة كلما ارتفع المستوى التعليمي ففي إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء في تونس وحسب أرقام سنة 2009 فان نسبة العاطلين عن العمل من الأميين كانت 7.1 % وترتفع النسبة إلى 14 % بين من حصلوا على مستوى تعليم ثانوي وتصل نسبتهم إلى 21.9 % من خريجي التعليم العالي حيث وصل عدد العاطلين عن العمل من هذه الفئة 200.000 في النصف الثاني من سنة 2010 أي قبيل ثورة الحرية والكرامة ما زاد من إحباط هذه الفئة التي ثارت ضد النظام السابق.[2]

وبهذا فان الانتفاضة التونسية بكل عواملها ودوافعها عكست الرغبة الحقيقية من طرف مختلف الأطراف الاجتماعية والفصائل السياسية التونسية على اختلاف مشاربها ومرجعياتها، في عبور جسر الانتقال الديمقراطي إلى الحياة الديمقراطية الحقيقية بما يحقق احترام الاختلاف وتنافس نزيه بين السياسيين لاجل خدمة الصالح العام، في إطار الثوابت الوطنية.

المبحث الثاني: تونس من حالة الثورة إلى بناء الدولة

واجه المسار الانتقالي في تونس علي امتداد شهور وسنوات مراحل تاريخية دقيقة، كادت تعصف بجهد إقامة الدولة الديمقراطية الوليدة، وتفوض العمل التأسيسي لدولة ما بعد الثورة، فتزايدت وتيرة العنف وغلاء المعيشة واحتدام الصراع على السلطة وصعود العصبيات الجهوية والدينية والإيديولوجية، من حين إلى آخرمع عودة إعلام أزلام النظام السابق، وتراجع ترتيب تونس

[1] – احمد كرعود، **المرجع السابق**، ص 40.

[2] – أمحمد مالكي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 62.

السيادي، هذا ما جعل الربيع العربي مهددا في مهده الأول، وأورث في نفوس المواطنين إحساسا بالخوف وشوقا على الطمأنينة والاستقرار.

وقد زاد الوضع تعقيدا حساسية المرحلة ومنطق الاستقطاب والتنافي بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة سواء الحاكمة أو المعارضة، وفي هذا المبحث سنحاول دراسة ابرز القوى السياسية التي برزت بعد انتفاضة 14 جانفي.

المطلب الأول: تشكيلة الساحة السياسية غداة الثورة

عرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة حالة من التعدد والتنوع، وتجلى ذلك على نحو خاص أثناء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 أكتوبر 2011 تنافس خلالها 1500 قائمة حزبية ومستقلة، ضمت ما يقارب 10 ألاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي، تنافسوا على 217 مقعدا في المجلس، وساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، وانتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية وازنة، ويمكن أن نميز في هذا السياق بين أربع جبهات سياسية هي: جبهة الترويكا– الجبهة اللبرالية – والجبهة اليسارية /القومية– وجبهة الإنقاذ.[1]

أ– الترويكا:

نعني بالترويكا الاختلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 12 ديسمبر 2011، وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية والتي كانت بناء على ماضيها النضالي ووقوفها في وجه الاستبداد أهم فصيل سياسي تونسي من حيث الشعبية والانتشار

[1] – أنور الجمعاوي، **المرجع السابق**، ص 2.

الجغرافي داخل البلاد، لذلك كان منتظرا منذ البداية أن تحصل على الأغلبية وبالفعل كان لها ذلك خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011.[1]

حيث فازت بـ 89 مقعد من مجموع 217 مقعد في المجلس التأسيسي: أي نسبة 61.48 %، وحزب المؤتمر من اجل الجمهورية والذي حصل على 29 مقعدا بنسبة 9.68 %، وحزب التكتل من اجل العمل والحريات والحاصل على 20 مقعد من مجموع مقاعد المجلس، وشكل هذا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلمانيين ما مجموعه 138 مقعدا أي المجلس التأسيسي، وفاز بثقة 154 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض 38 عضوا، وتحفظ 11 آخرين من بين أعضاء المجلس الـ 217.[2]

وعلى الرغم من أن هذا التحالف، ظل ممسكا بزمام الحكم على مدى سنتين ونصف، وذلك بتشكيله لحكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي [*](حركة النهضة) وحكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريض (حركة النهضة)، لكن حضوره الشعبي قد شهد تراجعا ملحوظا بسبب بطء وتيرة الإصلاحات، وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل، التنمية، وضمان الاستقرار الأمني، كما أن فشل الترويكا في استباق العمليات الإرهابية، والتصدي لها جعل جزءا مهما من المواطنين يعتقدون أنها غير قادرة على إدارة البلاد، وتامين الاستقرار، وتحقيق التطور الاقتصادي المنشور.[3]

يضاف إلى ذلك أن الأحزاب الممثلة للترويكا عادات من حالات انشقاق داخلي، ولا سيما بالنسبة إلى حزبي المؤتمر والتكتل على نحو خاص، فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبين على

---

[1] – الطاهر بن يوسف، **حركة النهضة من الحكم ... إلى الحكم**، تونس، مطبعة فن الطباعة، ص 14.

[2] – أنور الجمعاوي، **المرجع السابق**، ص 2.

[*] – **حمادي الجبالي**: هو سياسي ومهندس وصحفي تونسي، تولى منصب رئيس الوزراء، في ديسمبر 2011 بعد فوز حركة النهضة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

[3] – مصطفى القليعي، **تجربة حكم الترويكا في تونس، مجلة الألوان الالكترونية**، جويلية 2011، متوفر على الرابط التالي:

www.alawan.org/articl/3304:html تاريخ التصفح 2016/05/07 ، 10:30 .

قرار التحالف مع حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، وصار الاختلاف الإيديولوجي مانعا من التحالف السياسي معها، كما انسلخ نواب من التكتل والمؤتمر وانضموا إلى أحزاب حزب داخل المجلس التأسيسي أو خارجه، وعمد نواب آخرون من حزب المؤتمر إلى تأسيس أحزاب جديدة، واعتقادهم أن الترويكا لم تفلح في تحقيق أهداف الثورة، ولم تتقدم في تكريس العدالة الانتقالية، ولم تكن عازمة في مكافحة الفساد ومحاسبة رموز النظام السابق.[1]

2- الجبهة الليبرالية:

اتخذت عدة أحزاب علمانية الليبرالية موقعا معارضا من حكومة الترويكا، مباشرة اثر توليها مهماتها في ديسمبر 2011، واعتبرت بأنها غير معنية بالتحالف معها، أو المشاركة في حكومة وحدة وطنية، ومن ابرز تلك الأحزاب الحزب الجمهوري الذي يعد امتدادا للحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي[*] ، وكان ومنافسا رئيسيا لحركة النهضة قبل انتخابات 23 أكتوبر 2011، لكن خسارته في الاستحقاق الانتخابي أضعفت حضوره في المشهد السياسي.[2]

غير انه تدارك ذلك بدخوله لاحقا في تحالف سياسي موسع معارض للترويكا الحاكمة، تمثل بـ "**الاتحاد من اجل تونس**" الذي صنع إلى جانب الحزب الجمهوري، حزب آفاق تونس بزعامة ياسين إبراهيم، وهو حزب ذو توجهات لبرالية رأسمالية، يضم إليه عددا من رجال الأعمال، وحزب نداء تونس الذي تحصل على تاشيرة العمل القانوني في مارس 2012، والذي قاده رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة الباجي قايد السبسي وهم من أنصار الحزب الدستوري للحبيب بورقيبة، وعددا من إتباع التجمع الدستوري المنحل، الحزب الحاكم في عهد بن علي، وقد نجح هذا الحزب

---

[1] - أسماء قطاف تمام، **المرجع السابق**، ص 174.

[*] - **أحمد نجيب الشابي**، محامي وسياسي تونسي كان من ابرز المعارضين لنظام بن علي، إذ قام بتأسيس العديد من الخبايا والمنظمات المعادية للنظام.

[2] - منير حرز الله، **الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر/ بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص 48.

في استقطاب عدد من رجال الأعمال ووجوه النخبة في تونس من المنادين بإحياء التجربة البورقيبية.[1]

واستطاع هذا التحالف أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا، ونجح في تعيينه الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (مجلة الأحوال الشخصية، حرية المرأة، وحرية الإعلام...) كما كان في صدارة أولي القوى السياسية الداعمة إلى استقالة الترويكا.

3- الجبهة اليسارية / القومية:

يتكون هذا القطب السياسي المعارض من عدد من الأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية التي لا تحظى بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي، ولا تحضى بعمق شعبي كبير، غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية، وتشكلت الجبهة القومية اليسارية ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية، وهي تجمع يضم 14 حزبا من القوميين وأقصى اليسار، ومن ابرز تلك الأحزاب حركة الشعب ذات الخلفية القومية والميل الناصري، وحزب العمال بزعامة "حمة الهمامي"، وقد تبنت الجبهة الشعبية توجها راديكاليا في معارضة الترويكا الحاكمة عموما، وحركة النهضة خصوصا انها متهمة إياها بخيانة الثورة، وأنها تحالفتا مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام بن علي فأعادت إنتاج النظام القديم، كما حملت الثلاثي الحاكم مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.[2]

وبعد أن كانت الجبهة الشعبية تضم 14 حزبا يساريا وقوميا، أصبحت الآن بعد أن مارست سياسة الإقصاء ضد كل من ينتقد الخط الرسمي لها، تضم حزب العمال، وحزب الوطنيين

---

[1] - أنور الجمعاوي، **المرجع السابق**، ص 4.

[2] -توفيق المديني، **خارطة الأحزاب اليسارية في ضوء الانتخابات المقبلة**، مجلة المستهلك الالكترونية ، العدد 5088، 2014، ص 20 ، متوفر علي الرابط التالي :

www.almustaqbal.com/ùù/article.aspx?type=NP تاريخ التصفح: 2016/05/09

[*] - **شكري بلعيد**: سياسي ومحامي فرنسي واحد مؤسسي الجبهة الشعبية وهو يتبع التيار الماركسي اللينيني كان من اشد المنتقدين لأداء حكومات الترويكا، وتم اغتياله من طرف مجهولين أمام منزله .

الديمقراطيين وهو حزب الشهيد شكري بلعيد*، لكن انطفأت شعلته النضالية بعد اغتيال أمينه العام السابق، وبعض أحزاب البعثية العراقية التي أصبحت تلعب دور الغطاء لسياسة الإقصاء التي يمارسها "حمة الهمامي" ضد الأحزاب والشخصيات المستقلة التي تنتقد طبيعته المنفردة في قيادة الجبهة، وسياساته الفاشلة التي أدت إلى خسارة الجبهة الشعبية من شعبيتها من 16 % مع بداية سنة 2013 إلى ما يعادل 4 % في الوقت الحاضر.[1]

4- منظمات المجتمع المدني:

إن من أهم الجمعيات والمنظمات التونسية "الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي كان له دور كبير في النضال السياسي إبان الاستعمار والأنظمة الاستبدادية ، ففي 2011 استطاع أن يبرز إلى الساحة التونسية في الدفاع عن حقوق المواطنين والعمال، بداية من الشغل ومحاربة البطالة والضغط على الأنظمة الحاكمة، واصبح الى جانب مجموعة من الجمعيات والمنظمات الحقوقية والعمالية مثل: الاتجاه العام التونسي للصناعة والتجارة وعمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فلقد استطاعت أكبرها أو اكبر هذه المنظمات المهنية تجميع الفرقاء السياسيين الترويكا الحاكمة والمعارضة وهم الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة حيث انخرطت هذه المنظمات في إدارة مشاورات كبيرة بين واحد وعشرين حزبا تتوزع بين منتخبي الترويكا الحاكمة ومعارضيهم.[2]

المطلب الثاني: الحراك السياسي واقتراحات ومبادرات إعادة بناء مؤسسات الدولة

إن الثورة التونسية ثورة تلقائية لم تكن ورائها قيادة ما ولم تفرز أي قيادة فيما بعد، فهذا الأمر في أن واحد نعمة ونقمة على مسار الانتقال الديمقراطي، فمن ناحية يعتبر وينسب نجاح الانتقال إلى فضل تضامن العديد من الفئات الاجتماعية والمهنية، ومن ناحية أخرى، يطرح عدم وجود قيادة ذات إشكاليات وصعوبات على مستوى إقامة الإصلاحات السياسية وتتمة عملية الانتقال الديمقراطي بالبلاد.

---

[1] - أنور الجمعاوي، **المرجع السابق**، ص 5.

[2] - منير حرز الله، **المرجع السابق**، ص 48، 49.

ولم يكن إلغاء دستور 1959 ووضع دستور جديد بدلا عنه على مقربة من رأس جدول الاعمال، وهو ما كان أمرا مفاجئا، وكانت السلطات الجديدة تخطط للدعوة لاجراء انتخابات رئاسية في بداية الأمر وفقا للمادة 87 من الدستور المطبق آنذاك إلا أنه في حالة تنفيذ ذلك، فقد كان يستنتج عنه انتخاب رئيس يتمتع بسلطات كاملة يهيمن على أجهزة الدولة وهي ما كانت عليه الحالة المتاحة للرئيس السابق، بيد أن المظاهرات والمطلبية الشعبية وإدراك عدم جدوى المادة 87، أدت إلى إعلان الرئيس الانتقالي "فؤاد المبزغ" في 4 مارس 2011 بين إلغاء دستور 1989 ، وعقد انتخابات لتشكيل ما عرف بالمجلس الوطني التأسيسي[*]، وكانت الخطة تقتضي في بادئ الأمر على إجراء الانتخابات في جويلية عام 2011 بموجب القانون الانتخابي[1]، غير أنها تأجلت في نهاية الأمر إلى أكتوبر 2011، مما عمل على توفير فترة زمنية كافية لتشكيل سلطة انتخابية جديدة ذات كفاءة ولإجراء مراجعة جزئية للقوانين الانتخابية، وقد تم انتخاب المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 بنسبة وصلت إلى 50 % من عدد الناخبين المسجلين على القوائم الانتخابية[2]، والذي أنيط بعملية صوغ الدستور في مدة أقصاها سنة واحدة، كما ينبثق عنه رئيس مؤقت يتولى إدارة البلاد إلى حين الانتهاء من إعداد الدستور الجديد والتحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية، ولقد كان اختيار انتخاب مجلس تأسيسي ذا رمزية هامة، إذ دل ذلك على استمرار سياق "الثورة" وإصرار "الثوار" على القطيعة مع نظام الاستبداد وكل التشوهات التي لحقت بدستور الجمهورية الأول لسنة 1959.[3]

---

[*] – **المجالس التأسيسية** هي آلية تشريعية يتم اللجوء إليها في حالات نشوء الدولة الجديدة أو إستقلال الدول أو الانقلابات أو الثورات الشعبية، وذلك بالقطع مع جميع أشكال وممارسات النظام السابق.

[1] – بيل بروكتور وإقبال موسى، **تحليل النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي التونسي**، المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات، 2012، ص 11، 12.

[2] – بيل بروكتور وإقبال موسى ،**المرجع السابق**، ص 12.

[3] – حسين ماجد، **الربيع العربي، دورات الخدمة والإستبداد – دراسة حالات–**، الشبكة العربية للدراسات الديمقراطية، الطبعة الأولى، 2013، ص 44.

وتميز المشهد السياسي في تونس بعد انتخاب المجلس التأسيسي بحركية مشارعة وبظهور تحديات متعددة تباين الفاعلون السياسيون في التعامل معها، الأمر الذي أنتج أزمة سياسية في تونس وذلك طيلة مدة حكم الترويكا، ولعل أن أهم مظاهر ومدارات التنازع بين الفرقاء السياسيين التي ساهمت في تغذية مشهد الاستقطاب الثاني بين السلطة والمعارضة[1]، نجد :

- **تجاوز المرحلة الزمنية للمرحلة التأسيسية :**

كان يفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهمته الرئيسية المتمثلة في صوغ الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضائه في 23 أكتوبر 2011 وهي الوثيقة التي وقعت من طرف الأحزاب الرئيسية في تونس "وثيقة إعلان المسار الانتقالي يوم 15 سبتمبر 2011 التي تحدد المرحلة الانتقالية بعام واحد لا يقبل التجديد.[2]

- **أزمة استمرارية الشرعية:**

ويمثل موضوع استمرارية الشرعية الانتخابية من عدمه بعد الـ 23 من أكتوبر المادة الأولى للتجاذب السياسي في تونس، فقد تمت الدعوى لانتخاب "المجلس التأسيسي" عن طريق قرار جمهوري، من طرف رئاسة الجمهورية السابقة، وورد فيه – من بين ما ورد– تحديد مدة عمل المجلس بعام واحد، وتعتمد أحزاب المعارضة على ذلك لتؤكد أن الشرعية الانتخابية للمجلس قد اتبعت، لاسيما أن مختلف الأحزاب الممثلة في المجلس، بما فيها حركة "النهضة" كانت قد اتفقت على أن هذا المجلس لن تتجاوز عاما.[3]

---

[1]– أنور الجمعاوي، **المرجع السابق**، ص 8، 9.

[2]– منير محرز الله، **المرجع السابق**، ص 51.

[3] – إيمان احمد عبد الحليم، **أزمات متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس**، مجلة السياسية الدولية الالكترونية، ماي 2016، متوفر على الرابط التالي:

- **التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي:**

مثل الجدل المتعلق بصلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهماته مسالة خلافية حادة بين الاختلاف الثلاثي الحاكم وأحزاب المعارضة اللبرالية واليسارية، فقد جرى تصديق القانون النظم للسلطة العمومية في 2 ديسمبر 2011، وقد نص على أن المجلس التأسيسي سيد نفسه، ومنحه صلاحيات واسعة، وهذا ما أدى إلى اعتراض الكتلة الديمقراطية والكتلة اليسارية داخل المجلس وخارجه، ووجد فيه انزياحا عن الدور الأساسي الموكول للمجلس والمتمثل في كتابة دستور توافقي يحظى بقبول معظم التونسيين في غضون سنة، وعدت أحزاب المعارضة استئثار المجلس بسلطة القرار، وجمعه بين صلاحيات شتى تكريسا لمنطق الديكتاتورية القائمة على فرض هيمنة الأغلبية على الأقلية والحال أن المرحلة الانتقالية تقتضي تغليب التوافق على منطق المغالبة.[1]

- **التنازع في ضوء الدستور:**

جاء التصويت على الدستور التونسي الجديد، فصلا فصلا ثم نصا متكاملا، في إطار الترتيبات التي نص عليها القانون المنظم للسلطات العمومية حيث أديرت وفقا لأحكامه المرحلة الانتقالية التي أعقبت لانتخابات أكتوبر 2011، وقد اتسم السياق العام الذي اكتنف عمليات التوصية تلك، بالتجاذبات السياسية الحادة والصراع الإيديولوجي بين الإسلاميين المتزعمين لتيار الهوية والتأصيل (الإسلاميون) والعلمانيين المدافعين عن الحداثة والحقوق الكونية، في ظل استقطاب ثنائي يتعلق بمسائل هوية الدولة نظام الحكم/ والحريات العامة والخاصة، وحقوق المرأة.[2]

تاريخ التصفح:2016/05/11 http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx

[1] – أنور الجمعاوي، **المرجع السابق**، ص 10.

[2] – فتحي الجراي، **الدستور التونسي الجيد ومستقبل الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات**، جانفي 2014، متوفر على الرابط التالي:

تاريخ التصفح:2016/05/13، 10:30.

- **تدهور الوضع الاقتصادي / الاجتماعي:**

في هذا السياق، شهد الاقتصاد التونسي عدد مشاكل مردها تراجع احتياطي للبلاد من العملة الأجنبية وارتفاع هيمنة الدين الخارجي، وتفاقم عجز الميزان التجاري ما اثر سلبا في الوضع الاجتماعي وقد تجلى ذلك من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية وسعر المحروقات ، فزادت الطبقة الوسطى تفاقما، وادى ذلك إلى اتساع دوائر الفقر لتشمل 24.8 % من مجموع السكان كما أن مناطق الظل * لم تنل حظها من التنمية طوال دولة الاستقلال.[1]

– تفاقم ظاهرة العنف السياسي:

تنامت ظاهرة العنف السياسي في تونس فترد حكم الترويكا فشهدت البلاد مقتل المنسق الجهوي لحركة نداء تونس في تطاوين في 18 أكتوبر 2012، واستخدمت قوات الأمن " الرش" لصد المحتجين بمدينة سليانة في شهر نوفمبر 2012، كما جرى الاعتداء على المقر المركزي للاتحاد العام للشغل يوم 4 ديسمبر 2012 وما زاد في توتير الوضع السياسي للبلاد وهو مقتل المعارض اليساري"شكري بلعيد" ومعه البراهمي على يد إرهابيين منسوبين إلى التيار السلفي الجماعي: أنصار الشريعة، مما أنتج شبه عجز بخصوص إقناع كل الفصائل السياسية والأطياف الاجتماعية بالقلاع عن التمرد المسلح على الدولة، والانخراط في النسيج الاجتماعي والتنافس السياسي السلمي.[2]

وفي ظل هذه الأزمة والتجاذبات السياسية والمصلحية قام حوار وطني بين زعماء الأحزاب الممثلة بالمجلس الشعبي الوطني التأسيسي برعاية كل من الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعمادة

---

www.studies.aljazeera.net/mhitmes/documents/2014/1/28/2014

* – **مناطق الظل**: ويقصد بها المدن الداخلية شديدة التهميش اقتصاديا واجتماعيا.

[1] – أنور الجمعاوي، **المرجع السابق**، ص 14، 15.

[2] – أنوار بوخرص، **العنف السياسي في شمال إفريقيا "مصاعب التحرر غير المكتمل"**، الدوحة، مركز كارنغي للشرق الاوسط، جانفي 2013، ص 32.

المحامين، في إطار تفعيل خارطة الطريق التي اقترحها هذا الرباعي الراعي للحوار الوطني للخروج من سجون الأزمة السياسية التي فجرتها الاغتيالات المتلاحقة للزعماء السياسيين، وقد أفضى ذلك الحوار إلى الاستقالة الطوعية لحكومة الترويكا، وعلى إطار اتفاق تلازم المسارات التأسيسية (مسار كتابة الدستور ومسار انتخاب اللجنة العليا المستقلة للانتخابات ومسار تغيير الحكومة) ثم التوافق ضمن السياق نفسه، على أن يتولى مهدي جمعة تشكيل حكومة جديدة تتكون من كفاءات وطنية مستقلة تدبر ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وتهيئ المناخ المناسب لأول انتخابات رئاسية وتشريعية في ظل دستور تونس الجديد.[1]

المطلب الثالث: استكمال المسار التأسيسي وبناء مؤسسات الدولة

بعد الأزمات السياسية التي مرت على تونس وكادت تعصف بمسارها الانتقالي استطاعت بعض القواعد غير الرسمية من منظمات المجتمع المدني، والهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي* ، عن حوار وطني بين مختلف الفرقاء السياسيين والذي بدأ مجرياته في 8 أكتوبر 2013، وبالرغم من ما تخلله من ثغرات وتجاذبات سياسية، أعلنت المركزية النقابية بزعامة "حسن العباسي" يوم 14 ديسمبر 2013 عن وضع خارطة طريق للانتهاء من بناء المؤسسات السياسية والتي تضمنت ما يلي:

1- **باستكمال أعمال المجلس التأسيسي**: رغم التشنج الذي خيم على معظم جلسات التصويت التي عقدها المجلس الوطني التأسيسي بشكل ماراطوني في سباق واضح مع الزمن الذي فرضته رزنامة الاستحقاقات الدستورية التي تضمنتها خارطة الطريق، إلا أن رؤساء الكتل قد نجحوا

[1] - فتحي الجراي، **المرجع السابق**، ص 3، 4.

في تحقيق الحد الأدنى من التوافق حول معظم مضامين فصول الدستور، رغم التناقضات القائمة بين مرجعياتهم والأجندات الحزبية والانتخابية التي ما انفكت تلقي بظلالها على مواقفهم.[1]

2- **وضع حكومة كفاءات وطنية** : إن من أهم ما أفرزته جلسات الحوار حكومة "مهدي جمعة في 26 جانفي 2013 والتي هي حكومة تكنوقراط وتبرز مهمتها الأساسية في قيادة البلاد إلى انتخابات تشريعية ورئاسية.[2]

3- **اختيار أعضاء الهيئة العليا للانتخابات**: وهذه المؤسسة هي هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وتشرف وتسهر على ضمان انتخابات ديمقراطية تعددية نزيهة وشفافة، وقد أحدثت الهيئة بمقتضى المرسوم عدد 27 لسنة 2011 وتتكون من هيئة مركزية مقرها تونس العاصمة ومن هيئات فرعية على مستوى الدوائر الانتخابية وتكون بمقرات الولايات وبمقرات البعثات الدبلوماسية وتضبط تركيبتها وهيكلتها للهيئة المركزية.[3]

4- **المصادقة على الدستور**: أن سنة 2014 في تونس كانت نشطة سياسيا حيث استطاعت القوى الفاعلة الاتفاق على بعض القضايا العالقة بما فيها اتفاق 90 حزبا على مسودة الدستور وتمت المصادقة عليها من طرف المجلس التأسيسي في 26 ماي 2014، إذ ضم الدستور الجديد 149 فصلا موزعة على عشرة أقسام، وهو يعتبر من الدساتير الطويلة حيث غطى مشروعه النهائي (نسخة 23 جانفي 2014) 36 صفحة من ورقة الطباعة (A4) وسبب طول هذا

---

[*] - **الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والاستقلال و الديمقراطية**: هي هيئة ثورية ومؤسسة تونسية أسست في 15 مارس 2011 والتي تتكون من 12 حزبا سياسيا و 19 نقابة، وتضم جمعيات المجتمع المدني وخاصة الفئات التونسية الفاعلة.

[1] - فتحي الجراي، **المرجع السابق**، ص 4.

[2] - منير حرز الله، **المرجع السابق**، ص 55.

[3] - محمد شفيق صرصار، **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس: موقع الهيئة**، متوفر على الرابط التالي:

http://www.isie.tn/ar تاريخ التصفح:2016،12:45/05/15

الدستور مقارنة بصياغة (دستور 1989) وبعموم الدساتير حول العالم إلى الإسهاب على إبراز بعض التفاصيل القانونية والخوض في بعض المسائل الجزئية التي يكون موضعها في الأصل على النصوص القانونية التونسية التي تترجم إجرائيا، وهذا التقدم الكبير الذي حصل على صعيد الدستور والهيئات الدستورية كان له الأثر البالغ في تحقيق الأستقرار السياسي والاتفاق على موعد نهائي للانتخابات التشريعية والرئاسية.[1]

5- الانتخابات التشريعية والرئاسية :

أولا: الانتخابات التشريعية

جرت الانتخابات التشريعية التونسية بعد إقرار من الدستور التونسي الجديد ومختلف المؤسسات الدستورية وذلك في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة وحرجة أثرت بشكل متفاوت في إقبال المواطنين تسجيلا ومشاركتا حيث بلغ عدد المترشحين لعضوية مجلس نواب الشعب نحو 15 ألف و 682 مترشحا بين الذكور والهيئات مراعاة لمبدأ التناصف للقوائم بين النساء والرجال وتنافسوا على 217 مقعد، أي أن كل مقعد في المجلس تنافسي في أجل الفوز به 70 مترشحا، وبعكس هذا العدد الضخم رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن للعام بعد عقود طويلة من الانغلاق والاستبداد والتغييب والتزييف، وبلغ عدد القوائم أكثر من 1327قائمة موزعة على 33 دائرة انتخابية 27 منها داخلية و 6 دوائر في الخارج تهم التونسيين المقيمين في بلدان المهجر.[2]

---

[1] – عبد الباقي خليفة، **المحطات في تونس منذ الثورة**، متوفر على الرابط التالي :

http://www.almoslim.net/node/221867 تاريخ التصفح :2016/05/15 ، 17:30.

[2] – عبد اللطيف الحناشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات** ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، نوفمبر 2014، ص 1، 2.

وقد أكدت النتائج الانتخابات التشريعية تصدر حركة نداء تونس لقائمة الأحزاب الفائزة في هذه الانتخابات بحصولها على 85 مقعدا، وتراجعت حركة النهضة على المرتبة الثانية بحصولها على 69 مقعدا، بينما حصلت بقية الأحزاب الموالية لهذين الحزبين على عدد متواضع من المقاعد يقل عن ثلث المقاعد البرلمانية مما جعل التحالف بين حزبي النداء والنهضة ورقة رابحة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضمن الانتقال السلبي نحو النظام الديمقراطي.[1]

ثانيا: الانتخابات الرئاسية

تعد هذه الانتخابات نهاية وبداية الانتقال الديمقراطي لتونس، الذي بدأ بعد الانتفاضة التونسية، وتعتبر هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور 2014 الجديد وكذا أول انتخابات حرة نزيهة وديمقراطية وشفافية ومتعددة الأحزاب، حيث تم فتح الباب للترشح يوم 8 سبتمبر 2014 وأغلق يوم 22 من نفس الشهر، فتم التقديم بـ 70 ملف للترشح، قبلت من بينهم 27 وتم رفض 41 وانسحب 2.

شهدت هذه الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي المخلوع بعد الثورة ، مثل الباجي قايد السيسي/ وعبد الرحيم الزواوي، كمال مرجان، ومصطفى النابلسي... وعن الحزب الأكبر في البلاد (النهضة) لم يقدم مترشحا للرئاسة، واكتفى بإعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الانتقالي وتحقيق أهداف الثورة.[2]

[1] – منير حرز الله، **المرجع السابق**، ص 88، 89.

[2] – يوسف لعياضي، **المرجع السابق**، ص 87، 88.

وبعد إجراء الانتخابات على دورين فاز السياسي المخضرم "قايد البسي" ومؤسس ورئيس حزب "نداء تونس" بأغلبية 55.68 % متفوقا على نظيره "المنصف المرزوقي" والذي حصل على 44.32 % ليصبح بذلك اول رنيس منتخب بشكل ديمقراطي في تاريخ تونس.[1]

وفي مختتم القول يمكن القول ان تونس قد قطعت الأشواط الأكثر تعقيدا وأنها في طريقها لتحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي كما كان لها ذلك في تفجير أولى انتفاضات الربيع /الخريف العربي، فهي تمتلك كل المقومات لتحقيق هذا الانجاز التاريخي، وقد شكلت إلى ذلك طريقا يبدو إلى حد الآن سليما على خطه العام.

فالمسار السياسي الذي بدأ بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وإقامة المؤسسات الانتقالية والذي انتهى بكتابة دستور جديد للبلاد، وإقامة أول انتخابات رئاسية وتشريعية ديمقراطية ونزيهة، طوى صفحة المرحلة الانتقالية وانتقلت بذلك تونس إلى وضع جيد تغيرت فيه قواعد اللعبة السياسية عما كانت عليه منذ استقلالها، حيث أرخت زمامها إلى حزب واحد استبد بها وهيمن على مقدراتها وعمل على تدميرها تحت عناوين ومسميات مختلفة.

ولعل أن تسليم اللجنة النرويجية لتونس لجائزة نوبل للسلام لسنة 2015 الراعي للحوار الوطني ومنتج الإخاء والتوافق بين الفرقاء السياسيين، خير دلالة على أن السياق العام الانتقالي في تونس كان يسير بخطى متوازنة لإقامة النظام الديمقراطي.

[1] – منير حرز الله، **المرجع السابق**، ص 61.

المبحث الثالث: الانتقال الديمقراطي في تونس: المعوقات والآفاق

عانت التجربة الديمقراطية في تونس العديد من المعوقات التي حالت دون تجسيد عملية الانتقال الديمقراطي فيها بطريقة صحيحة، التي تحولت فيما بعد إلى دوافع للإطاحة بنظام زين العابدين.

بعد الإطاحة بنظام زين العابدين تمكنت تونس من وضع مؤسسات انتقالية (رئيس الدولة، الحكومة، المجلس الوطني التأسيسي) تسهر على تسيير المرحلة الانتقالية مع وضع دستور جديد وإعادة بناء مؤسسات دستورية شرعية للدولة، لذلك سنتناول في هذا المبحث عرض معوقات الانتقال الديمقراطي في المطلب الأول ثم سنعالج في المطلب الثاني آفاق الانتقال الديمقراطي في تونس.

المطلب الأول: معوقات الانتقال الديمقراطي في تونس

في عهد زين العابدين بن علي انتهج في الثلاث سنوات الأولى من حكمة تبني مجموعة تعديلات دستورية وقانونية لتحقيق التعددية السياسية وتدعيم المؤسسات المذنية للمجتمع المدني، وحماية حقوق وحريات الإنسان لتضييق المساحة على المعارضة لمنعها من الوصول إلى الحكم

وإعادة بناء شرعية النظام، ولكنه سرعان ماعاود الرجوع إلى نفس منهجية عمل بورقيبة باستخدام العنف والاعتقال والحبس ومنع حرية التعبير وغيرها في مرحلة تراجع مكاسب ديمقراطية، هذا ما مثل احد دوافع قيام ثورة 14جانفي، والتي ظهر فيها دور كبير لمنظمات المجتمع المدني التونسي الذي اظهر مدى وعيه وقدرته على تبني مطالب الشعب والدفاع عنها[1]، وعليه سنقوم بعرض أهم المعيقات والظواهر المهددة لتجربة الانتقال الديمقراطي بتونس:

أولا: طبيعة الثورة

فهي كانت ثورة بدون قيادة وثورة بدون تنظيم محكم، مما أدى لاحقا كما هو معلوم إلى انفجار تنظيمي، فات عدد الاحزاب به المائة رغم أن التعدد الحزبي هو ظاهرة ايجابية كصورة للحرية السياسية وتعبير جلي على إرادة المجتمع في الانخراط السياسي والاهتمام بالشأن العام إلى انه يشي كذلك بعدم نضج سياسي وتشرد مبالغ فيه وخاصة لعدم نضج النخب السياسية ولا يتصور رجالها أنفسهم إلى رؤساء وزعماء خلقوا لقيادة المجتمع وهيكلة القيادة السياسية، فهذا يمثل عائقا أمام الديمقراطية المنشودة، بل يجب عليها أن تتكل على قواعد سياسية واضحة لتواجه القوى المعادية للثورة والديمقراطية وان تفتح أفقا سليمة لممارسة الحريات السياسية وتكريس السيادة الشعبية.[2]

ثانيا: اقتصاديا واجتماعيا

حيث يواصل المواطنون التونسيون بعد الاطاحة بالنظام السابق على التركيز عن الكرامة الاقتصادية والاجتماعية، التي تمثل الهدف الأساسي للثورة إلى أن عامل الصبر هو عذاب بالنسبة

---

[1] – شهرزاد صحراوي، **المرجع السابق**، ص 118.

[2] – احمد السوسي وآخرون، **في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية**، الطبعة الأولى، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2015، ص 16.

للجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني من المواطن التونسي[1]، فالآثار الأولى لثورة الياسمين ألقت ظلالها على الاقتصاد حيث شهد تراجع في السياحة والانتاج الصناعي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، زيادة عن عجز الموازنة (إنخفاض عائدات الضرائب وارتفاع الإعاانات إلى جانب ارتفاع تكاليف الإقتراض)، وهذا ما يمكن أن يعرض خطط الحكومة التونسية الجديدة لخطر عدم استقرار الوضع السياسي وقيام ديمقراطية حقيقية.[2]

لذلك فان الأوضاع مهيأة للانفجار مجددا في أي لحظة وهو ما يدل عليه في الآونة الأخيرة الاحتجاجات الاجتماعية في كامل أنحاء تونس.

ثالثا: ضعف الدولة وهشاشة هياكلها

ما أدي لاضطرابها وتجرؤ الثوار عليها لأجل تخريب الثورة ومسارها السلمي الديمقراطي لإبطال مفعولها، وذلك من من كانوا القاعدة الاجتماعية لنظام الفساد والاستبداد منتمين للتجمع المنحل أو من رجال الشرطة والأمن السابقين، هذا هو العائق الاخطر الأكبر في طريق الديمقراطية، لان المستفيدين من النظام السابق لن يتخلوا بسهولة عن امتيازاتهم ومواقعهم السابقة، ولن يقدموا رقابهم للمحاسبة طواعية، أيضا هشاشة الدولة لن تمكنها من سلبهم ما سلبوه الى اذا كانت دولة قوية ذات سلطة شرعية.[3]

رابعا: الحركات والقوى المضادة للثورة

ففي المثال التونسي تظل بقايا التجمع الذي كان حاكما زمن بن علي وحل بعد الثورة بقرار قضائي المحور الذي تدور حوله وتلتقي مواقعها المادية والرمزية جراء ما افرزه الانتقال الديمقراطي من قوى وأفكار وسياسات جديدة، ومن يريد رصد الحركة المضادة للثورة والديمقراطية بتونس لا بد وان يقف على ملاحظة وسائل الإعلام في عدد من التشكيلات الحزبية وساحات

---

[1] – أسماء بن يحي ونيكول روزويل، **تونس من الثورة إلى الإصلاح**، توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية، المعهد الوطني الديمقراطي، جانفي 2012، ص 12.

[2]- *PATIXIS, **Tunisia:la revolution de jasmine, et après?** 10 juin 2011, n 433, P1.*

[3] – احمد السوسي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 15.

القضاء في دورات الانفلات الأمني المنتظمة ، والتي يصعب تصور حدوثها عفويا دون تخطيط ولا تنظيم مسبق.[1]

خامسا: التحدي الأمني

حيث أن ضبط الأمن من أولويات الحكومة خاصة من الإرهاب الذي يستهدف كل التجربة التونسية خاصة مع وقوع العديد من الهجمات الإرهابية كان أخرها هجوم الحافلة إلى تنقل رجال الأمن الرئاسي وراح ضحيتها 30 قتيلا ومصابا من رجال الأمن، ما جعل الرئيس التونسي يعلن حالة الطوارئ في تونس الكبرى، ما احدث مخاوف من حدوث انتكاسة ديمقراطية مع تكرر هذه الأحداث لدولة حديثة العهد بالديمقراطية، فهذه التدابير والقرارات الحكومية تعكس في ظاهرها توجه الحكومة في مكافحة الإرهاب، ولكنها أيضا تشير لبعض المخاوف من احياء سمات الحكومة السابقة والمتمثلة في القمع المفرط على العديد من أشكال المعارضة السياسية ومضايقة النشطاء السياسيين والتواجد العداوني لرجال الأمن، وهناك مخاوف أخرى تتمثل بتحجيم الحريات المدنية وحرية التعبير وذلك بسبب إجراءات حكومة الطوارئ ضد النشاطات الإسلامية، كإغلاق المؤسسات الإسلامية غير المرخص لها وإغلاق المساجد، أو أن إعطاء هذا الكم من السلطة والنفود للقوات الأمنية التونسية، كما كان الحال في عهد بن علي، سيجعل المؤسسات الديمقراطية الناشئة تعاني كثيرا.[2]

سادسا: العامل الخارجي

العائق الأخر والأخطر الذي قيد الديمقراطية الناشئة بتونس هو الفاعل الخارجي، بداية من تدخل الجيران الذين لن يستسيغوا حتما ولادة وترعرع نظام ديمقراطي على حدودهم خوفا من

---

[1] – عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 فبراير 2013.

[2] – دانيال زيزنولين، **داعش يتبنى الهجمات في تونس، محاربة الإرهاب وفقدان الديمقراطي**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 14 ديسمبر 2015، متوفر على الرابط التالي :

www.bayancemter.org/2015/12/1077/ تاريخ التصفح :2016/05/19، 17:10

العدوى الثورية، وخاصة أن ارتدادات الثورة التونسية ما زالت تفعل فعلها لدى كل شعوب المنطقة كما عاداها ورفضها القذافي عبر تصريحاته، والأخطر الأتي من الخارج هو تدخل القوى الرأسمالية العالمية كحكومات ومؤسسات اقتصادية وبنكية أي انه هل سيقبل الرأسمال العالمي بدولة ديمقراطية في حجم تونس مهما كان لون حاكمها العقائدي، خاصة إذا أصرت أن تخرج من منطق الليبرالية الغالبة والتداين البغيض وخوصصة الاقتصاد واستقالة الدولة والتنمية بالقطاعات الحيوية فهذه التوجهات بالذات هي التي ثار عنها التونسيون لما أفرزته من تغيير وتفاوت في الثروة وتبعية اقتصادية مرهونة للخارج، فعلى السلطة التعامل الجاد مع هذا المتغير وربح رهان الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية دون الخضوع للخارج.[1]

المطلب الثاني: آفاق الانتقال الديمقراطي بتونس

إن الافاق المستقبلية للانتقال الديمقراطي مرتبطة بمدى قدرة النظام أي السلطة والمعارضة على إنتاج منظومة مشاركة سياسية جديدة، ومن المهم إخراج هذه المسائل من دائرة اهتمام النخب إلى أوسع شرائح المجتمع، والبحث في كيفية منح التونسيين دوافع للمشاركة السياسية لأجل تحريك المسار الديمقراطي، وعليه فانه لا مفر من البحث عن الحلول والآليات لتحقيق الانتقال الديمقراطي في تونس عبر تغيير طريق التعامل مع القضايا السياسية والأمنية والدولية، وتجنب الصراع في الحياة السياسية وتأطيره عبر تعزيز قدرة الأحزاب على الحوار والتفاوض وذلك حتى يتم التغيير بطريقة سلمية، لذا لابد من إتباع جملة من الإجراءات التي قد تساهم في بناء الديمقراطية نذكر منها:

1- إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية، وهذا يتطلب الإصلاح الدستوري القانوني على نحو يكفل صيغة فعالة ومحترمة لمبدأ التداول السلمي على السلطة، ولمبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن ما بين السلطة التشريعية والتنفيذية ولمبدأ التعددية السياسية، وتفعيل دور البرلمان بما يمكنه من تجسيد حقيقي للإدارة العامة، وهذا لا يمكن أن يتم إلى من خلال انتخابات حرة ونزيهة تعبر بشكل حقيقي عن أوزان القوي السياسية المختلفة.

[1] – احمد السوسي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 17.

2- إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة ، لانجاز انتقال سياسي نحو النظام الديمقراطي من خلال الاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية ويروح من الالتزام، بعيدا عن أشكال التحايل.[1]

3- تأهيل الحياة السياسية، حيث تواجه الدولة اليوم تحدي متمثل في ضرورة إرساء أسس متينة للمواطنة الحقيقية عبر تأهيل الحياة السياسية، وبتحقيق تقدم على مستوى تطوير الحريات المدنية وتوسيع قاعدة المشاركة ومبدأ المحاسبة.[2]

4- بعد نجاح الانتفاضة التونسية عمل الجيش التونسي على حمايتها وحماية ممتلكات الدولة والشعب، حينها أكد الجيش التونسي عدم سعيه للوصول للسلطة وتأكيده على ضرورة تقبل نتائج الانتخابات كيفما كانت لأنها تعبر عن إرادة الشعب الجمهوري، وبسلطة الدستور وبالسيطرة المدنية لذلك كان دوره لما اندلعت الثورة دور محفز للانتقال الديمقراطي ما يؤكد عدم تدخله مستقبلا في الشأن السياسي.[3]

5- الحوار الوطني مدخل للديمقراطية التوافقية: ان الوفاق الوطني يتطلب بالضرورة حوارا وطنيا معمقا وواسعا يضم الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة والتيارات السياسية والفكرية والنخب بدون إقصاء، بمقابل ذلك هناك مؤشرات عديدة تدل على توفر الظروف الملائمة للانتقال الديمقراطي في تونس، دولة قوية وغياب صراع اثني أو طائفي، نمو اقتصادي خال من المحروقات، نخبة مثقفة ومنفتحة، عقد اجتماعي قوى مساند للديمقراطية، وكلها تسهل تأهيل الحياة السياسية بما يخدم مصلحة الوطن والمجتمع.[4]

6- تونس تحقق أحسن ترتيب عربي، حيث أصدرت "وحدة الدراسات " التابعة للمجلة الشهيرة "دي ايكونوميست" تقريرا حول تصنيف دول العالم ديمقراطيا، وكالعادة جاءت دول شمال أوروبا

---

[1] - يوسف لعياضي، **المرجع السابق**، ص 64.

[2] - ليلى سيدهم، **المرجع السابق**، ص 120.

[3] - شهرزاد صحرواي، **المرجع السابق**، ص 127.

[4] - ليلى سيدهم، **المرجع السابق**، ص 122.

مثل النرويج وفنلندا والسويد والدانمرك في المركز الأولي، ومن ضمن هذه الدول هناك منطقة المغرب العربي، فقد احتلت تونس مركزا مشرفا بتموقعها 57 عالميا، وجاءت ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بديمقراطية غير مكتملة وتضم دولا مثل ايطاليا وفرنسا وبلجيكا والتشيلي والبرتغال، ويعتبر هذا الترتيب ربما أحسن ترتيب لدولة عربية في تقارير "ذي ايكونوميست" منذ بداية هذه المجلة نشر هذه التقارير في منتصف العقد الماضي، وتعتمد المجلة خمسة معايير في تقريرها وهي العملية الانتخابية والمشاركة السياسية ومستوى الحريات المدنية، وعمل الحكومة، والثقافة السياسية، ونجحت تونس في تلك المعايير وهو ما يعتبر فرصة لها لتطوير منظومتها الديمقراطية.[1]

7- ضرورة تجديد مسار الاتحاد المغاربي، فلا يمكن لتونس أن تنجح بصفة منعزلة في تحقيق انتقالها الديمقراطي ما لم يترسخ بكامل الدول المغاربية، أي الاتجاه نحو عهد جديد يقوم على اتساع الشرعية الديمقراطية، والرقابة على الحكومة، والممارسة الانتخابية الشفافة، ومحاربة الفساد، وحرية الصحافة وغيرها، ففي هذا السياق إذا اندرجت البلدان المغاربية بهذا المسار التاريخي الجديد فان ذلك يساعدها على تحقيق التطور الجماعي، والحد من التوترات على الصعيد الإقليمي، فمن مصلحة تونس بصفتها قوة توازن إقليمي، السهر على مواصلة هذا المسار والدفع بمشروع المغرب العربي الكبير، ويمثل كل من إعادة تنظيم الساحة الداخلية والسير نحو الانفتاح الاقتصادي، والمساندات الخارجية عوامل دافعة لهذا الخيار الدبلوماسي إضافة إلى ذلك هناك حاجة ملحة لبناء الاقتصاد التونسي وتامين المسار الديمقراطي في إطار إقليمي شامل.[2]

8- أراء حول الثورة وتوجهات البلاد: حيث سنقوم بعرض أراء الرأي العام في تونس في تقرير المعهد الوطني الديمقراطي تحت عنوان تونس من الثورة إلى الإصلاح، نذكر منها:

---

[1]- حسن مجدوبي، **تونس تحقق أحسن ترتيب عربي في تاريخ التقارير الديمقراطية ورسوب المغرب والجزائر وموريتانيا**، مجلة القدس العربي، العدد 8356، الأربعاء 27 يناير 2016، ص 8.

[2]- مهدي تاج، **مشروع المغرب العربي، فرصة التحول الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات، 22 فبراير 2012، ص 7.

- اعتبر المشاركون أن الإطاحة بنظام بن علي الدكتاتوري، بما في ذلك الجهود التي تبدل للقضاء على المحسوسية وتعزيز حرية التعبير والاختيار الفردي، وزيادة التعددية من ابرز الانجازات التي تم تحقيقها منذ قيام الثورة.
- يتوقع المشاركون بان يكون تقدم العملية السياسية بطيء لكنهم عبروا عن إيمانهم بأنها تسير في الطريق الصحيح.
- يفتخر التونسيون بتطور العملية السياسية وعبروا عن تفاؤلهم بالمستقبل.
- يتوقع التونسيون من القادة السياسيين المعالجة الفورية للركود الاقتصادي الذي اجتاح البلاد منذ الثورة.
- إصلاح الإدارة العامة ضروري لتشجيع استجابة المؤسسات، وهو كذلك أساس رئيسي في تحديد مدى التقدم الديمقراطي.[1]

فخلاصة القول انه قد ظل المطلب الديمقراطي بما يعنيه من تعددية حزبية ومشاركة سياسية وسيادة القانون وبسط للحريات العامة والخاصة للشعب ظل ملازما للحركة السياسية التونسية ،بأحزابها ومنظماتها وعلاقاتها بجمهور الناس فكان من اول انجازات الانتفاضة التونسية حتى قبل اسقاط نظام بن علي، وظعها المطلب الديمقراطي في قلب الحركة المنتفظة وذالك بتكريس ارادة الشعب لدالك فإن عوامل تعثر المسار الديمقراطي في تونس لا تنفصل كثيرا عن مثيلتها في الدول المغاربية أو بالأحرى في كل دول العربية، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض العوامل الخاصة التي تعرفها تونس في اطار سعيها لتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، يعكس مطالب و رغبات وتوجهات الشعب التونسي.

[1] – أسماء بن يحي، نيكول روزويل، **المرجع السابق**، ص ص 11-17.

خلاصة وإستنتاجات:

من خلال ما سبق، نستنتج أن عملية الانتقال الديمقراطي التي أعقبت الثورة التونسية كانت صعبة واتبعت خطوات وإجراءات تدريجية بداية من المجلس التأسيسي الذي قاد الدولة التونسية مرورا بالأزمات السياسية الناجمة عن الاغتيالات السياسية التي حصلت في ظل حكومة الترويكا، نتيجة للاختلافات الإيديولوجية بين الأحزاب السياسية المعارضة وتلك المتواجدة في السلطة.

وعلى اعتبار أن الانتقال الديمقراطي مرتبط بعملية الاستقرار السياسي، وجامعا لكل الفواعل السياسية الرسمية وغير الرسمية، كان ملزما على الأحزاب السياسية في تونس أن تتجاوز هاجس الانغلاق داخل الإيديولوجية، وتتجه صوب الأفق الرحب للتعددية والتوافق، وهو الأمر الذي جسدته عملية التوافق على حكومة جديدة بين الفرقاء السياسيين وهي الحكومة التي أوكلت لها مهمة إدارة البلاد في المرحلة المتبقية من عملية الانتقال الديمقراطي، وتهيئة المناخ السياسي والاجتماعي لذلك، وتجسد أيضا في التوافق على دستور جديد في 2014 وإجراء الانتخابات التشريعية ، وكذلك الرئاسية وينتظر أن تكون هذه المرحلة مهمة في مسار تونس الانتقالي وبداية جديدة لإنعاش الاقتصاد وبسط الأمن وإعادة هيبة الدولة، في إطار تطبيق القانون وتفعيل المؤسسات الدستورية.

الخاتمة

بعد إستعراضنا لموضوع الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية في دراسة تحليلية وصفية، حيث تم الشروع ببيان مفهوم الموضوع محل الدراسة و العوامل المؤدية إليها، مستعينين في ذلك بمختلف الأطر النظرية والمقاربات الفكرية التي ساهمت في تفسير دلالات الإنتقال الديمقراطي، ليتم الدخول إلى جوهر الموضوع بالتطرق إلى طبيعة وخصوصيات العملية الإنتقالية التي تنفرد بها كل منطقة بين الإنتقالات العنيفة (غير السلمية) التي ميزت كل من ليبيا وموريتانيا، والتعديلات والتغييرات على مستوى الترتيبات الدستورية والمؤسسية وهي الخاصية التي تميز المشهد السياسي الجزائري / المغربي، أما الحالة التونسية فقد أخذت السبق المغاربي وحتى العربي في إقامة تغييرات جذرية وإعادة بناء مؤسسات الدولة من جديد، ولم تتوقف الدراسة عند إبراز هذه الفوارق فحسب بل توجهت إلى التشخيص الموضوعي لأبرز المعالم والمواطن الدالة على وجود نقلة ديمقراطية منعكسة جليا على مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لنقوم بعد ذلك بالتعريج على تقييم الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية بين عرض التحديات والمعيقات الآنية واستقصاء الفرص والآفاق المستقبلية .

والطبيعة الملازمة لكل موضوع دراسة والتي تقتضي عدم خلوه من مشكلة بحثية يستهدف حلها، فقد تناولنا موضوع الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية بهدف الوقوف على مدى التأثير الذي طرأ على نوعية الممارسات السياسية في المنطقة، وذلك بعد الحراك الاجتماعي الواسع الذي إجتاحها، والذي أسقط عديد الأنظمة الحاكمة وأنتج العديد من المبادرات الإصلاحية، التي تحولت في ذلك الوقت إلى حتمية سياسية لتغطية مختلف قصور ما خلفته التركة الإستعمارية والأنظمة غير الديمقراطية التي حكمت بعد الحقبة الاستعمارية، والتي كانت توظف مفاهيم وثقافة سياسية خاطئة وخادمة لمصالحها كالشرعية الثورية / الولاء التام للجيوش الوطنية / منح الأسبقية للأحزاب المحسوبة على الجبهة الثورية على حساب غيرها في مجال التنافس السياسي ... وغيرها من التوجهات الأيديولوجية التي كانت تلعب الدور الرئيس في إجهاض كل المبادرات الإنتقال نحو الديمقراطية .

بما أن الإنتقال الديمقراطي يحيل إلى عملية إرادية منظمة غير تلقائية، وتدريجية تبدأ بإقامة الديمقراطية وتنتهي إلى ترسيخها، بشكل يحدث تغيير إيجابي على النواحي الثقافية والاقتصادية والإجتماعية والإدارية، بحيث يتميز عن التغيير الشكلي الذي تبادر إليه بعض النظم التسلطية لتحسين صورتها بإعتماد ديمقراطية الواجهة ، مع استمرارها في مصادرة الحريات والحقوق، وتعطيل التداول والرقابة على السلطة، إذ نجد أن الإصلاحات يتحكم فيها القادة السياسيون اللذين يعملون على وضع ترتيبات دستورية وقانونية تحافظ على هيمنتهم على السلطة، بالإضافة إلى أن نظم هذه الدول تضع مناهج إصلاحية لتطوير منظمات المجتمع المدني بشقيها الأحزاب والمنظمات المدنية والحفاظ على حقوق الإنسان، وتنادى بإجراء انتخابات نزيهة وحرة، غير أن الواقع يثبت أن الكثير من التعديلات الدستورية والقانونية تخدم النظم السياسية القائمة من خلال المحافظة على بقاء قيادات قديمة في السلطة والحيلولة دون تغييرها، وجعل مؤسسات المجتمع المدني أداة لتحقيق أهدافها ومساعيها دون تحقيق إنتقال ديمقراطي حقيقي .

وبالرجوع إلى دول المنطقة المغاربية والتي تتسم أنظمتها بنوع من المركزية الشديدة ، مع قدرة فائقة على الامتداد الأفقي في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية، مما سهل تحكم الجهاز السلطوي على جميع المستويات، وعزز من مركزية الجهاز التنفيذي، وتوسيع الجهاز البيروقراطي، وزيادة تدخل الدولة في الإقتصاد، وإعطاء الأولوية في الإنفاقات للأجهزة العسكرية والأمنية، بإعتبارها الضامن لإستمرارها عوض الشرعية والانتخابات، كما تتجه هذه الأنظمة إلى إستعمال الإطار القانوني في شكل قوانين الطوارئ التي ظلت سارية المفعول بعد الإعلان عن الإستقلال، وجمع كل السلطات في يد الملك أو الرئيس، مع عدم وجود مؤسسات تمثيلية فعلية تقوم بدورها التنفيذي أو التشريعي أو القضائي، بل يصبح دورها بروقراطيا ومقتصرا فقط على تنفيذ تعليمات رئيس الدولة.

علاوة على ذلك فإن بعض أقطار المنطقة تعاني من هشاشة بنيوية / مؤسساتية جسيمة سواء في شقها السياسي أو الأمني، وحال ذلك كل من ليبيا وموريتانيا، وهذا ما يجعل الإنتقال

الديمقراطي في هذين القطرين دائما ما يأخذ المنحى السلبي، لأن إسقاط الأنظمة والممارسات التقليدية والتسلطية للمرور إلى نظيرتها من الممارسات والنظم الديمقراطية يقتضي حضور إعتباري قوي لمؤسسات الدولة وإمتثال تام لثقافة الدولة والإيمان بالعمل السلمي المؤسس على قبول الاختلاف وتبني قناعة الأغلبية وعدم الإستفراد بالرأي .

إلا أن دول المنطقة عرفت دينامية متعددة الأبعاد سياسيا / اقتصاديا / أمنيا ... مطلع 2011 ، تمثلت في إنتفاضات شعبية (تونس وليبيا) وإنقلابات عسكرية (موريتانيا) وإنفتاحات سياسية (المغرب) وتعديلات دستورية (الجزائر) ، وهو ما يفترض أن يمثل قاعدة ممكنة لإرساء نماذج ديمقراطية للحكم في المنطقة، إذ أن هذه التحولات السياسية والأمنية، عكست عددًا من الديناميات التي حدثت في هذه الكتلة من الدول غير المتجانسة من حيث تفاعلاتها الداخلية التي تحدد مسار كل واحدة منها، لكن هذه الكتلة تبدو متشابهة من حيث التحديات الأمنية التي تشترك فيها معظمها.

وهنالك ثلاث محاور متداخلة تتحكم في المشهد الليبي، ظهرت أثارها بشكل كبير في الآونة الأخيرة ، أولاً: المواجهات العسكرية، ثانيًا: التدخل الخارجي، ثالثًا: جهود الحوار، وهذا ما عكس تأثير الفاعل الخارجي في الأزمة الليبية، حيث عرفت في آخر فترات منعطفًا ملحوظًا على المستويين الأمني والسياسي، لم يعكس إنفراج وخروج نهائي من الأزمة الوطنية التي تعيشها ليبيا، والجزائر التي سابقت الأحداث بالإعلان عن مجموعة من الإصلاحات السياسية على مستوى قانون الأحزاب / الإعلام / المرأة / الانتخابات، مع رفع حالة الطوارئ الأمر الذي خفف من حدة التوتر والسخط الإجتماعي، إلا أنه حافظ على نفس المنظومة والإرث السياسي، ودلالة ذلك واضحة من خلال رئاسيات 2014 بإعادة انتخاب "عبد العزيز بوتفليقة" للمرة الرابعة تواليا رئيسا للبلاد، رغم مختلف التحفظات على وضعيته الصحية ، وأيضا ورشة المشاورات التي فتحت حول الدستور الجديد، والتي أدَّت إلى بروز تباعد بين مكونات الطبقة السياسية، وإنقسام حول الموقف منها، وهو ما أنتج محدودية تفاعل تلك الطبقة مع المشاورات، خاصة أن هذه المشاورات

قاطعها جزء مهمٌّ من النخبة السياسية، مثل "التنسيقية الوطنية للحريات والإنتقال الديمقراطي"، التي تضم عددًا من الأحزاب ذات المرجعيات المختلفة، مما جعل هذه التعديلات تسير في خط واحد نسبيا وهو ما يمثل مسارا معاكسا لمسار الإنتقال الديمقراطي في البلاد .

ولم تمثل موريتانيا استثناءً ، فالمشهد الموريتاني مازال رهينًا بعقدة "العسكر والسياسة"، وموريتانيا السياسية ما زالت غير قادرة على التغلب على موريتانيا العسكرية، وهذا ما يشير إلى أن التجربة الإنتخابية في موريتانيا قد وصلت درجة متقدمة من الضعف، وقد شهدت البلاد انتخابات رئاسية عكست نتائجها فوز "الرئيس محمد ولد عبد العزيز" مما يعبر عن إستمرار الوضع السياسي القائم منذ إنقلاب صيف عام 2008، وفي إتجاه آخر يمكن إعتبار المغرب حالة منفردة ضمن نادي الملكيات، وذلك من خلال الإنفتاح السياسي على الفصيل الذي لطالما تم تحييده وإقصائه وإعتباره فاعل سياسي ثانوي، والأمر يتعلق بالإسلاميين الذين فتحوا تجربة ديمقراطية جديدة في المغرب عن طريق مشاركة السلطة الملكية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وعن الوضع التونسي الذي يمكن القول بأنه قطع أشواط لا بأس بها في مساره الإنتقالي، ومظاهر ذلك الإستحقاقين السياسيين (الإنتخابات التشريعية والرئاسية) اللذين مثلا اللبنة الأخيرة في العملية الكلية لإعادة بناء المؤسسات السياسية للدولة .

وتبقى آفاق الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية رهينة المعطيات الآنية، ففي حين تستمر الجزائر في حالة إنسداد سياسي مرتبط بإشكالية شغل السلطة وما يدور حولها من تفاعلات داخلية، يواصل المغرب تجربة الشراكة بين الإسلاميين والمؤسسة الملكية، وتنهي تونس مرحلتها الإنتقالية بأقل الأضرار السياسية، في حين لم تتمكن ليبيا من إيجاد صيغة سياسية جامعة لمواجهة مشاكلها السياسية والأمنية، بينما لم تنتج الإنتخابات الرئاسية في موريتانيا أكثر من الحفاظ على الوضع السياسي القائم وإستمراره.

وفي مختتم هذه الدراسة تم الوصول إلى النتائج التالية :

- يرتبط نجاح الإنتقال الديمقراطي في النظم السياسية المغاربية بتحقيق إتفاق ديمقراطي ترسخ فيه قواعد العملية السياسية والإنتخابية بواسطة الفاعلين السياسيين من النخبة الحاكمة ومن القوى السياسية المعارضة.
- تتسم الإصلاحات السياسية والدستورية التي إتخذتها دول المنطقة المغاربية بالمحدودية، حيث أن نفس القادة يسيطرون على السلطة ويحولون دون وصول نخب جديدة إليها، كما أنهم يتخذون إصلاحات سياسية دستورية تكرس بقائهم في السلطة.
- إن هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية جعلتها تكتفي بأن تمارس وظيفة التشريع لإضفاء الشرعية على قرارات رئيس الدولة والنظام السياسي.
- تلعب المؤسسة العسكرية في دول المنطقة المغاربية دورا معيقا في عملية الانتقال الديمقراطي ولكن بدرجات متفاوتة بين دول المنطقة المغاربية، إذا إستثنينا النموذج التونسي، والذي تحول جيشه إلى الراعي والحامي الأول للعملية الإنتقالية في البلاد.
- عملت النخب السياسية المغاربية على إستيعاب الضغوطات الإجتماعية، وفسح المجال لحريات التعبير والإعلام أمام القوى السياسية والإجتماعية والثقافية في محاولة لتنفيس حركية الشارع المغربي وإحتقانه بسبب إستشراء مظاهر الفساد السياسي والإداري في المؤسسات الرسمية، وقد نجحت تلك النخب في التكيف مع تلك الضغوطات والتحركات، إلا أنها تباينت في نوعية الفئات التي تم إستيعابها وخاصة عن طريق الترضية والمنح والعطايا وحتى توفير مناصب الشغل أو الوعود بذلك، إلا أنها لم تكن كافية بسبب معدلات التدهور الإقتصادي والإجتماعي وحجم التحديات الداخلية والخارجية.
- ساعد نمو وتبلور المجتمع المدني كوسيط بين السلطة السياسية والمجتمع ونشاط مؤسساته في العديد من المجالات، في القيام بأدوار سياسية واقتصادية واجتماعية من شأنها أن تساعد على تفعيل الإنتقال الديمقراطي خاصة في مجال إيجاد الصيغ التوافقية بين الفرقاء السياسيين.

- إستطاعت بعض النظم السياسية في المغرب العربي أن تدير عملية الإنتقال الديمقراطي بنجاح ، على صعيد احتواء الحركات السياسية الإسلامية من خلال إشراكها في العملية السياسية مثل حالة المغرب، إلا أن بعض النظم فشلت في تحقيق ذلك وهو ما أدى إلى تنامي أعمال العنف والتطرف التي تقوده بعض التنظيمات المحسوبة على التيار السلفي.
- إن إصلاح النظام الاقتصادي بما يخدم المستوى المعيشي للمواطنين هو أمر لا يمكن إغفاله، لتعزيز عملية الإنتقال الديمقراطي وترسيخها كما تؤكد ذلك بعض الدراسات، حيث يفترض في تلك الإصلاحات الاقتصادية أن تخفف من الآثار السلبية على الفقراء ومحدودي الدخل" للطبقة الوسطى" لأن هذه الأخيرة هي دعامة الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي.
- ساهمت الأزمات السياسية وتنامي ظاهرة الإرهاب، في عدم إستقرار الحكومات التونسية المتعاقبة منذ الثورة الشعبية سنة 2011.
- تعتبر أرضية التوافق التي وصل إليها الفرقاء السياسيين في تونس، وذلك بعد أشواط عسيرة من الأزمات والإغتيالات السياسية والتشهير بالعنف، سببا رئيسا في الخروج بالعملية الإنتقالية إلى بر الأمان وذلك بأخف الأضرار .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I-الكتب:

1-البار أمين وبسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014

2- السرجاني راغب ، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، الطبعة الثانية، القاهرة، 2011.

3- السوسي احمد وآخرون، **في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية**، الطبعة الأولى، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2015.

4-الزيات عبد الحليم ، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية : دار المعارف، 1996.

5- المختار محمد ولد السعد و عبد الحي محمد ، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السباق- الوقائع- آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2009.

6- بلحاج صالح ،" **أبحاث وأراء حول مسالة التحول الديمقراطي في الجزائر**"، الطبعة الأولى، الجزائر، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جوان 2012 .

7- بن يوسف الطاهر ، **حركة النهضة من الحكم ... إلى الحكم**، تونس، مطبعة فن الطباعة، دون سنة نشر.

8- حبيب رفيق ، **حروب الديمقراطية معارك الإصلاح والهيمنة**، الطبعة الأولى، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2002

9- فخرو منيرة، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع.

10- صدفة محمد محدود ، **مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به**، مصر : جامعة القاهرة، 2013 .

11- صبري سعيد، **الديمقراطية**، الطبعة الأولى، مصر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007

.

12–كرعود احمد ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**، الطبعة الأولى، دار شرق الكتاب، تموز 2013

13– كلهون نويل ، **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية**، ترجمة : ضفاف شربا، (الشبكة العربية للأبحاث و النشر، الطبعة الأولي، 2013)

14– مور بارنجتون ، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية** ، ترجمة : احمد محمود ،مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولي، بيروت،2008.

15– ماجد حسين ، **الربيع العربي، دورات الخدمة والإستبداد – دراسة حالات–**، الشبكة العربية للدراسات الديمقراطية، الطبعة الأولى، دون سنة نشر.

16– مالكي أمحمد وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير 2012.

17– هانتنغتون صامويل ، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار السعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993

II – المذكرات:

1– الخضاري منصور ، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2005.

2– السيد أحمد منذر ، **الثقافة السياسية و أثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر / غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية' قسم التاريخ، 2009.

3– العبدلي سمير ، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن**، أطروحة دكتوراه، بيروت : مركز الوحدة العربية، 2077.

4– باهي سمير ، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: –دراسة النموذج الليبي–**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

5– باي أحمد ، **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي و دور العوامل الخارجية – دراسة مقارنة لحالتي الجزائر و مصر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة دالي إبراهيم / الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008 / 2009.

6– بلعور مصطفى ، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 / 2008)**، أطروحة دكتوراه ن جامعة بن يوسف بن خدة / الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2009 / 2010.

7– بن حمادي عبد القادر ، **التحول الديمقراطي وإشكالية التنمية السياسية –الجزائر والمغرب دراسة حالة –**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام والاتصال، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010 – 2011.

8– بروني زكرياء ، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي – دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير، جامعة منتوري/ قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009 .

9– بن عشور لطيفة ، **آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2014/2013.

10– حرز الله منير ، **الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر/ بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2014.

11– سيدهم ليلى ، **إشكالية التحول الديمقراطي في تونس**، رسالة ماجستير، بن يوسف بن خدة / جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009 .

12– شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية– دراسة مقارنة(تونس/ الجزائر/المغرب)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر/ بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013/2012.

13–عباش عائشة ، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008.

14- علي مصطفي ابتسام ،**التحول الديمقراطي في تركيا في فترة مابين عام 1990-ديسمبر 2004**، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2007.

15- كربيش نبيل، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وإبعاده الداخلية والخارجية،** أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر/ باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007 /2008.

16- قطاف أسماء تمام ، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية حركة النهضة نموذجا**، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012-2013.

17- لعياضي يوسف ، **التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية تونس،** رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر/ بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014.

18- لوبيشي هشام ، **التنمية السياسية بالوطن العربي دراسة تحليلية وصفية للإختلالات البنيوية والإصلاح السياسي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3 – دالي إبراهيم -، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010 .

19-هواد عبد الله ، **مبدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011/2012.

III – المجلات:

1- الجمعاوي أنور، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الثاني، جانفي 2014.

2- الشامي حسن، **تقرير التحول الديمقراطي في ليبيا عام 2011**، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3719، 2012.

3- الشامي حسن، **تقرير التحول الديمقراطي من موريتانياعام 2011**، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3705، 2012.

4- الشيخ محمد،" **إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد68 صيف 2014.

5- بن قانية إسماعيل ، **الإقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة، العدد08، 2010.

6- بن يمينة شايب الذراع ، **التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والأفاق)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012.

7- توفيق المديني، **خارطة الأحزاب اليسارية في ضوء الانتخابات المقبلة**، مجلة المستهلك الالكترونية ، العدد 5088، 2014.

8- جاسم خيري عبد الرزاق ، **التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي**، دراسات دولية، العدد 43.

9- شكر عبد الغفار ،**الانتقال الديمقراطي ومشاكله، الحوار المتمدن**، العدد 978-2004.

10- مجدوبي حسن ، **تونس تحقق أحسن ترتيب عربي في تاريخ التقارير الديمقراطية ورسوب المغرب والجزائر وموريتانيا**، مجلة القدس العربي، العدد 8356، 2016.

11- مفتاح عبد الجليل،" **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي**، مجلة المفكر، العدد الخامس.

12- هنا محمود ، **معلومات أساسية في مجموعة تونس**، آفاق إفريقيا، القاهرة، العدد 7، 2001.

IV- الجرائد:

1- جريدة القدس الأسبوعي،" **ليبيا عام إضافي من القتل والتدمير وانفراجات تلوح في الأفق**"، العدد 7968، السبت 28 ديسمبر 2014، ص 15.

2- جريدة الأخبار، **قصة حكم بن علي: "مافيا عائلية" وقمع وفساد**، العدد 1325، الأربعاء 29 كانون الأول، 2010.

IIV- المقالات:

1- ولد العابد محمد الحافظ ، **التعديلات الدستورية والديمقراطية في المغرب العربي**، الساحة : وكالة أنباء موريتانيا المستقلة، 14اب اغسطس2014 .

2- الحناشي عبد اللطيف ، **الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات** ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، نوفمبر 2014.

3- الداسر أمحمد ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، أستاذ جامعي، كلية الحقوق بالمحمدية.

4- القصير كمال ، **جيوبوليتيك المغرب العربي : قواعد في ديناميات عام 2014**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

5- الشافعي مصطفي، **تحرير الحقل السياسي المغربي من هيمنة ووصاية المخزن**، أكتوبر، 2010.

6- بن علي لقرع، **أزمة للتحول نحو الديمقراطية في الجزائر**، جامعة مستغانم/ الجزائر، قسم العلوم السياسية .

7- بوخرص أنور، **العنف السياسي في شمال إفريقيا "مصاعب التحرر غير المكتمل**، الدوحة، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، جانفي 2013.

8- تاج مهدي ، **مشروع المغرب العربي، فرصة التحول الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات، 22 فبراير 2012.

9- سطي عبد الإله، **أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب**، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية.

10- عباس عمار ، **التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه**،جامعة معسكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

11- عبد المولى عز الدين ، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 فبراير 2013.

12- غريوال شاران ، **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**، مركز كارنغي للشرق الأوسط، 2 فيفري 2016.

13- مذبن محمد ، إدريس المغروي، سلوي الزرهوني، **دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011**، المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات 2012 .

14- مفتاح عبد الجليل ، **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

V–ملتقيات:

1– المناعي عفيفة، **الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي**، برنامج دعم البحث العربي، الدورة الثانية، يناير 2016.

2– حسينة وآخرون، **التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائري.

VI – التقارير:

1– تقرير منظمة العفو الدولية، **مقدمة إلى آلية المراجعة الدولية العالمية (موريتانيا)**، الدورة التاسعة لمجموعة العمل الخاصة بالية المراجعة الدورية العالمية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مطبوعات منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010.

2– منظمة العفو الدولية، **تونس في خضم الثورة عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة**، الطبعة الأولى، فبراير 2011.

3– المنتدى الدولي حول، **مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما**، 2011.

4– خطاب الملك محمد السادس 9 مارس 2011.

5– بيل بروكتور وإقبال موسى، **تحليل النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي التونسي**، المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات، 2012.

6– أسماء بن يحي و نيكول روزويل، **تونس من الثورة إلى الإصلاح**، توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية، المعهد الوطني الديمقراطي، جانفي 2012.

7– عز الدين عبد المولى، **قسم البحوث والدراسات بمركز الجزيرة**: الخميس 14 فبراير 2013.

VII–المواقع الإلكترونية:

1- إبراهيم حسين توفيق ، **الانتقال الديمقراطي في العالم العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، 24 فبراير 2013، متوفر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

تاريخ التصفح : 2016/02/21، 09:45.

2- على الكوت البشير ،" **أفاق التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس 2/10/2011، 06:53، متوفر على الرابط التالي:

www.libya-ab-mostakbal.org/news,clicked/13682

تاريخ التصفح: 2016/04/03، 15:07.

3- الجراي فتحي ، **الدستور التونسي الجيد ومستقبل الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات**، جانفي 2014، متوفر على الرابط التالي:

تاريخ التصفح:2016/05/13، 10:30.

www.studies.aljazeera.net/mhitmes/documents/2014/1/28/204

4- احمد عبد الحليم إيمان ، **أزمات متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس**، مجلة السياسية الدولية الإلكترونية، ماي 2016، متوفر على الرابط التالي:

تاريخ التصفح:2016،16:00/05/11

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx

5- الغيلاسي يونس ، **الحزب الرابح الأكبر من الحراك العربي، العرب للديمقراطية**، جوان، 2012، متوفر على الربط التالي:

. www.arabefordemocracy,org/democracy/pages/view/page/d/1428

تاريخ التصفح :2016/04/30، 17:00.

6-القليعي مصطفى ، **تجربة حكم الترويكا في تونس، مجلة الألوان الإلكترونية**، جويلية 2011، متوفر على الرابط التالي:

تاريخ التصفح 2016/05/07 ، . *www.alawan.org/articl/3304:html*

10:30

7- الكروي صالح محمود ، **المشهد السياسي الموريتاني ... مشاهد مستقبلية**، مجلة المختصر الإلكترونية، ماي 2009، متوفر الرابط التالي:

www.olmokhtasar.com/new.php?oction=showid=111473

تاريخ التصفح:2016/04/27، 10:45.

8- أحمد موسى بدوي، **مخاطر تفكيك الدولة: ليبيا بين إرهاصات التحول الديمقراطي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، جانفي 2016، متوفر على الرابط التالي:
تاريخ التصفح:2016/04/17، 09:55. *www.acrseg,org/39813*

9- أحمد موسى بدوي، **المراوغة السياسية: حكومة التوافق والموقف الدولي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، أفريل 2016، متوفر على الرابط التالي:
تاريخ التصفح:2016/04/20، 09:00. *www.ocresg-org/40075.*

10- خليفة عبد الباقي، **المحطات في تونس منذ الثورة**، متوفر على الرابط التالي:
تاريخ التصفح:2016/05/15، http://www.almoslim.net/node/221867
17:30

11- زيزنولين دانيال ، **داعش يتبنى الهجمات في تونس، محاربة الإرهاب وفقدان الديمقراطي**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 14 ديسمبر 2015، متوفر على الرابط التالي :
تاريخ التصفح:2016/05/19 ، 15: 10 *www.bayancemter.org/2015/12/1077/*

12- صرصار محمد شفيق ، **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس: موقع الهيئة**، متوفر على الرابط التالي: تاريخ التصفح:2016/05/15،12:45. *http://www.isie.tn/ar*

13-عبد المولى عز الدين ، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس14 فيفري 2013، متوفر على الرابط التالي :
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html
تاريخ التصفح : 2016/03/30 ،11:10.

14- عبدة محمود علي ، **الثورة التونسية الأسباب... عوامل النجاح... النتائج**، متوفر على الرابط التالي:
تاريخ التصفح ، 10:30 . *www.sis.gov.eg/newvr/34/8.htm*
2016/05/02:

15- مفتاح الجدي إشتيوي، **قراءة في المشهد الليبي... ما بعد اتفاق الصخيرات**، ميدل إيست أون لاين، جانفي 2016، متوفر علي الرابط التالي:
تاريخ التصفح:2016/04/20 ، 16:25 *www.middle-east-online.com/?id=214612*

16- ولد احمد سالم سيدي احمد ، **المسار السياسي الموريتاني الحديث**، الجزيرة. نت، متوفر على الرابط التالي :

www.Aljazeera.net/special files/page/7629517D-4040.

تاريخ التصفح : 2015/03/17, 11:58

17- ولد السالك ديدي ، **لماذا تعثرت تجربة الانتقال الديمقراطية في موريتانيا**، مجلة أقلام، جوان 2011، متوفر على الرابط التالي:

.www.04/ome.com/article4638.html

تاريخ التصفح:2016/04/16 ، 12:20.

18- ولد السالك ديدي ، **علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة والسياسية: ومستقبل الديمقراطية في موريتانيا**، المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، 2012، متوفر على الرابط التالي:

www.cmesmr.org/analyses/17-2012-12-04-17-41-43,html

تاريخ التصفح:2016/04/27، .11:50

19- ولد الكتاب محمد الأمين ، **الأهمية القصوى للفصل بين السلطات، زوايا مغاربية**، جوان 2012، متوفر على الرابط التالي:

www.zowayo.magharebia.com/arizawaya/opinio/474

تاريخ التصفح :2016/04/30، 13:05.

20- الجزيرة نت، **مضامين الإصلاح الدستوري بالمغرب**، متوفر على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/news/repertsandinterviems/2011/3/11/

تاريخ التصفح : 03/29/ 2016، 14:20

21- الجزيرة .نت، **ثورة ليبيا وأطول حكم بالتاريخ**، متوفر على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/10/15.

تاريخ التصفح : 2016/04/03 ، 09:30 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبة :

1- BOUAZZA BENACHIR**, le maroc entre la transition démocratiqu et une nouvelle remaissance socioculturelle et politique**.

2- Mencef Djaziri,**Etat et transition démocratique en libye analyse et perspectives**,03/03/2013

3- Olfa Lamloum, **Tuinisie:quelle transitier democratique**? 6 avril 2009

4- Pierre – Robert Baduel, **l'impasse algérienne de la cransitia démocratique**,1993.

5- Politique Africain**, la Mauritanie: un tournant démocratique** ,novembre 55,octobre 1994 .

6- Samantha SPOONER ,**abdel aziz continues mauritania's "experiment with democracy"**, mail & guardian africa, 01 JUL 2014,16:50.

7– PATIXIS, **Tunisia:la revolution de jasmine, et après**? 10 juin 2011, n 433.

VIII–المحاضرات:

1- بلخير آسيا، محاضرات السنة أولى ماستر، مقياس: **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، الموسم 2014-2015.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
مقدمـــة	أ
الفصل الأول: التأصيل المعرفي والنظري للإنتقال الديمقراطي	10
المبحث الأول: الإنتقال الديمقراطي: مفهوم واحد وتعاريف متعددة	11
المطلب الأول: تعريف الإنتقال الديمقراطي	11
المطلب الثاني: الإنتقال الديمقراطي: المفاهيم المرتبطة والمقاربة له.	15
1- التحول الديمقراطي	15
2- الديمقراطية الليبرالية	15
3- التنمية السياسية:	15
4- الإصلاح السياسي	16
5- التعددية السياسية	17
6- الترسيخ الديمقراطي	17
المطلب الثالث: محددات الإنتقال الديمقراطي .	17
6- الثقافة السياسية:	18
7- دور النخبة	18
8- المجتمع المدني	19
9- مجتمع اقتصادي مؤسسي	20
10- العامل الخارجي	20
المبحث الثاني: الإنتقال الديمقراطي: المداخل والإقترابات.	22
المطلب الأول: المداخل المفسرة للإتقال الديمقراطي	22

1– المدخل التحديثي: (التنمية الاقتصادية)	22
2– المدخل البنيوي	25
3– المدخل الإنتقالي	27
4– مدخل التدخل الأجنبي والتحولات العالمية	29
المطلب الثاني: الإقترابات النظرية المفسرة لآليات الإنتقال الديمقراطي .	30
3– النظريات التطورية	31
4– النظريات الديناليكتية	31
المبحث الثالث: عوامل الإنتقال الديمقراطي	33
المطلب الأول: العوامل الداخلية.	33
أولا: العوامل السياسية	33
ثانيا: العوامل السوسيو/إقتصادية	35
ثالثا: العوامل الثقافية	37
المطلب الثاني: العوامل الخارجية	39
6– الظروف والمساعي الدولية	39
7– النظام الدولي	41
8– ضغوط المؤسسات المالية	42
9– التدخل الخارجي	43
10– ظاهرة العدوى أو الإنتشار أو المحاكاة	44
الفصل الثاني : دراسة مسار الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية	48
المبحث الأول : دوافع الإنتقال الديمقراطي في المغرب العربي	49
المطلب الأول: الدوافع الداخلية	49
المطلب الثاني : الدوافع الخارجية	50
المبحث الثاني: الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية: بين حتمية التطبيق وطبيعة الإنجاز	62

المطلب الأول: طبيعة الإنتقال الديمقراطي في دول المنطقة المغاربية	62
المطلب الثاني: معالم الإنتقال الديمقراطي في المنطقة	68
المبحث الثالث: تقييم تجارب الإنتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية.	84
المطلب الأول: تحديات ومعيقات الإنتقال الديمقراطي	84
المطلب الثاني: فرص وآفاق الإنتقال الديمقراطي	94
الفصل الثالث : الإنتقال الديمقراطي في تونس: بين واقع الممارسة وطموح التغيير	104
المبحث الأول: السياق التاريخي ودوافع الإنتقال الديمقراطي في تونس	105
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي بعد الإستقلال	105
المطلب الثاني: أحداث 14 جانفي وبدايات التغيير السياسي	106
المطلب الثالث: الدوافع والأسباب التي فجرت الثورة	108
المبحث الثاني: تونس من حالة الثورة إلى بناء الدولة	113
المطلب الأول: تشكيلة الساحة السياسية غداة الثورة	113
1- الترويكا	114
2- الجبهة الليبرالية	115
3- الجبهة اليسارية / القومية	116
4- منظمات المجتمع المدني	117
المطلب الثاني: الحراك السياسي وإقتراحات ومبادرات إعادة بناء مؤسسات الدولة	118
المطلب الثالث: إستكمال المسار التأسيسي وبناء مؤسسات الدولة	123
6- باستكمال أعمال المجلس التأسيسي	123
7- وضع حكومة كفاءات وطنية	123
8- إختيار أعضاء الهيئة العليا للإنتخابات	124
9- المصادقة على الدستور	124
10- الإنتخابات التشريعية والرئاسية	124
أولا: الإنتخابات التشريعية	125

ثانيا: الإنتخابات الرئاسية	126
المبحث الثالث: الإنتقال الديمقراطي في تونس: المعوقات والآفاق	128
المطلب الأول: معوقات الإنتقال الديمقراطي في تونس	128
أولا: طبيعة الثورة	129
ثانيا: إقتصاديا وإجتماعيا	129
ثالثا: ضعف الدولة وهشاشة هياكلها	130
رابعا: الحركات والقوى المضادة للثورة	130
خامسا: التحدي الأمني	130
سادسا: العامل الخارجي	131
المطلب الثاني: آفاق الإنتقال الديمقراطي بتونس	132
الخاتمة	138
قائمة المصادر والمراجع	145
فهرس المحتويات	157